



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف - ميلّة-
كلية الحقوق



الرقم التسلسلي:

القسم: الحقوق

الرمز: _____

التخصص: قانون إداري

التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر.

إشراف الأستاذة.	إعداد الطلبة.	
د. مقورة مفيدة.	بلال قوادة.	1
	عبد الرحمان طويل.	2

السنة الجامعية: 2026/2025.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-
كلية الحقوق



الرقم التسلسلي:

القسم: الحقوق

الرمز:

التخصص: قانون إداري

التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر.

إشراف الأستاذ(ة):

- د. مقورة مفيدة.

من إعداد الطلبة:

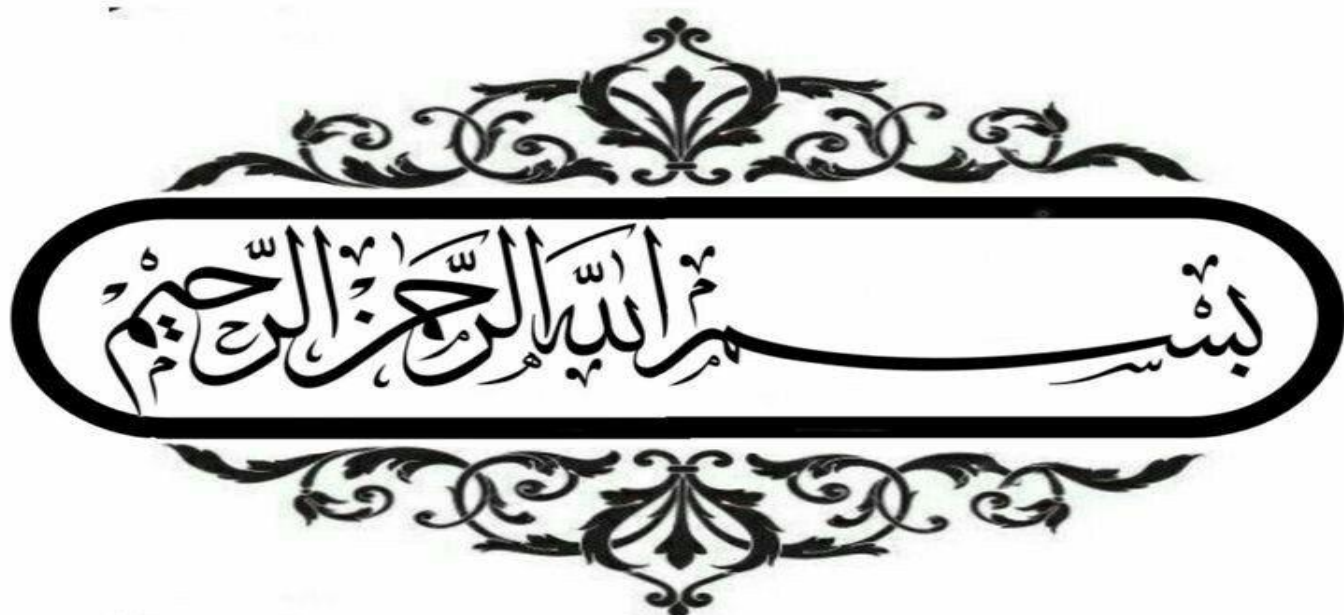
- بلال قوادة.

- عبد الرحمان طويل.

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسًا.	أستاذة محاضرة - ب-	نوال مغزيلي.
مشرّفًا ومقرّرًا.	أستاذة محاضرة - ب-	مفيدة مقورة.
مناقشًا.	أستاذة محاضرة - ب-	صبرينة مزياني.

السنة الجامعية: 2026/2025



التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.

تعالج هذه الدراسة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري من خلال إبراز مدى تجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري على أرض الواقع، وأبرز التحديات التي تعيق تحقيق عدالة رقمية فعالة، حيث تم تقديم إطار نظري للتحول الرقمي والتعرف على الآليات المسطرة لتجسيد التحول الرقمي وأيضاً تحليل واقع هذا الأخير وإبراز فعالياته في الرفع من جودة وكفاءة الخدمات القضائية، على غرار صحيفة السوابق القضائية والتصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، وتقنية البريد الإلكتروني، وفي النهاية خلصت الدراسة إلى نتائج منها التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية كان بفضل التطور المتسارع في الوسائل التكنولوجية الحديثة، قطاع العدالة يعد من أبرز القطاعات التي تبنت فكرة التحول الرقمي، يواجه التحول الرقمي عراقيل أخطرها تهديدات الأمن السيبراني، كما تم اقتراح توصيات كحلول لمواجهة هذه العراقيل والتحديات منها الاستثمار في البنية التحتية، تخصيص موارد مالية وبشرية للتسيير الحسن للتقنيات الرقمية لقطاع العدالة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الإدارة الإلكترونية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الرقمنة، قطاع العدالة.

Abstract.

Digital Transformation in the Algerian Justice Sector.

This study addresses digital transformation in the Algerian justice sector by highlighting the extent to which digital transformation has been implemented in practice, and the main challenges hindering the achievement of an effective digital justice system. A theoretical framework for digital transformation was presented, along with an examination of the mechanisms in place for its implementation. The study also analyzes the current reality of this transformation and highlights its effectiveness in enhancing the quality and efficiency of judicial services, such as criminal record certificates, automated correction of errors in civil registry records, and the use of email technology. In conclusion, the study found that the shift from traditional administration to electronic administration was made possible by the rapid development of modern technological tools. The justice sector is one of the main sectors to adopt digital transformation. However, it faces significant challenges, the most serious of which are cybersecurity threats. Several recommendations were proposed as solutions to address these challenges, including investing in infrastructure and allocating financial and human resources for the proper management of digital technologies in the justice sector.

Keywords: Digital transformation, Electronic management, information and communication technology, digitization, justice sector.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بذلته تتم الصالحات، نحمده حمداً
كثيراً طيباً مباركاً فيه على توفيقه لنا في إنجاز
وإتمام هذا العمل.

نتقدم بأسمى وأرقى العبارات الشكر والعرفان
والتقدير الأستاذة المشرفة مقورة مفيدة نظير
دعمها وتوجيهها الدائم لنا وإلى كل الأساتذة كلية
الحقوق حيث كان لهم الأثر البالغ في إنجاز هذا
العمل، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى
أصدقاء الدراسة ونحيرهم ممن وافقونا في مسيرتنا
الدراسية وشاركونا لحظات الجد والاجتهاد وكان خير
سند وخير رفقة. في الأخير، نسأل الله العليّ القدير
أن يجزي كل من علمنا حرفاً وكل من ساهم في هذا
العمل خير الجزاء.

إهداء

من قال أنا لها... ذالها.

وأنا لها وإن أبت الظروف رغمًا عنها أتيت بها.
لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم قريبًا ولم يكن الطريق
سهل.

أهدي عملي إلى من أشرفه بحمل اسمه إلى الوالد العزيز
الذي كان مثل السراج المنير الذي لا ينطفئ، كذلك إلى من
هي في الحياة حياة ينحني لها الحرف حبًا وامتنانًا إلى أمي
الغالية التي قدمت لي الدعم لأواصل الحلم.
إلى من يحتل مكانة الأب إذا غاب إلى الأخ الأكبر "حسين".
إلى من أشعر أنه غائب عنا إلى الأخ "نورالدين".
إلى أخواتي الغاليات كل باسمها ومقامها اللواتي شاركني
لحظات الفرح والتعب فكانوا خير عون وخير دعم.
إلى أبناء أختي "أريج" و "أيمن".

إلى أساتذة كلية الحقوق كل باسمه وعلو مقامه وجميل اسمه.
إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد، إلى كل
من يعرفني أو سيعرفني مستقبلاً أهدىكم هذا العمل المتواضع
راجياً من الله أن يكون في النفع والفائدة.

واخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين. Bilal

إهداء

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، أهدى ثمرة جهدي إلى كل من كان له الفضل في تعليمي وتوجيهي، وإلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة وخرسوا في قلبي حب الاجتهاد والسعي لما هو أفضل.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في تعليمي ولو بحرفه، ولكل من قدم لي النصع والدعم طوال مسيرتي الدراسية.

إلى كل من علمني أن النجاح لا ينال إلا بالصبر والعمل، لكم مني كل التقدير والاحترام.

وشكرا لكم جميعا وبارك الله فيكم.

Abderrahmen.

قائمة المختصرات:

- ج.ر = الجريدة الرسمية.

- ع = العدد.

- الخ = إلى آخره.

- **IPM=Integrated Project Management.**
- **SMS= Short Message Service.**

ملخص	
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات:	
مقدمة. ب	
الفصل الأول: التحول الرقمي "إطار مفاهيمي". 9	
المبحث الأول: التحول الرقمي النشأة والتطور. 10	
المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي. 10	
أولاً: تعريف التحول الرقمي. 10	
ثانياً: نشأة التحول الرقمي. 12	
ثالثاً: مبادئ التحول الرقمي. 15	
المطلب الثاني: دوافع وأهداف التحول الرقمي. 17	
أولاً: أسباب ودوافع التحول الرقمي: 17	
ثانياً: أهداف التحول الرقمي. 19	
ثالثاً: وظائف التحول الرقمي. 19	
المبحث الثاني: خصائص التحول الرقمي ومتطلبات تطبيقه. 22	
المطلب الأول: خصائص التحول الرقمي. 22	
أولاً: إدارة بلا ورق، بلا زمان وبلا مكان وبلا تنظيمات جامدة. 22	
ثانياً: استغلال الأنظمة المتطورة وسهولة توفير المعلومات. 23	
ثالثاً: تقليص الجهد والمصاريف. 24	
رابعاً: القضاء على البيروقراطية وتجسيد الشفافية في المعاملات. 24	
المطلب الثاني: متطلبات التحول الرقمي. 26	
أولاً: المتطلبات السياسية. 26	
ثانياً: المتطلبات التشريعية. 26	
ثالثاً: المتطلبات البشرية والمالية. 27	
رابعاً: المتطلبات التقنية والأمنية. 27	

31	الفصل الثاني: قطاع العدالة في الجزائر في ظل التحول الرقمي: بين الواقع والتحديات.
32	المبحث الأول: واقع التحول الرقمي في قطاع العدالة.
32	المطلب الأول: مسار التحول الرقمي في قطاع العدالة.
32	أولاً: بؤادر التحول الرقمي في قطاع العدالة.
36	ثانياً: أهداف عصرة قطاع العدالة.
38	المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للتحول الرقمي في قطاع العدالة.
38	أولاً: الإطار القانوني للتحول الرقمي في قطاع العدالة. (القانون رقم 15-03)
42	ثانياً: الإطار المؤسسي (الهيئات والجهات) المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة.
49	المبحث الثاني: مشاريع وإنجازات التحول الرقمي في قطاع العدالة.
49	المطلب الأول: رقمنة الإجراءات القضائية والخدمات العدلية.
50	أولاً: الإجراءات القضائية المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي.
65	ثانياً: الخدمات العدلية المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي.
76	المطلب الثاني: تحديات التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.
76	أولاً: التحديات التشريعية:
77	ثانياً: التحديات السياسية:
78	ثالثاً: التحديات التقنية والتكنولوجية:
79	رابعاً: التحديات المالية والبشرية:
80	خامساً: التحديات الأمنية (المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني).
82	خلاصة الفصل الثاني:
84	خاتمة.
88	قائمة المصادر والمراجع.
95	فهرس الجداول والصور والأشكال.

مقدمة.

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات متسارعة شملت مختلف مجالات الحياة، نتيجة التطور الهائل في الأنظمة المعلوماتية حيث نتج عنه ما يعرف بالتحول الرقمي، وتعتبر الأنظمة المعلوماتية الحديثة أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الحكومات عبر العالم لتحسين أداء مؤسساتها وتعزيز كفاءة وجودة الخدمات، وكان لها الفصل في إعادة هندسة عمل المؤسسات التقليدية واستبدالها بنماذج رقمية أكثر مرونة وفعالية، وهذا التحول الرقمي شمل مختلف القطاعات سواء الاقتصادية منها أو الإدارية أو القضائية، الأمر الذي جعل منه ضرورة حتمية وخيار استراتيجي فرضته متطلبات العصر الرقمي. في ظل الديناميكية التحويلية، سعت العديد من دول العالم انتهاز استراتيجيات رقمية شاملة تسعى إلى تطوير المرافق العمومية وتحقيق ما يعرف بالحكومة الالكترونية من أجل تعزيز الشفافية وترسيخ الحوكمة الرشيدة والقضاء على البيروقراطية.

وفي هذا الصدد ظهرت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول الساعية إلى مواكبة هذه التحولات حيث سعت في تبني مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى إدراج واستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث قامت بإنشاء لجان وطنية لإصلاح العدالة التي من مهامها تقويم سير مرفق العدالة، وكذلك تبني مشروع الإدارة الالكترونية لسنة 2013، إضافة إلى برامج ومشاريع أخرى الهدف منها عصرنه الإدارة وتطوير الخدمات العمومية.

يعد قطاع العدالة من بين القطاعات المحورية التي عملت الدولة على تطويرها في ظل التحول الرقمي نتيجة الدور المحوري الذي يلعبه قطاع العدالة في تكريس مبدأ العدل والإنصاف ودولة الحق والقانون، حيث عرف هذا القطاع جملة من البرامج والإصلاحات الهادفة إلى عصرنه من خلال إدراج واستعمال الوسائل الرقمية في مختلف الأعمال سواء كان ذلك في المعاملات الداخلية للإدارة أو في المعاملات بينها وبين المرتفقين، فقامت بوضع إطار قانوني المتمثل في القانون 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتضمن عصرنه العدالة، حيث أصبح هذا القطاع يقدم خدمات الكترونية من شأنها تقليل الوقت والجهد والمصاريف على المواطنين على غرار توفير خدمة استخراج صحيفة السوابق القضائية القسمة رقم 03 عبر الانترنت، أيضا سحب الأحكام من طرف المحامين، تقنية البريد الالكتروني، وتم توفير خدمة التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للمقيمين في الجزائر وللجالية في الخارج وغيرها من الخدمات الأخرى، وهذا يعكس توجه الدولة لتحسين جودة الخدمات القضائية وتقريب الإدارة من المواطن و تشجيعه على الخدمات الرقمية، يتطلب نجاح العملية الرقمية في قطاع العدالة يجب توفير جملة من المستلزمات سواء سياسية، تشريعية، بشرية وتقنية...

غير أن التحول الرقمي في قطاع العدالة رغم ما يحمله من مزايا، تواجهه عراقيل وتحديات وعقبات تؤثر على مسار نجاحه وعدم بلوغ الأهداف المرجوة تتعلق أساسا بنقص الأطر القانونية المتعلقة بالعصرنة ومحدوديتها، كذلك مدى جاهزية البنية التحتية، ما يقابله أيضا في المورد البشري من نقص في الوعي المعلوماتي وتبنيه فكرة مقاومة التغيير، ضف إلى ذلك من الناحية مالية عدم إدراج ميزانية محددة لعملية العصرنة، وكذلك الإشكالات المتعلقة بحماية المعطيات وضمان أمن المعلومات والمخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني التي من شأنها التأثير على المعلومات الشخصية للمتعاملين مع مرفق العدالة والقضاء على الثقة داخل المؤسسات وبين هذه الأخيرة والأفراد.

أولاً: الإشكالية

لم يعد التحول الرقمي في قطاع العدالة خيارا بل أصبح ضروري وحتمية فرضها العصر الرقمي، غير أن الفجوة بين الطموح والتطبيق الفعلي على أرض الواقع تطرح إشكالات عميقة حول فعالية هذا المسار، من هذا المنطلق تظهر بؤادر الإشكالية التالية:

ما مدى تجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري على أرض الواقع في ظل التحديات التي تعيق تحقيق عدالة رقمية فعالة؟

وينبسط عن هته الإشكالية تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

- فيما يتمثل التحول الرقمي؟
- ما هو واقع مشاريع وإنجازات التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- كلما تم إدراج واستعمال التقنيات الرقمية الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في مرفق العدالة أدى ذلك إلى تعزيز جودة وكفاءة الخدمة العمومية للمرتفقين.
- يرتبط ضعف تجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري بوجود فجوات بين الإطار النظري المعتمد والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية التي يكتسيها موضوع التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري في:

- كون هذه الدراسة تعالج أحد أبرز التحولات التي يشهدها قطاع حكومي غاية في الأهمية وهو مرفق العدالة والمتمثل في التحول الرقمي الذي يعتبر حتمية ضرورية فرضها العصر الرقمي.

- إبراز الدور الفعال للتحويل الرقمي في الرفع من جودة وكفاءة الخدمات القضائية بما يساهم في تحقيق الشفافية في المعاملات، إضافة إلى تحقيق عدالة رقمية ناجعة.
- تشخيص واقع التحويل الرقمي في قطاع العدالة الجزائري وتحديد أبرز التحديات، بما يساعد في اقتراح حلول وتوصيات.

رابعاً: أسباب (مبررات) اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة بين ما هو موضوعي (علمي) وما هو ذاتي (شخصي)

1- الأسباب الموضوعية (العلمية)

- تكن الأسباب الموضوعية التي كان لها الفضل في اختيارنا لهذا الموضوع في:
- حداثة الموضوع بكونه يعالج أحد أهم المستجدات الحاصلة في قطاع العدالة بفضل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- كون فكرة التحويل الرقمي تساهم في حل المشكلات الإدارية الحاصلة بعدم رضا المرتفقين بالمعاملات التقليدية والتحول نحو الإدارة الالكترونية، وهذا كان له الأثر البالغ من أجل معالجة موضوع الدراسة محاولة منا تزويد المكتبات القانونية بمراجع حول هذه الدراسة.

2- الأسباب الذاتية (الشخصية)

تعود الأسباب الأساسية لدراسة هذا الموضوع:

- للاهتمام الشخصي والرغبة والميول في البحث في مجال التحويل الرقمي خاصة في قطاع العدالة.
- الرغبة في فهم طرق إدراج الوسائل الرقمية في الأعمال القضائية ومعرفة مدى انعكاسها على علاقة المرتفقين بالإدارة القضائية، كل هذا شكل دافعا أساسيا للبحث في هذا الموضوع.

خامساً: أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة الوصول إلى:

- تقديم إطار نظري للتحويل الرقمي وما يتعلق به (المفهوم، الخصائص).
- التعرف على الآليات المسطرة لتجسيد التحويل الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.
- تحليل واقع التحويل الرقمي في قطاع العدالة الجزائري والوقوف على أهم المشاريع والإنجازات.
- إبراز فعالية التحويل الرقمي في الرفع من جودة وكفاءة الخدمة العمومية المقدمة من طرف مرفق القضاء للمرتفقين.
- البحث في أهم التحديات والعقبات التي تواجه التحويل الرقمي في قطاع العدالة.

سادساً: منهج الدراسة

تعتبر طبيعة الموضوع وكل ما يتعلق به هي التي تحدد بالأساس نوع وطبيعة المنهج المتبع في الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتجلى أساساً في وصف وتقديم إطار مفاهيمي حول التحول الرقمي من خلال ذكر مختلف التعاريف والخصائص الخاصة بموضوع الدراسة، وكذا تحليل مختلف المواد القانونية التي تتضمن موضوع عصرنة قطاع العدالة خاصة القانون 03-15 ومختلف التشريعات ذات الصلة.

سابعاً: أدبيات الدراسة

تشكل الدراسات السابقة مراجع يتم الاعتماد عليها في إنجاز الأعمال الأكاديمية فكان من الضروري الإشارة إلى هذه الدراسات والتي تتمثل في:

الدراسة الأولى:

مقورة مفيدة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 07، ع.02 (2021)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/173929>. حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما مدى مواكبة قطاع العدالة لعملية العصرنة وما هي أهم المعوقات التي تواجهها؟ ولقد توصلت الباحثة إلى أن الدولة الجزائرية سعت للتحويل نحو الإدارة الالكترونية في كل القطاعات خاصة قطاع العدالة، وتم تعزيز هذا الأمر بعدة قوانين وتنظيمات، وتطرقَت الباحثة إلى أنه ومن أجل نجاح عملية العصرنة لابد من توفير جملة من العوامل المتداخلة والمتكاملة، وفي المقابل هناك العديد من العقبات التي تخللت عملية العصرنة التي تؤثر على نجاحها وبلوغ الأهداف المرجوة ولا بد من تجاوزها من خلال وضع تشريعات وأطر قانونية التي من شأنها تنظيم هته العملية، وتوفير الموارد اللازمة وأيضا الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

الدراسة الثانية:

مزيتي فاتح، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضيين"، مجلة بلبوفاياد لدراسة المكتبات والمعلومات، ع. 4 (ديسمبر 2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/123724>. عالج الباحث الإشكالية التالية: ماهي مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثارها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضيين؟ ولقد توصل الباحث أن مرفق العدالة يعتبر من المرافق السيادية في الجزائر، ووضعت الدولة الجزائرية برنامجا واسعا لهذا القطاع لتحسين الخدمات التي يقدمها ولتقريب العدالة من المواطن، بحيث أن مرفق العدالة كان بمثابة تحدي كبير وقد استطاعت الدولة الجزائرية بفضل الخبرات أن تقطع أشواطاً كبيرة بوضع قوانين ومراسيم تهدف لعصرنة

مرفق العدالة، كما يجب على قطاع العدالة حماية البيانات المتواجدة في التطبيقات بأنظمة الحماية حفاظا على حقوق المتقاضين.

الدراسة الثالثة:

سارة كرازي، "دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية قطاع العدالة أنموذجا" (أطروحة

دكتوراه، جامعة المسيلة، 2022)، 1. <https://depot.univ->

[msila.dz/items/91362060-360d-453c-9fd1-ca2de7633bb7](https://depot.univ-). عالجت الباحثة

الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، لاسيما في قطاع العدالة؟ توصلت الباحثة إلى أن الثورة المعلوماتية كانت بفضل العولمة والرقمنة ولم تقتصر على المجالات الاقتصادية فقط بل كل المجالات لاسيما الإدارية منها، وأن الجزائر من الدول التي تسعى لتجسيد خدمات عامة رشيدة وتحقيق التنمية وهذا بفضل إدخال الإدارة الالكترونية في الأعمال والخدمات، وأن الإدارة الالكترونية تعد أسلوب جديد يسهل التعامل بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة منها قطاع العدالة الذي قطع أشواط كبيرة في المجال الإلكتروني.

ثامناً: صعوبات الدراسة

إن اختيار موضوع الدراسة كان نابعا من الرغبة والميول الشخصي للبحث في مثل هذه المواضيع، كان من الأفضل عدم التحجج بالصعوبات والعراقيل لكن من خلال إنجازنا لهذا العمل واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- ضيق الوقت الذي كان العائق الأكبر في إنجاز هذه الدراسة بحكم التقيد بالمدة المحددة من طرف الإدارة.

- صعوبة الحصول والوصول إلى بعض المراجع خاصة الكتب التي لها صلة بالتحول الرقمي.

تاسعاً: خطة الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، والتساؤلات الفرعية، ارتأينا أن تكون خطة بحثنا كما يلي:

مقدمة: تطرقنا فيها لموضوع الدراسة، إشكالية الدراسة، التساؤلات الفرعية، المنهج المتبع إلى جانب بعض الدراسات السابقة.

وتم تقسيم هذا العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: الذي كان تحت عنوان التحول الرقمي "إطار مفاهيمي"، وتم تقسيمه لمبحثين، حيث ضم المبحث الأول التحول الرقمي النشأة والتطور، أما في المبحث الثاني وكان تحت عنوان خصائص التحول الرقمي ومتطلبات تطبيقه.

الفصل الثاني: الموسوم بقطاع العدالة في الجزائر في ظل التحول الرقمي: بين الواقع والتحديات، كذلك تم تقسيمه إلى مبحثين حيث ضم المبحث الأول واقع التحول الرقمي في قطاع العدالة، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان مشاريع وإنجازات التحول الرقمي في قطاع العدالة.

وتم ختام هذا البحث بخاتمة شملت حوصلة شاملة حول التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري، مع اقتراح بعض التوصيات كحلول لبعض المشاكل.

الفصل الأول: التحول الرقمي "إطار

مفاهيمي".

يشهد العالم في العصر الحالي ثورة رقمية غير مسبوقة وذلك بإدراج وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في شتى المجالات لتقديم الخدمات وفقاً للمتطلبات التي يفرضها العصر الرقمي، حيث أصبح التحول الرقمي أحد العوامل الرئيسية التي أثرت ومازالت تؤثر في إعادة هندسة المؤسسات العامة والخاصة على حدٍ سواء.

لم يظهر مفهوم التحول الرقمي بصورة مفاجئة، بل جاء نتيجة تراكمات معرفية وتكنولوجية امتدت عبر عدة مراحل تاريخية. ويمكن إرجاع جذوره إلى ما يُعرف بالثورة الصناعية الثالثة، التي بدأت مع انتشار الحواسيب وتقنيات الأتمتة في سبعينيات القرن العشرين، ثم تعززت بظهور شبكة الإنترنت في تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى بروز الاقتصاد الرقمي وتنامي الاعتماد على نظم المعلومات في إدارة المؤسسات، للتحول الرقمي العديد من السمات والمميزات من مختلف الأبعاد سواء في التكامل والترابط، المرونة وسرعة الاستجابة.

ولتجسيد التحول الرقمي على أرض الواقع ولبلوغ الأهداف المسطرة لابد من توفير بيئة مخصصة لذلك من خلال استعراض المتطلبات الضرورية تواكب العصر الرقمي الحالي.

إن لتحديد المفاهيم أهمية بالغة في كل دراسة وعمل أكاديمي، ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل الذي يعالج مبحثين أساسيين حيث يضم المبحث الأول: "التحول الرقمي النشأة والتطور"، أما في المبحث الثاني الموسوم بـ «خصائص التحول الرقمي ومتطلبات تطبيقه».

المبحث الأول: التحول الرقمي النشأة والتطور.

أصبح التحول الرقمي من أحدث المفاهيم التي تم تكريسها بفضل التطورات التكنولوجية المتسارعة في العصر الحالي، ويعتبر هذا التحول أداة ضرورية بالنسبة للحكومة والفرد لأنه في المقابل يعتبر حتمية ضرورية فرضها العصر الرقمي بفضل التقدم في تقنيات المعلومات والاتصال والانتشار الواسع للأنظمة الرقمية، وذلك لتقديم خدمات أفضل وأسهل في شتى القطاعات وبجودة وكفاءة عالية.

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مطلبين أساسيين يتمحور "المطلب الأول حول مفهوم التحول الرقمي"، أما "المطلب الثاني المعنون بـ دوافع وأهداف التحول الرقمي".

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي.

لدراسة موضوع التحول الرقمي لابد من تقديم المفاهيم المتصلة بهذا الموضوع وتقديم لمحة تاريخية التي مر بها هذا التحول في بروزه ونشأته، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب لتعريف التحول الرقمي أولاً ونشأته ثانياً.

أولاً: تعريف التحول الرقمي.

للتحول الرقمي العديد من التعاريف المقدمة من طرف الباحثين وذلك باختلاف الرؤى وزوايا النظر وأيضاً باختلاف المجالات والقطاعات. ويعد التحول الرقمي هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب الاجتماعية، فالتحول الرقمي ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام تكنولوجيا الوسائل والمعلومات، ويحقق التحول الرقمي الانتقال من الحكومة الورقية إلى الحكومة الرقمية وهذا الانتقال إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة، أو تنفيذ الخدمات الرقمية ليس عملية سهلة بسيطة على الإطلاق¹.

وعرفه **terry kuny**: "بأنه عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (كتب، دوريات، تسجيلات صوتية، الصور المتحركة...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات يستند إلى الحاسبات الآلية وتحويل

¹ مدني حرفوش ، "التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة"، حوليات جامعة الجزائر 37، ع. 2، (2023): 495. <https://asjp.cerist.dz/en/article/229555>

المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها الرقمنة، ويتم القيام بهذه العملية إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة¹.

كما عرفه **Michael wade**: "بأنه إحداث التغير التنظيمي من خلال استخدام التقنيات الرقمية ونماذج الأعمال لتحسين الأداء"².

كما قام البعض بتعريفه على أنه: "عملية انتقال منظمات الأعمال إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات"³.

أيضاً يعرف التحول الرقمي بأنه: "بأنه استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتطوير وتحسين تدابير الشؤون العامة ويتمثل ذلك في إنجاز الحكومات الرسمية سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت، وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة، من أجل تسهيل الإجراءات ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدمة"⁴.

والتحول الرقمي هو عملية أوسع من الرقمنة إذ لا يقتصر على تحويل الأدوات والخدمات إلى شكل رقمي فقط، بل يشمل إعادة تصميم العمليات التنظيمية والإدارية والقضائية بفضل التكنولوجيا الحديثة (مثل أنظمة القضايا الرقمية، المحاكمات عن بعد، الذكاء الاصطناعي، منصات التعاون الإلكتروني بين الجهات) بهدف تحقيق نظام قضايا أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات المجتمع المتطور⁵. ويجب التمييز بين مفهوم التحول الرقمي (Digital Transformation) والرقمنة فقد تم وصفه باسم الرقمنة في بعض الأبحاث، فهو يشير إلى التغيرات الناشئة عن التقنيات الرقمية، بينما تشير الرقمنة إلى تحويل المعلومات

¹ مدحت محمد أبو النصر، "التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية: الواقع والمأمول"، مجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات 4، ع.11، (2023): 49، https://jinfo.journals.ekb.eg/article_294077.html.

² ياسر عبد الرحمن، "إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية (جوان 2019): 213، <https://asjp.cerist.dz/en/article/133057>.

³ عبد الرحمن، إدارة الموارد البشرية، 214.

⁴ مفيدة مقورة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 07، ع.02 (2021): 71، <https://asjp.cerist.dz/en/article/173929>.

⁵ الموقع: https://www.coe.int/en/web/cepej/glossary-2?utm_source. تم الاطلاع يوم 19-02-2026 على الساعة 13:30.

من التناظرية إلى الشكل الرقمي، وأتمتة العمليات من خلال تقنيات المعلومات ويشمل مصطلح التحول قابلية الفهم لاتخاذ الإجراءات المطلوبة¹.

من خلال التعاريف المقدمة سالفًا يمكن القول أن التحول الرقمي يتمحور أساسًا في التحول من الإدارة التقليدية (الورقية) إلى الإدارة الحديثة (الرقمية)، وذلك من خلال دمج وإدراج وسائل التكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تسهيل وتيسير المعاملات في مختلف المجالات وتقديم الخدمات بجودة أفضل وكفاءة عالية مما يعزز الثقة بين المواطن والحكومة.

ثانيا: نشأة التحول الرقمي.

ظهرت جذور التحول الرقمي مع الثورة في الحاسبات والاتصالات والإنترنت، منذ النصف الثاني من القرن العشرين (20) خاصة مع انتشار الشبكات الرقمية وتقنيات الحوسبة، فيما يلي سنتطرق الى نشأة التحول الرقمي على الصعيد الدولي ثم على الصعيد الوطني.

1. نشأة وتطور التحول الرقمي على الصعيد الدولي.

ظهرت فكرة الإدارة الإلكترونية في العالم بفضل بداية التحول التكنولوجي الذي بدأ يعيشه العالم في تلك الفترة بفضل ما توصل الى الانسان من ابحاث واختراعات، وإن فكرة الادارة الالكترونية لا تختلف عن فكرة الحكومة الإلكترونية، إذ أن فكرة الحكومة الإلكترونية كانت موضوعا لإحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها الروائي "جون برنر" سنة 1975 حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها وتركز كل السلطات في يدها كن خلال شبكة حاسوب عملاقة تشكل كل بيانات الأفراد، الأمر الذي أدى إلى وجود طائفة عارضة وحاربت هذا الأمر حيث تكلم هذا المؤلف عن وجود دودة تقوم بتخريب و اختراق الكمبيوتر و تقررصن ما به من بيانات عن الشعب، ويعتبر هذا مظهر من مظاهر مقاومة التغيير، وفي نوفمبر 1988 قام الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكا بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العملي، وهذا قد تسبب في إدانته جنائيا بتهمة الاحتيال وسوء استخدام الكمبيوتر، وهناك من يعتبر الجذور الأولى للإدارة الالكترونية كانت في عام 1992 أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" إنه وعد أن يجعل من طريق المعلومات وسهولة الوصول إليها مثل الطريق السريع بين القرى الأمريكية وهذا يسمح بانتقال الفكرة إلى

¹ هناء عفيف، "الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو الاختيار"، مجلة اقتصاد المال والأعمال 06، ع. 01، (2022):

<https://asjp.cerist.dz/en/article/187444>, 278

المجال الإداري، وبعدها اخذت العديد من الدول الأوروبية في تطبيق هذا التحول على غرار هولندا، كندا، إيطاليا... الخ¹.

أما في المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 انطلاقا من مشروع أطلق عليه "قرية مانشستر" كان يهدف هذا المشروع إلى النهوض بكل المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية،... إلخ) وعن البداية الفعلية لتجسيد هذا المشروع كانت في عام 1991، وفي عام 1992 تم انعقاد مؤتمر "الأكوخ البعيدة" في الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة هذه المشاريع، وفيما بعد ظهرت العديد من المحاولات في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ولاية فلوريدا عام 1995 ثم في مختلف دول العالم.

وبعض الدراسات أكدت بأن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء نتيجة التطور الموضوعي الذي امتد إلى العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي، وبدايتها كانت مع بداية انتشار الحاسوب ونظام الأعمال لأن معظم المنظمات أيقنت بأن استخدام الحاسوب في أعمالها يقلل الجهد والوقت ويساعد على تقديم أفضل الخدمات، والبعض الآخر يرى أن بداية الإدارة الإلكترونية (الأتمتة) بداية من سنة 1960 عندما ابتكرت شركة "IPM" مصطلح معالج الكلمات على فعالية طابعتها الكهربائية وربطها بالحاسب واستخدام معالج الكلمات "Word procession"، أما في سنة 1964 كان برهانا على ما أنتجته الشركة من أجهزة كانت ذات قيمة كبير في ذلك الوقت.

إن هذا التحول الرقمي الذي أدى إلى التخلي عن الإدارة التقليدية (الورقية) وإحلال مكانها الإدارة الحديثة (الإلكترونية) بالعديد من المراحل الأساسية الفعالة في تجسيدها وتكمن في²:

- **مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:** تم العمل في هذه المرحلة على تطوير وهيكلة الإدارة التقليدية.
- **مرحلة الفاكس وتلفون الفاعل:** وتعتبر هي الوسيط بين المرحلة الأولى والتي بعدها تم تفعيل تكنولوجيا الفاكس وتلفون من أجل الاستفسار عن الإجراءات مقابل تكلفة معقولة.
- **مرحلة الإدارة الإلكترونية الفعالة:** هنا يتم التخلي عن الشكل التقليدي وتوفرت الحواسيب بشكل شخصي أو في الأماكن المخصصة لإنجاز المعاملات الإدارية بتكلفة معقولة.

¹ عبد الرحمان بن جرادة، عبد القادر مهنوي، "تاريخ الإدارة الإلكترونية"، السورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع.8 (ديسمبر

2018): 192، <https://asjp.cerist.dz/en/article/81842>.

² بن جرادة، مهنوي، تاريخ الإدارة الإلكترونية، 192.

2. نشأة وتطور التحول الرقمي على الصعيد الوطني.

برزت ملامح التحول الرقمي في العالم خاصة في الدول المتقدمة، لكن في المقابل من ذلك كان العالم العربي بعيدا عن فكرة التحول الرقمي، ولم يظهر هذا الأخير إلا في القرن الحادي والعشرين وهذا في كل من مصر، الأردن وسوريا وسرعان ما اقتنعت الدول العربية الأخرى بمميزات وفوائد هذا المشروع، وهذا كان من بين الأسباب والدوافع لتطبيق فكرة التحول الرقمي، ونجد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع تحت مسمى "مشروع الجزائر الإلكترونية" الذي تكفلت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال به، سنسعى لإظهار مشروع الجزائر الإلكترونية بداية من سنة 2003 إلى 2013.

- سنة 2003: من خلال الوثيقة التي تم تقديمها لسويسرا من طرف الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة 2003 حيث عبرت الجزائر عن نواياها للولوج إلى مجتمع المعلومات، حيث أن هاته الوثيقة رسخت صلاحيات ومهام لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وذلك من خلال الدفع بعجلة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدماج الجزائر في الاقتصاد الجديد¹.

- سنة 2005: في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2005 في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد في تونس، أكد على النقاط في وثيقة الجزائر المقدمة بمؤتمر جنيف 2003، ومنها تأكد على الإصلاحات الاقتصادية وتحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولعل أهم المشاريع التي حظيت باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية مشروع أسرتك، مشروع الحظيرة الوطنية للإعلام الآلي سيدي عبد الله، إقامة الجامعة الافتراضية وشبكة الإنترنت الحكومية².

- سنة 2009: في الملتقى الذي نظم في مارس 2009 حيث ضم هذا الملتقى محاور حول (الحكومة الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني والبلدية الإلكترونية) تم التأكيد على أن مشروع الحكومة الإلكترونية يهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحريك ودعم الاقتصاد الوطني الرقمي.

¹ عبد الوهاب بوخنوفة، "المدرسة، التلميذ والمعلم، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007)،

<https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://bucket.theses-179>

algerie.com/files/repositories-dz/1571763205323256.pdf.

² بوخنوفة، "المدرسة، التلميذ والمعلم، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال"، 181.

- سنة 2013: يعد مشروع الجزائر الالكترونية أحد الملفات الكبرى التي أطلقتها وعملت عليها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد تم التشاور من أجل إعداد تفاصيله الأساسية، مع مجموعة من المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والخواص، وكذا عدد من الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية، التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

يهدف مشروع الجزائر الالكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:
تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية لتجسيد هذا المشروع، التحسيس والتوعية بأهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال، كذلك الاستفادة من التجارب الدولية في المجال الرقمي.

ثالثا: مبادئ التحول الرقمي.

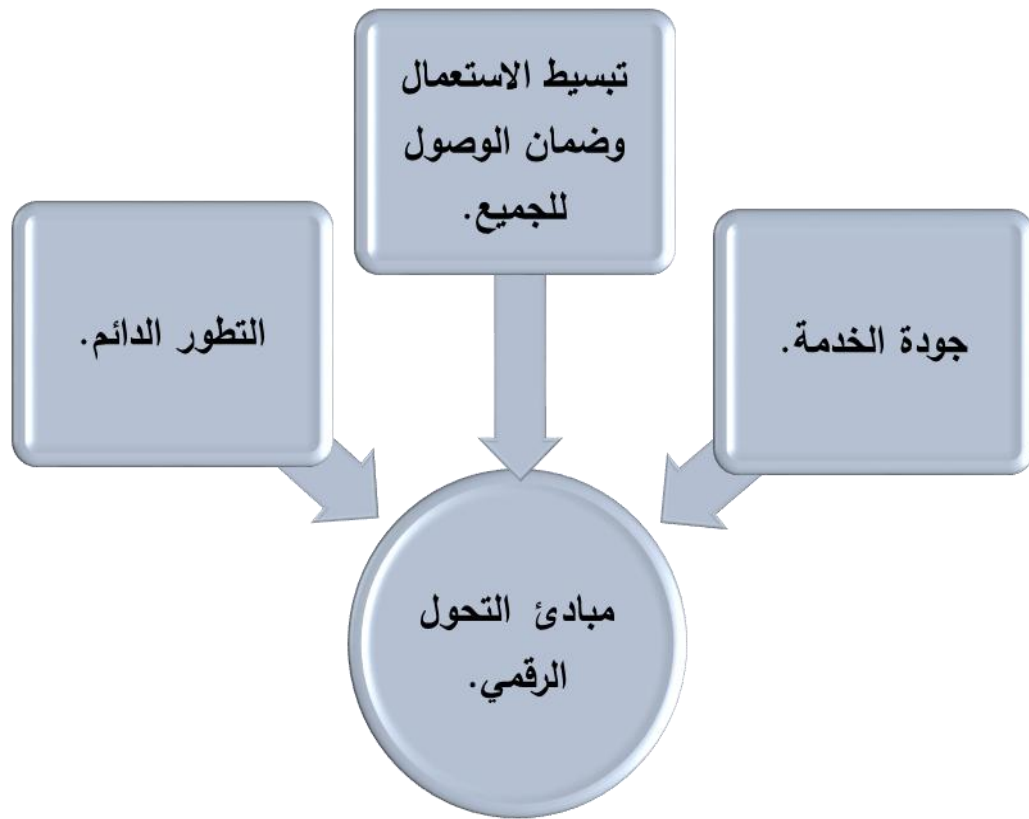
بفضل التطور الحاصل في تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال كان من الضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية وفيما يلي نلخص أهم مبادئ التحول الرقمي:¹

1. جودة الخدمة: إن تقديم أفضل الخدمات للمواطنين مما يحقق الرضا والثقة لكن في المقابل يتطلب توفير بيئة عمل ملائمة من خلال توفر المهارات والكفاءات المهيئة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، لأن في الإدارة دائما يكون التركيز على توظيف المعلومات، والوصول إلى أفضل النتائج واستخلاص الحلول لكل المشاكل بالطريقة المناسبة.

2. تبسيط الاستعمال وضمان الوصول للجميع: ويقصد بهذا المبدأ أن تقنيات الإدارة الإلكترونية متاحة للجميع في المنازل وفي العمل والمكتبات، وذلك لكي يتمكن كل مواطن من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، وهذا على أساس سهولة الاستعمال بحيث يمكن ربط الاتصال بين الجمهور والإدارة الحكومية بسهولة وإتمام الإجراءات بسلاسة وبساطة.

3. التطور الدائم: تسعى الإدارة الالكترونية من خلال هذا المبدأ الأساسي التطور والتكيف الدائم مع كل التغيرات للرفع من مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للتفوق في مجال المنافسة.
إضافة إلى هذه المبادئ التي يسير عليها التحول الرقمي، هناك مبادئ أخرى لا تقل أهمية عن هاته المبادئ المقدمة سلفاً على غرار التركيز على النتائج وتخفيض التكاليف.

¹ نورة سليمان فيسة، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 04، ع.3 (2021): 555-556، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/620/4/3/173123>



الشكل رقم (1) يوضح مبادئ التحول الرقمي.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على نورة سليمان فيسة، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 04، ع.3، (2021): 555-556، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/620/4/3/173123>

المطلب الثاني: دوافع وأهداف التحول الرقمي.

بفضل التطور التكنولوجي الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أدى ذلك إلى بروز التحول الرقمي كخيار استراتيجي وحتمية ضرورية لمختلف المؤسسات والحكومات للاتجاه لهذا التحول، ويعود ذلك لجملة من الأسباب والدوافع، في المقابل هناك العديد من الأهداف يسعى التحول الرقمي لتحقيقها. من خلال هذا المطلب سيتم التطرق أولاً لأسباب ودوافع التحول الرقمي، وأما ثانياً أهداف التحول الرقمي.

أولاً: أسباب ودوافع التحول الرقمي:

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي كان لها الفضل في بروز التحول الرقمي سواء كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتكنولوجية) وسنوضح ذلك فيما يلي:

1. الأسباب السياسية:

لقد ساهمت العولمة والتحول الديمقراطي وما تبعها من متغيرات اجتماعية وتطلعات شعبية أحد العوامل الدافعة لكثير من جهات الإدارة إلى تعميم تطبيقات التقنية على دوائرها، وحركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في توجيه الأنظمة لشعوبها لكسب الثقة والتأييد، وقد رافق هذا التطور تولد رؤية جديدة للقطاع العمومي بأبعاده كافة مما دفعه إلى السعي لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي وترسيخ مبدأ الشفافية.¹

2. الأسباب الاقتصادية:

إن من أبرز الأسباب الاقتصادية ظهور التجارة الإلكترونية التي كان لها الفضل في انتشار المعاملات التجارية بين الدول أو بين الأفراد، وأيضاً استغلال الحكومات لما توفره وسائل التكنولوجيا من تقليل التكاليف والأتعاب، سهولة التواصل والمعاملات بين مختلف القطاعات من خلال تطوير البرامج الاقتصادية.²

¹ دليلة قادة، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017): 89،

<https://dSPACE.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/844/1/%d8%b3.1198.33.p>

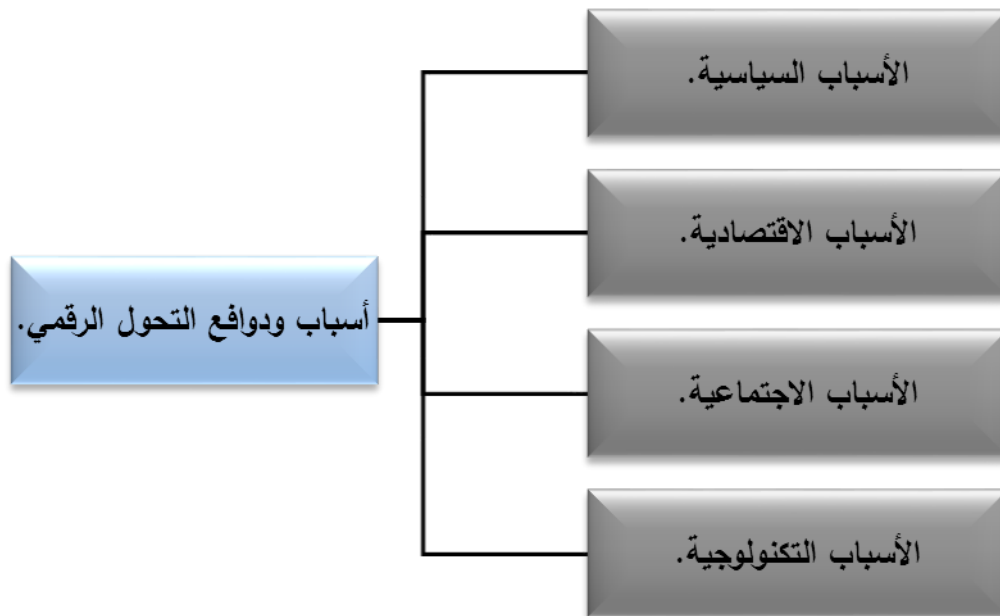
² توفيق غصني، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة دفاتر اقتصادية 10، ع 1 (2019): 344، <https://asjp.cerist.dz/en/article/91930>

3. الأسباب الاجتماعية:

إن التزايد في الكثافة السكانية سيؤدي حتماً إلى كثرة النزاعات والشكاوى ثم التكفل الجيد بانشغالاتهم وقضاياهم، كذلك البحث في إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعلومات التقنية ومواكبة عصر المعلومات، وأيضاً تسهيل التواصل بين الفرد والحكومة من خلال تطبيقات ومواقع الالكترونية الكثيرة.

4. الأسباب التكنولوجية:

إن التطور الذي شمل الحاسوب وظهور شبكة الإنترنت والبرامج الرقمية كان من الدوافع الأساسية لتجسيد التحول الرقمي، كذلك انخفاض في أسعار وسائل التكنولوجيا نسبياً التي تساعد على تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع، وأيضاً تطوير عملية التشفير والترميز وهذا يساعد في أمن المعلومات والبيانات والثقة في المعاملات الرقمية، وابتكار تقنيات التوقيع والتصديق الالكتروني.¹



الشكل رقم (2) يوضح أسباب ودوافع التحول الرقمي.

المصدر: (من إعداد الطلبة بتصرف).

¹ غفصي، إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر، 345.

ثانيًا: أهداف التحول الرقمي.

إن التجسيد الفعلي للتحول الرقمي وفقا للمبادئ الأساسية فإنه حتمًا يحقق الأهداف المسطرة بأفضل الطرق والوسائل المتاحة، حيث تكمن أهداف التحول الرقمي فيما يلي:¹

● إعادة هيكلة المؤسسة التقليدية من أجل تحسين الأداء الإداري عن طريق كسب الوقت والتقليل من التكلفة اللازمة لإنجاز الأعمال وصولاً إلى خدمة عامة ذات كفاءة وجودة.

● التخفيض من حدة الجهاز البيروقراطي والحد من تعقيداته من خلال إعادة النظر في الموارد البشرية المتاحة والعمل على رفع كفاءتها ومهارتها التكنولوجية، والتحول نحو الاعتماد نحو المراسلات الالكترونية.

● التوجه نحو شفافية عمل الإدارة وشفافية المعلومات المعروضة على جميع العملاء والمواطنين.

● ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي وتقليص الازدواجية في الإجراءات المعقدة وتخفيض القيود قدر الإمكان من خلال تبسيط واختصار الإجراءات.

● التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث التي تؤكد على أهمية تلبية الحاجيات في أقل وقت ممكن.

● إدارة الملفات بدلاً من حفظها واستعراض المحتويات بدلاً من القراءة ومراجعة محتوى الوثيقة بدلاً من كتابته.

ثالثًا: وظائف التحول الرقمي.

لقد ساهم التطور الذي شمل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تغيير أسلوب الإدارة التقليدية مما أدى إلى خلق أسلوب جديد للإدارة الحديثة والتي تقدم وظائف مميزة، وتشمل هذه الوظائف في:

1. التخطيط الإلكتروني: (E-planning)

يختلف التخطيط الإلكتروني على التخطيط التقليدي في ثلاث سمات:²

- أن التخطيط الإلكتروني يمثل عملية دينامية في اتجاه الأهداف الواسعة، والمرنة، والآنية، وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد، والتطوير المستمر والمتواصل.

- أنه عملية مستمرة يفضل المعلومات الرقمية دائمة التدقيق.

¹ صبرينة بوبكر، حفيفة خماسية، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، ع. 2 (جوان 2019): 214-521. <https://asjp.cerist.dz/en/article/220177>.

² يوسف مسعدوي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة دراسات العدد الإقتصادي 05، ع. 1 (2014): 160. <http://journals.lagh-univ.dz/index.php/djei/article/view/546/489>.

- أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدي بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الإلكتروني في كل مكان وزمان.

2. التنظيم الإلكتروني: (E-Organizing)

في ظل التحول الإلكتروني، إن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الإلكتروني، من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة، والتنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل، إلى شكل تنظيم يعرف بالتنظيم المصفوفي، يقوم أساساً على الوحدات الصغيرة، والشركات دون هيكل تنظيمي، كما حدث التغير في مكونات التنظيم.

3. التوجيه والقيادة الإلكترونية:

أدى التغير في بيئة الأعمال الإلكترونية، وتحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كان من نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الإلكترونية. حيث تركز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الإنترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات وتحسين جودتها، وسرعة الحصول عليها، إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت، حيث تجعل القائد الإلكتروني يتسم بمواصفات جديدة، هي سرعة الحركة، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات، كما تتطلب القيادة الإلكترونية توفر عنصر بشري قادر على التعامل بطريقة الإلكترونية مع الآخرين، كما أن التوجيه الإلكتروني يتطلب استخدام الوسائل التقنية من أجل إنجاز وتنفي كل العمليات.

4. الرقابة الإلكترونية: (E-Controlling)

وهي عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولاً بأول، من خلال تدفق المعلومات بين المديرين، والعاملين، والموردين، والمستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة الثقة الإلكترونية، والولاء الإلكتروني، سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين أو الإدارة، مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقتراباً من الرقابة القائمة على الثقة¹.
الرقابة الإلكترونية تكون أداة فعالة للقضاء ومحاربة أشكال الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص.

وجه المقارنة	الإدارة التقليدية (الورقية)	الإدارة الحديثة (الإلكترونية)
--------------	-----------------------------	-------------------------------

¹ مسعداوي، مساهمة الإدارة الإلكترونية، 161.

الهدف	- التركيز على إدارة الأفراد والموارد لتحقيق الكفاءة والفعالية.	- التركيز على إدارة المعلومات والرقميات والشبكات والعلاقات لتحقيق التفاعل والتجاوب.
التخطيط	- مهمة الإدارة العليا. - الخطط الطويلة ومتوسطة الأمد. - تترجم إلى برامج ينفذها العاملون. - التخطيط من الأعلى إلى الأسفل.	- مشترك بين الإدارة والعاملين. - إعداد الخطط على فترات قصيرة. - خطط مرنة ومتغيرة. - التخطيط الأفقي.
التنظيم	- هرمي متعدد المستويات. - التقسيمات التنظيمية الثابتة. - تركيز السلطة في الإدارة العليا. - الاتصالات الرسمية تبعًا لخط السلطة.	- الهياكل التنظيمية الشبكية. - التقسيمات التنظيمية المتغيرة. - تعدد مراكز السلطة وخلق العمل ذاتية الإدارة. - اتصالات فائقة السرعة.
القيادة	- القائد مركز التحكم والتوجيه. - القرارات من سلطة القائد ودور العاملين إمداده أو تزويده بالمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار. - القائد يدير الآخرين.	- القائد يقدم الاستشارات ويحل المشكلات. - القرارات تشاركية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للابتكار والتميز. - القائد يدير ذاته قبل أن يدير الآخرين.
الرقابة	- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف لتحديد الانحرافات وتصحيحها. - مقارنة المدخلات بالمخرجات.	- الرقابة فورية وهي عملية مستمرة يشارك فيها أكثر من طرف من خلال الشبكة الإلكترونية. - قائمة على النتائج.

جدول رقم (1): يوضح مقارنة بين وظائف الإدارة التقليدية (الورقية) والإدارة الحديثة (الإلكترونية).

المصدر: سارة كرايدي، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية قطاع العدالة أنموذجاً" (أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2022): 102،

<https://depot.univ-msila.dz/items/91362060-360d-453c-9fd1-ca2de7633bb7>

المبحث الثاني: خصائص التحول الرقمي ومتطلبات تطبيقه.

يشكل التحول الرقمي نقطة تحول أساسية ومحورية في عمل المؤسسات في جميع القطاعات العامة منها أو الخاصة، حيث يتم دمج وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمليات بغية الوصول إلى الرفع من مستوى الأداء وتقديم الخدمات، ويتسم التحول الرقمي بجملة من الخصائص والمميزات مثل توفير الجهد، زيادة الإنتاج وغيرها من الخصائص، ويستدعي تجسيد التحول الرقمي توفر متطلبات منها السياسية، التشريعية، التقنية والأمنية والمالية.

سندرس في المبحث المقسم إلى مطلبين، بالنسبة للمطلب الأول "خصائص التحول الرقمي"، أما المطلب الثاني "متطلبات تطبيق التحول الرقمي" المطلب الأول: خصائص التحول الرقمي.

تتميز والإدارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص والمميزات التي جعلت منها خيار استراتيجي وحتمية ضرورية واحتلال مكانة عالمية بدلاً للإدارة التقليدية، من بين هذه الخصائص نذكر منها: أولاً: إدارة بلا ورق، بلا زمان وبلا مكان وبلا تنظيمات جامدة.

الكثير من الباحثين في مختلف دراستهم اعتبروا وأكدوا أن من بين أهم المميزات الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق، بلا زمان وبلا مكان وبلا تنظيمات جامدة.

1. إدارة بلا ورق: حيث تتكون من الأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات القانونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية¹ وهذا يعني أن الإدارة من خلال هاته الميزة يتيح لها:

● تقليل التكاليف (أقلام، أظرفة، حافظات، مستندات)

● توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال.

● حفظ الملفات وسهولة الرجوع إليها

2. إدارة بلا مكان: وتتمثل في التلفون المحمول والهاتف الدولي الجديد والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن

بعد من خلال المؤسسات الافتراضية² فهي إدارة تتخطى المكان فبالإمكان مواصلة العمل من أي مكان حول العالم باستخدام تقنية الاتصالات الحديثة³.

¹ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية (دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، 8.

² كافي، الإدارة الإلكترونية، 9.

³ كرازدي، "دور الادارة الإلكترونية، 46.

3. إدارة بلا زمان: بمعنى أن الإدارة الحديثة أصبحت غير مقيدة بعامل الزمن وأصبحت تقدم خدماتها على مدار 24 ساعة، ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الرقمي الجديد لأن الانترنت في تفاعل مباشر بالوقت الحقيقي سواء بين القائمين على العمل أو الأطراف الأخرى.

ولأن الوقت مهم جدًا فهذه الميزة تسمح ب:

- الحصول على الخدمات في أي وقت.
- تقديم العديد من الخدمات في وقت واحد.
- تخفيف التكاليف والضغط سواء لطالب أو لمقدم الخدمة.

4. إدارة بلا تنظيمات جامدة: الإدارة الإلكترونية تعتمد على النظم المتطورة وهذا جعلها تتميز بكفاءتها وقدرتها الهائلة التي كان لها الفضل في التخلص من الإجراءات المعقدة.¹ وتقوم على أحدث وسائل الاتصال التي تتطلب توفير بنية تحتية مناسبة وقادرة على استيعاب المستجدات في هذا المجال... وفي المقابل أيضا لابد أن يكون المواطنون والمتعاملون على الإدارة قادرين على استخدام التقنية الرقمية الحديثة، أن يقدموا معاملاتهم عبر الإنترنت أو هواتف الجوال وتوعيتهم بفوائد الإدارة الإلكترونية وفوائدها.²

ثانيا: استغلال الأنظمة المتطورة وسهولة توفير المعلومات.

تعتمد الإدارات عند تطبيقها لمبادئ الإدارة الإلكترونية في أعمالها على الأنظمة والوسائل المتطورة من أجل توفير المعلومات وإتاحتها للجميع.

1. الاعتماد على النظم المتطورة: إن المؤسسات الشبكية والذكية تحتاج إلى أنظمة الكترونية وأنظمة التحصيل المجمع والخدمة عن بعد وال شراء الإلكتروني وأنظمة المتابعة الفورية وأنظمة تخطيط الموارد ونقاط البيع الإلكتروني والتجارة والبنوك الإلكترونية...³

2. سهولة توفير المعلومات: إن من بين الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية هي توفير المعلومات للمواطنين بأسهل طريقة وبأقل جهد وبالتالي فهي توفر ما يلي:

- سهولة توفير المعلومات في أي مجال وبكفاءة عالية.
- السرعة في توفير المعلومة بفضل التقنيات المتطورة.

¹ نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية: الاستراتيجية-الوظائف-المجالات (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، 159.

² كافي، الإدارة الإلكترونية، 08.

³ محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية (المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012)، 21.

- استرجاع المعلومات والحفظ الدائم لها¹.

ثالثاً: تقليص الجهد والمصاريف.

إن الإدارة الإلكترونية وبفضل ممارساتها ومهامها الرقمية سمحت بتقليص الجهد المبذول في زمن الإدارة التقليدية، وكذلك من الأعباء المالية والمصاريف:

1. تقليص الجهد: يسعى نظام الإدارة الإلكترونية لتوفير الجهد وذلك لتقديم أفضل الخدمات في أقل وقت ممكن بفضل الشبكات والتقنيات الرقمية، عكس الإدارة التقليدية التي تستغرق وقت طويل لتقديم الخدمة، وبالمقابل الإنجاز الإلكتروني للخدمة يكون أكثر دقة وكفاءة عالية مما يساعد على التخلص من الطوابير الطويلة عكس الإنجاز اليدوي والروتين الإداري القديم.

2. تقليل المصاريف: لتجسيد الإدارة الإلكترونية في بداية الأمر لابد من تخصيص ميزانية ومبالغ مالية وذلك بغية اقتناء أحدث التجهيزات وأفضل التقنيات لتقديم الخدمة بكفاءة وجودة عالية، لكن فيما بعد يصبح الحصول على الخدمة بالطريقة الإلكترونية أقل تكلفة مقارنة بالخدمة المقدمة بالطريقة التقليدية.²

رابعاً: القضاء على البيروقراطية وتجسيد الشفافية في المعاملات.

تساعد الإدارة الإلكترونية في القضاء على العديد من مشاكل الإدارة التقليدية على رأسها البيروقراطية وترسيخ الشفافية في المعاملات بين مقدم ومتلقي الخدمة.

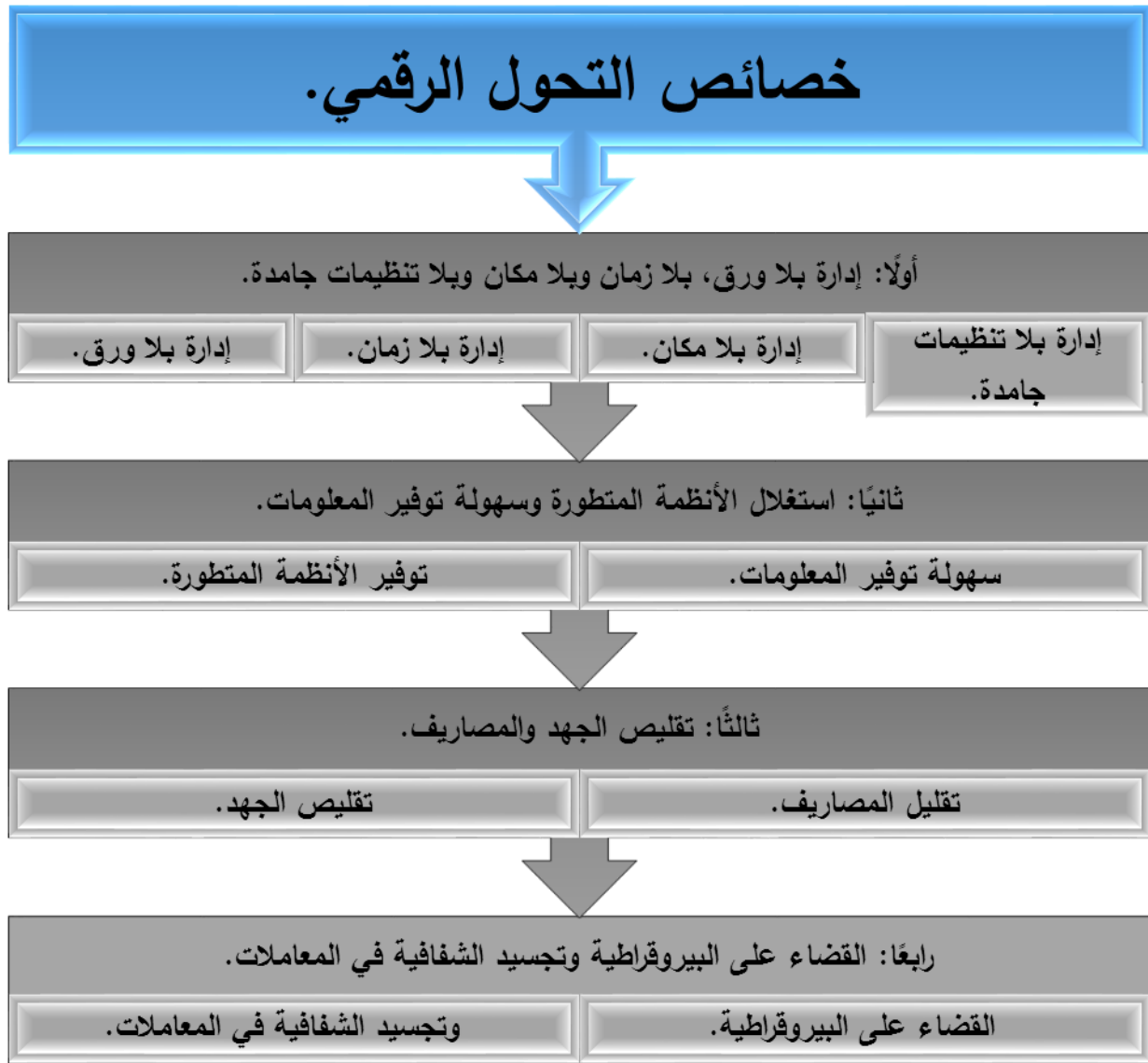
1. القضاء على البيروقراطية: نظراً لسرعة ودقة في تقديم الخدمات والمعلومات من طرف الإدارة الإلكترونية التي تقلل من العراقيل والتعقيدات الإدارية خاصة البيروقراطية بمفهومها الجامد ونتائجها السيئة التي تؤدي إلى إهدار الجهد والوقت والمال وتعطيل مصالح الغير.

2. تجسيد الشفافية في المعاملات: إن إنجاز المعاملات بالطريقة الإلكترونية دون علاقة بين مقدم الخدمة والمستفيد، يساعد على كسب الثقة بين الطرفين فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملاتهم أو شتى مظاهر الفساد الإداري نظراً لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن تعزيز الشفافية العمل في مختلف الإدارات والمرافق العمومية من خلال محاسبة دورية إلكترونية.³

¹ كرازدي، دور الإدارة الإلكترونية، 47.

² قادة، الإدارة الإلكترونية، 82.

³ كرازدي، دور الإدارة الإلكترونية، 50.



الشكل رقم (3): يوضح أهم خصائص التحول الرقمي.

المصدر:

(من إعداد الطلبة بتصرف)

المطلب الثاني: متطلبات التحول الرقمي.

يمثل التحول الرقمي تحولاً شاملاً في الأساليب والإجراءات، وكذلك الهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهذا التحول ليس وليد الصدفة أو وصفة جاهزة بل هو عملية معقدة وصعبة لذلك لا بد من توفير العديد من المستلزمات والمتطلبات الأساسية من أجل أن يحقق التحول الرقمي أهدافه على الوجه المطلوب وعلى سبيل أهم المتطلبات ما يلي:

أولاً: المتطلبات السياسية.

ليتم تجسيد التحول الرقمي على أرض الواقع لابد أن يكون هناك مسؤولين أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل، وتتولى الإشراف على التطبيق والتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ... لأن عملية التحول هاته نتيجة اقتناء وتصميم القيادة في المنظمات ولكي تحقق عملية التحول يجب توفير العديد من المستلزمات الضرورية، فقرار التحول هو قرار سيادي يتخذ على أعلى المستويات في المنظمة ومع ذلك تبقى الإدارة الإلكترونية مجرد فكرة على ورق لا قيمة لها¹.

وأيضاً المتطلبات السياسية يعني وجود إرادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الإلكتروني، ومساندة مشاريع الإدارة الإلكترونية سواء كان ذلك مادياً أو معنوياً.

ثانياً: المتطلبات التشريعية.

إن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية، مصممة لتلبية متطلبات التعاملات المباشرة والوثائق الورقية، وباتت هذه التشريعات مع التحول الرقمي غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، فلا بد توفير بيئة قانونية مرنة وديناميكية من أجل التأقلم مع المفاهيم الجديدة التي فرضها العصر مثل حماية البيانات، أمن المعلومات، جرائم إلكترونية، يستلزم على أي الدولة وقبل البدء في تجسيد تعاملاتها الإلكترونية وضع أطر وأسس تشريعية وخلق بيئة ملائمة لذلك لتسهيل وضبط معاملاتها وهذا ما يجعلها تكتسب مكانة واعتراف وطنياً ودولياً².

¹ يوسف صدام، "أثر الجهود النظرية في تحسين الخدمة العمومية قراءة في حدود التفعيل في الجزائر"، ورقة مقدمة في يوم دراسي حول الإصلاحات الإدارية في الجزائر بين الواقع والمأمول، جامعة باتنة الجزائر، 10 ديسمبر، 2014.

² حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011)، 43.

ثالثًا: المتطلبات البشرية والمالية.

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافها التي يصبو إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري.¹ فهم الخبراء والمختصون العاملون في حقل المعرفة، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة، لذلك يجب على الجهات المسؤولة في تجسيد التحول الرقمي بالاعتناء بهذا العنصر لكونه المحرك الأساسي وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة وتقديم امتيازات وحوافز لهذا العنصر نظير الجهود المبذولة، وكذلك يجب توفير الكفاءات متخصصة تمتلك ثقافة تكنولوجية واسعة.

أما من الناحية المالية ومن أجل تجسيد هذا التحول الرقمي على أرض الواقع لابد من تخصيص وتوفير ميزانية مخصصة لذلك لاقتناء المعدات واللوازم الضرورية وبجودة أكبر للحصول على أفضل الخدمات ومواكبة أهم التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

رابعًا: المتطلبات التقنية والأمنية.

يتطلب نجاح وتحقيق فعاليات وتطبيق أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية تقنيًا من خلال توفير البنية التحتية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب كم هائل من الاتصال في آن واحد،² وضرورة توفير آليات تكنولوجية حديثة تواكب الخدمات الرقمية المعاصرة، في المقابل البنية التحتية التقنية تنقسم إلى:

● البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية من أجهزة حاسوب، شبكات، التوصيلات الأرضية والخلوية وتبادل البيانات الكترونيا.

● شبكات الاتصال التي تضم كل من شبكة الانترنت (Internet)، الشبكة الداخلية أو الانترنت (Intranet) والشبكة الخارجية الاكسترنات (Extranet).

أما من الجانب الأمني وبالرغم من التقدم التكنولوجي المتوصل إليه حاليًا يقع على عاتق الإدارة ضمان أمن وحماية معلوماتها لأن هذه الأخير ذات قيمة عالية، وهذا يجعلها عرضة للتهديد والقرصنة

¹ عبد الناصر موسى، محمد القريشي، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة الباحث، ع.9 (2011): 91، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/9/9/603>.

² موسى، القريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية، 92.

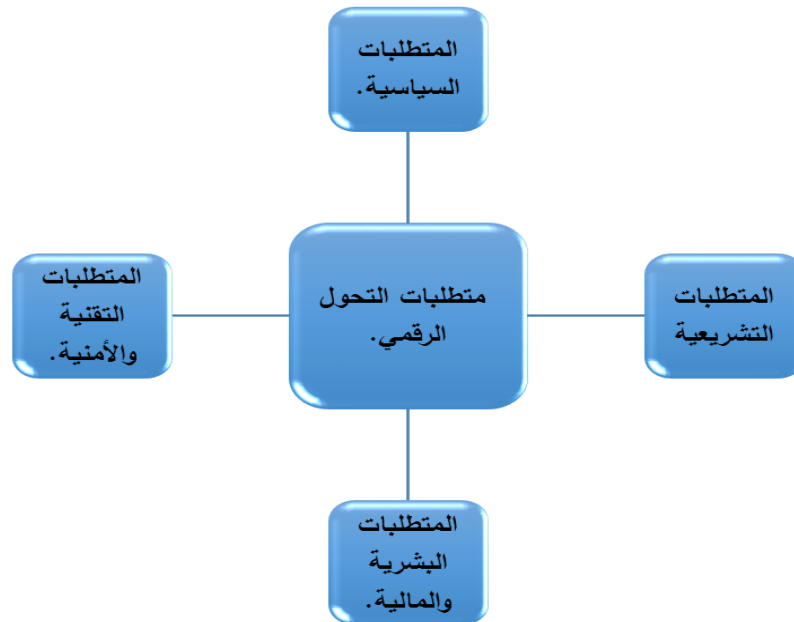
وهذا يشكل تحدي بالنسبة للإدارة للمحافظة على أمن المعلومات وسريتها، ومن إجراءات حماية هذه المعلومات ما يلي:

• وضع سياسات أمنية لتقنية المعلومات.

• وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات الأمنية التي تحد من السطو وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية، وهذا ما نصت عليه المادة 60 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي: "يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، كل من سمح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج للمعطيات ذات طابع شخصي".¹ من خلال نص المادة نجد أن المشرع الجزائري سطر عقوبة جزائية لكل من يساعد في الولوج إلى معطيات شخصية لأشخاص غير مؤهلين.

• تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

• الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.



الشكل رقم (4): يوضح متطلبات التحول الرقمي.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على سارة كرازي، (بتصرف).

¹ قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لسنة 2018، رقم 07-18، ع. 34 ج ر، 22.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل نخلص إلى أن التحول الرقمي يتمثل أساسًا في التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة الإلكترونية، من خلال إدراج ودمج وسائل وتقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الأعمال الإدارية وهذا بفضل التطور المتسارع في المجال الرقمي مما أدى إلى بروز التحول الرقمي كخيار استراتيجي، الذي ظهر مع انتشار الشبكات الرقمية وتقنيات الحوسبة منذ النصف الثاني من القرن العشرين (20) على الصعيد الدولي، أما على الصعيد العربي فكانت الدول العربية بعيدة كل البعد عن فكرة التحول الرقمي حيث برزت ملامحه في القرن الحادي والعشرين (21) باقتناع الدول العربي بحتمية تطبيق فكرة التحول الرقمي، وكانت الجزائر ضمن الدول التي سعت إلى تجسيد التحول الرقمي في شتى المجالات انطلاقًا من مشروع الجزائر الإلكترونية.

كان العالم أمام حتمية تجسيد فكرة التحول الرقمي ويعود هذا لعدة أسباب ودوافع تعددت بتعدد المجالات ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة، ولعل أبرز الأسباب ظهور العولمة والتحول الديمقراطي، وكذلك بروز التجارة الإلكترونية، وأيضًا التزايد السكاني الكبير، ومن بين الدوافع التي كان لها الفضل في بروز التحول الرقمي، ظهور أجهزة وبرامج رقمية وأيضًا الانتشار الواسع لشبكة الانترنت، يتسم التحول الرقمي بعدة مميزات استراتيجية منها القضاء على البيروقراطية وتجسيد الشفافية.

يسعى التحول الرقمي لتحقيق العديد من الأهداف المسطرة منها التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة، وإدارة الملفات الكترونيا وتقليص الإجراءات المعقدة، ولتحقيق هذه الأهداف بالصورة المطلوبة لابد من توفر متطلبات لاسيما وجود إرادة سياسية داعمة استراتيجية التحول الرقمي، ووضع قوانين وتشريعات مرنة تواكب التطورات الحاصلة في المعاملات الإلكترونية، لابد من توفير صناع المعرفة والأشخاص المؤهلين في المجال الرقمي، وتخصيص ميزانية لاقتناء اللوازم والمعدات كالحواسيب والبرامج، ومن أهم المتطلبات الضرورية لهذا التحول تخصيص بنية تحتية من شبكات الاتصالات وتوفير آليات تكنولوجية حديثة وحمايتها من التهديدات والقرصنة وذلك من خلال وضع سياسة أمنية، سن قوانين، تشفير المعلومات والبيانات والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها.

أبدت الجزائر اهتمامها في تجسيد عدة مشاريع رقمية في مختلف القطاعات، منها قطاع العدالة الذي قام بقفزة نوعية في مجال التحول الرقمي ورقمنة مختلف الإجراءات القضائية، لكن في المقابل تواجهه صعوبات وتحديات تعرقل مختلف الخدمات القضائية الإلكترونية أبرزها تحديات الأمن السيبراني.

الفصل الثاني: قطاع العدالة في الجزائر

في ظل التحول الرقمي: بين الواقع

والتحديات.

في خضم التحولات العالمية المتسارعة التي فرضتها الثورة الرقمية، يعتبر التحول الرقمي من أبرز الرهانات الاستراتيجية التي شهدتها العالم عامةً والجزائر على وجه الخصوص، فخلال السنوات الأخيرة سعت الجزائر لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن لاسيما قطاع العدالة الذي هو أحد أهم المرافق المعنية بهذا التحديث نظرًا لدوره المحوري في تكريس العدل والإنصاف ودولة الحق والقانون، وتحقيق الأمن القانوني.

لقد أضحت من الضروري وكحتمية يفرضها التحول الرقمي لابد من إعادة النظر في الأساليب القديمة لتسيير مرفق العدالة، وكان من الضروري الانتقال والتخلي عن هذه الأساليب وإحلال مكانها أساليب حديثة تعتمد على الأنظمة الرقمية في المعاملات داخل المرفق القضائي واستغلال وإدراج التكنولوجيا الحديثة في إدارة وتسيير المحاكم والملفات القضائية، وفي المقابل لابد من تخصيص إطار قانوني وتنظيمي لهذا التحول الرقمي.

غير أن مسار التحول الرقمي في قطاع العدالة لا يخلو من التحديات التي تواجهه جل المتطلبات الضرورية لتجسيد أهداف هذا التحول الرقمي على أرض الواقع، لاسيما منها التحديات القانونية تستدعي ملاءمة النصوص التشريعية مع النصوص الرقمية، أو تقنية مرتبطة بالبنية التحتية والأمن السيبراني، أو بشرية تتعلق بتأهيل الموارد وتقبل التغيير، أو مالية بتخصيص موارد مالية وميزانية لتوفير المستلزمات الأساسية.

يسعى هذا الفصل لإبراز واقع التحول الرقمي وأهم إنجازاته في قطاع العدالة الجزائري، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهه، في محاولة منا لتقديم دراسة تقييمية لواقعه واستشراف آفاقًا لتطويره بما يحقق عدالة رقمية أكثر فعالية ونجاعة.

سيتم دراسة هذا الفصل الذي يعالج مبحثين أساسيين حيث يتضمن المبحث الأول: "واقع التحول الرقمي في قطاع العدالة". في المقابل يضم المبحث الثاني: "مشاريع وإنجازات التحول الرقمي في قطاع العدالة".

المبحث الأول: واقع التحول الرقمي في قطاع العدالة.

إن الجزائر وبعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، واصلت العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما تعارض منها والقيم الوطنية لأن الجزائر في هذه الفترة كانت مجبرة على العمل بالنصوص الفرنسية بحكم الظروف التي كانت تعيشها، وبعد هاته الفترة كانت الجزائر أمام حتمية إصلاح وإرساء نظام قضائي خاص بها بصفة تدريجية، حيث أخذت عملية الإصلاح كل الأهمية من خلال تسطير آليات ومشاريع من أجل تجسيد هذا الإصلاح في قطاع العدالة من كل الجوانب سواء تشريعية بسن أطر قانونية مرنة أو تنظيمية بوضع هيئات تنظيمية تتكفل بالإشراف على العدالة الرقمية.

سنعالج في هذا المبحث "مسار التحول الرقمي في قطاع العدالة". كمطلب أول، أما في المطلب الثاني "الإطار القانوني والمؤسسي للتحول الرقمي في قطاع العدالة".

المطلب الأول: مسار التحول الرقمي في قطاع العدالة.

بعد التغيير الكبير الذي مس المنظومة القضائية بعد دستور 1996، كان لابد العمل على تحسين الخدمة المقدمة من قبل مرفق العدالة،¹ لكون هذا الأخير يملك أهمية استراتيجية في دولة القانون حيث قامت الجزائر من خلال عملية الإصلاح التي مست هذا القطاع بوضع آليات تهدف إلى تطوير وعصرنة قطاع العدالة.

سننتقل في هذا المطلب إلى بؤادر التحول الرقمي في قطاع العدالة كعنصر أول، وإلى أهداف عصرنة قطاع العدالة كعنصر ثاني.

أولاً: بؤادر التحول الرقمي في قطاع العدالة.

تكفل المشرع الجزائري ومن خلال تجسيده مشروع عصرنة قطاع العدالة بإصلاح العديد من الجوانب التي تتمثل في التشريعية والتنظيمية والتقنية.

¹ فاتح مزيتي، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين"، مجلة بيليفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، ع. 4 (ديسمبر 2019): 18، <https://asjp.cerist.dz/en/article/123724>.

1. الجانب التشريعي (القانوني):

إن لتجسيد مشروع العصرية في قطاع العدالة، يستلزم وضع التشريعات القانونية اللازمة عن طريق تحديد الإطار القانوني وهو بمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء وتحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية وتعزيز ثقة المواطن في العدالة.¹

تعتبر أول بؤادر الإصلاح في قطاع العدالة كان بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة، مقرها الجزائر العاصمة و تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية والذي عين أعضاؤها بموجب مرسوم رئاسي رقم 99-235 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 المتضمن بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، حيث حدد المرسوم الرئاسي 99-234 المذكور أعلاه عمل اللجنة بتسعة 09 أشهر من تنصيبه و التي تنهي عملها بتقرير ترفعه لرئيس الجمهورية، وبالعودة لنفس المرسوم نجد المادة رقم 05 تنص على مهام هذه اللجنة، وتكلف اللجنة على الخصوص بما يأتي:²

- تحليل وتقوم سير المرفق العام لقطاع العدالة من مختلف جوانبه.
- تحدد شبكات التداخل الممكنة مع المحيط المؤسساتي والاجتماعي، وتقوم بالرقابة الحسابية وتقتراح نتيجة لذلك كل تدابير الملائمة اللازمة.
- تقترح جميع التدابير والتوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب إلى المواطنين، وجعل الأدوات القانونية ووسائل العمل أنجع، وجعل شروط سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون وكيفية أخف وطأة.
- لم يقف الأمر هنا بل تعدى ذلك إلى إصدار مراسيم تنفيذية مختلفة مثل المرسوم 02-410 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل.
- وتطبيقاً لتوصيات هاته اللجنة صدر المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، حيث نص على إنشاء لجنة تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام والتي حضرت التدابير المكونة لإصلاح العدالة ومتابعتها وتقييم الأعمال المنجزة، وفي هذا الإطار وحسب المواد 01 و 02 تكلف اللجنة بما يأتي:³
- تجنيد الخبرة الضرورية لإعداد الدراسات ووضع تدابير تنفيذية للإصلاح.

¹ بواشري أمينة وسالم بركاهم، "الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 06، ع. 11 (2018): 208، https://asjp.cerist.dz/en/article/60266?utm_source=

² المرسوم الرئاسي لسنة 1999، رقم 99-234، ع. 74 ج. 4.

³ المرسوم التنفيذي لسنة 2002، رقم 02-411، ع. 80 ج. 15.

- تنظيم كل لقاء أو منتدى أو ندوة أو ملتقى ترتبط بموضوعها.
 - القيام بكل دراسات وإجراء كل العمليات التدقيقية أو التقييمية الضرورية لأداء مهمتها.
 - القيام، بصفة عامة، بكل عمل ضروري لوضع تصورات وإعداد التدابير التنفيذية لإصلاح العدالة.
- ثم بعده المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل.

بعد صدور كل هذه المراسيم الرئاسية أو التنفيذية يلاحظ بأن المشرع الجزائري قد أهمل الجانب الإلكتروني، لكن فيما بعد تدارك الأمر بسن قوانين التي من شأنها إصلاح المنظومة القضائية، والمتعلقة بالجانب الإلكتروني نجد القانون 09-04 الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها.¹

2. الجانب التنظيمي:

إن الإدارة الإلكترونية ومن أجل تقديم خدمة عمومية بكفاءة وجودة عالية، يستلزم استغلال أحدث التقنيات التكنولوجية لقدرتها على التغير المستمر وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية والجانب المعرفي. قامت وزارة العدل باستحداث هيئة على مستواها تتكفل بعصرنة القطاع وهي "المديرية العامة لعصرنة العدالة" وتهدف هذه الأخيرة للتكفل بإنجاز برامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة تمنح للقاضي ومختلف الشركاء (المحامين، المحضرين قضائيين، إدارات عمومية... الخ) وكل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه، وكما تعكس هذه المديرية الإرادة الحقيقية لقيادة برنامج إصلاح وعصرنة قطاع العدالة، وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج التي تحسب لصالحها، حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقته مع المحيط الوطني والدولي وتكلف هذه المديرية بما يلي:

- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.
- ضمان ضبط المقاييس والإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- ضمان ترقية استعمال أداة الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.²

¹ قانون يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها لسنة 2009، رقم 09-04،

ع.ر. 47، ج.ر.

² اسمهان بوضياف، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي 06، ع. 2، (2022): 272،

<https://asjp.cerist.dz/en/article/204791>

ولتجسيد ذلك نجد القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة خاصة المادة 04 منه نجدها نصت على ما يلي: "يمكن أن تمهر الوثائق المحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة".¹

3. الجانب التقني:

إن إدراج وسائل التكنولوجيا الحديثة واستغلالها على مستوى قطاع العدالة تم بمراعاة الخصوصية التي تتميز بها المعطيات والمعلومات التي يتحكم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة، تكفل أكبر قدر من أمن المعلومات، وأعلى مستوى من إتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات والمعطيات.²

جسد قطاع العدالة في الجزائر عدة منجزات من الجانب التقني على رأسها الشبكة القطاعية لوزارة العدل التي تم برمجتها سنة 2004 وشرع العمل بها سنة 2006 كقاعدة تحتية قابلة لمتسع في التطبيقات المعلوماتية التي تجرى تنميتها باستمرار، تم إنجاز هاته الشبكة وهي مشكلة من شبكات داخلية على مستوى كل المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، وفي إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم وضع شبكة قمر صناعي (VAST) موازاة مع الشبكة الخطية،³ وبعدها تم إنجاز أرضية خدمات انترنت حيث تم تزويد قطاع العدالة سنة 2003 بممول ذو نوعية رفيعة للدخول إلى الانترنت من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية وهو ما يسمح بالوصول للمعلومات لكل مواطني الدولة، وذلك بإنشاء موقع الكتروني لوزارة العدل سنة 2003 الذي يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لكافة شرائح المجتمع، ليتم بعدها إنشاء بوابة القانون الجزائري التي تحتوي على معلومات شاملة ودقيقة حول القانون الجزائري توضع تحت تصرف المختصين في القانون

¹ قانون عصرنة العدالة لسنة 2015، رقم 15-03، ع. 06 ج. ر. 04.

² بوضياف، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 273-274.

³ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 21.

ثانيًا: أهداف عصرنة قطاع العدالة.

إن حتمية الانتقال والتحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية له فوائد وأهداف يسعى إلى تحقيقها على المستوى الوطني عامة وعلى مستوى قطاع العدالة خاصة بغية الوصول إلى الرفع من جودة وكفاءة الخدمة المقدمة، ومن بين الأهداف التي جاء التحول الرقمي لتحقيقها في قطاع العدالة ما يلي:

1- على مستوى قطاع العدالة:

يسعى التحول الرقمي لتحقيق أهداف عديدة على مستوى قطاع العدالة على غيره من القطاعات الأخرى وذلك لأهمية ومكانة هذا القطاع في ترسيخ مبادئ العدل والإنصاف، ومن بين هاته المبادئ المراد تحقيقها خاصة على مستوى قطاع العدالة ما يلي:

1-1 رفع من مستوى الأداء:

ويقصد بذلك المرونة في انتقال المعلومات بشكل مضبوط وانسيابية بين الحكومة ومختلف أجهزتها الشيء الذي ينتج عنه التقليل من الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من مختلف شرائح المجتمع والمتعاملين مع مختلف الإدارات الحكومية. وإن تقديم الخدمة العمومية بطريقة إلكترونية يساعد طالبي الخدمة والقائمين

على تقديم الخدمة على جميع المستويات على إنجاز كل الإجراءات في وقت وجيز بدلا من الانتظار إتمام الإجراءات في لمدة طويلة من الزمن.¹

ويعتبر رفع مستوى الأداء من أسمى المبادئ التي يسعى التحول الرقمي إلى الوصول إليه في قطاع العدالة الجزائري، وكذلك نجد أن الحكومة الجزائرية تسعى هي الأخرى إلى تحديث المنظومة القضائية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية خاصة في المجال القضائي وذلك في إطار الإصلاحات التي تم تقريرها من طرف وزارة العدل الجزائرية.

1-2 تقليص الإجراءات الإدارية:

بفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر وسهولة استعمالها يمكن للإدارات الحكومية التقليل من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خدمة المؤسسات العمومية، كما أم الإدارات الحكومية تستطيع أن تحصل الوثائق المطلوبة من مصادرها دون تكليف المواطن مشقة وعناء التنقل إلى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجته.²

¹ مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 71.

² عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين (دار الغرب الإسلامي 2006)، 180.

وكذلك تقليص الإجراءات الإدارية يخفف الأعباء والمصاريف المالية التي تعد عائقا بالنسبة للمواطن في الإدارة التقليدية وهذا ما يسعى التحول الرقمي للقضاء عليه وذلك بتقريب الإدارة من المواطن.

3-1 الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية:

إن وجود قاعدة المعلومات مع سهولة توظيفها واستخدامها إلكترونياً وتزويد الجهات المختصة في كل مكان بالمعلومات الضرورية للعمل، كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقة البشرية للعمل الإنتاجي وصرف الطاقات في العمل المنتج. ولهذا فإن الاستثمار في الإنسان في الوقت والاعتماد على العناصر البشرية المؤهلة، هي الأعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة إلى مستوى رفيع.¹

3-2 على المستوى الوطني:

إن هاته الأهداف نجدها مسطرة ومشار إليها في القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، ج. ر. ع 06 الصادرة في 10 فبراير 2015.

حيث تتمثل الأهداف الأساسية المقررة في هذا القانون في مجال عصرنة العدالة نجدها مذكورة في نص المادة 01 من الفصل الأول بعنوان أحكام عامة في²:

" يهدف هذا القانون إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.
- كما يهدف التحول الرقمي عموماً لتجسيد أهداف تنظيمية المدرجة في عصرنة المرفق العدالة:
- التقليل الضغوطات على مستوى الشبايك وتقليص الوقت.
- تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات بشكل مبسط.
- إدخال البيانات بطريقة إلكترونية يساعد على الحصول واسترجاع المعلومات بسهولة مما يقلل احتمال ضياعها بالنسبة للمعاملات التقليدية (الورقية).
- السرعة، الدقة والكفاءة في تقديم الخدمات وتنفيذها.

¹ بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة، 181.

² قانون عصرنة العدالة لسنة 2015، رقم 15-03، 04.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للتحول الرقمي في قطاع العدالة.

سعت الجزائر إلى عصرنه وتطوير المرافق العمومية بشكل عام ومرفق العدالة بشكل خاص، من خلال إدراج واستغلال التقنيات الحديثة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويعد التحول الرقمي في هذا القطاع توجهها حديثا يهدف إلى تعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات، ويقوم هذا المسار على إطار قانوني يحدد القواعد المنظمة لاستخدام التقنيات الحديثة في المجال الرقمي، كما يعتمد على إطار مؤسسي يتجسد في مختلف الأجهزة والهيئات التي تتولى تجسيد هاته البرامج الرقمية ومرافقتها على أرض الواقع.

نسعى من خلال هذا المطلب أولاً إلى إبراز الإطار القانوني للتحول الرقمي في قطاع العدالة وثانياً الإطار المؤسسي (الهيئات والجهات) المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة.

أولاً: الإطار القانوني للتحول الرقمي في قطاع العدالة. (القانون رقم 15-03)

الجزائر ومن خلال تجسيدها لمشروع "الجزائر الالكترونية لسنة 2013" لم يتم وضع أو إصدار قانون يتكفل بتنظيم التحول الرقمي في قطاع العدالة، وفي سنة 2015 حيث صدر أول قانون يتكفل بتنظيم التحول الرقمي لقطاع العدالة وهو القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنه العدالة وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال القضائي.

يتكون هذا القانون من 19 مادة موزعة على 5 فصول حيث نجد:¹

- الفصل الأول منه يتضمن الأحكام العامة والهدف من وضع هذا القانون.
- الفصل الثاني نص على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية.
- الفصل الثالث نظم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الالكترونية.
- الفصل الرابع فقد نظم إجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية.
- الفصل الخامس والأخير تضمن الأحكام الجزائية المسلطة على المخالفين لهذا القانون من أجل حماية نظام الرقمنة، حيث خص عقوبات جزائية لكل من يستعمل الطرق الغير قانونية للعناصر الشخصية.

¹ قانون عصرنه العدالة لسنة 2015، رقم 15-03.

وفيما يلي نتطرق إلى أهم ما جاء في هذا القانون:

1. المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل:

تكفل الفصل الثاني بتنظيم هاته المنظومة تحت عنوان "المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية" وهذا من خلال قسمين:

1-1 القسم الأول/المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل: بالعودة إلى نص المادة (02) حيث نصت على إحداث المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل، وهذا من أجل معالجة كل المعطيات المتعلقة بمرفق العدالة ونشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها كالمؤسسات العقابية والجهات القضائية بما في ذلك المحكمة العليا ومجلس الدول ومحكمة التنازع، وهذا تحت مسمى الإدارة الالكترونية. ومن الجانب التقني تم ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية تضمن النقل السلس والمؤمن لمعطيات بين المؤسسات العدلية.

أما المادة (03) تضمنت النص على الحماية التقنية للمعطيات التي يرد معالجتها على مستوى هذه المنظومة الآلية بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية،¹ وهو الهدف الأسمى الذي يسعى المشرع لتحقيقه من أجل حماية المعطيات الشخصية حيث هاته الأخيرة تكفلت قوانين أخرى بحمايتها على غرار قانون رقم 07-18 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية،² وأيضًا القانون 04-09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،³ أو قوانين أخرى على غرار قانون العقوبات.

1-2 القسم الثاني/التصديق الالكتروني: نظم المشرع في هذا القسم عبر خمس مواد نظام التوقيع والتصديق الالكترونيين للوثائق الالكترونية الصادرة عن وزارة العدل حيث اعتمد إمكانية إصدار وثائق ممهورة بتوقيع الكتروني حيث نصت المادة (04) منه "يمكن أن تمهر الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمرحور الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة." كما تم استحداث شهادة الكترونية موصوفة لدى وزارة العدل تصدرها هاته الأخيرة لإثبات العلاقة بين معطيات التحقق من التوقيع الالكتروني وصاحب التوقيع.

¹ قانون عصرنه العدالة لسنة 2015، رقم 03-15.

² قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لسنة 2018، رقم 07-18.

³ قانون يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها لسنة 2009، رقم 04-09.

2. إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني.

ركز المشرع في الفصل الثالث من هذا القانون لتنظيم إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني وهي سابقة في مجال العمل القضائي حيث نصت المادة 09 منه على طرق جديدة لتبليغ وإرسال الوثائق والمحركات إلى جانب الطرق العادية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية، وتتمثل هذه الطرق في المراسلة بالطريقة الإلكترونية والتي أحال المشرع كليات تطبيقها للتنظيم،¹ حيث نصت المادة 10 على الشروط التي يجب أن تضمنها الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات مثل ضمان سلامة الوثائق المرسلة، أمن وسرية التراسل والتعرف الموثوق على أطراف وضرورة حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة.

وبالرجوع إلى نص المواد 11 و12 و13 المدرجة تحت قسم خاص بالكيفيات والمصاريف، نجد هاته المواد تحدثت على كليات ومصاريف الإرسال، خاصة الإشعار بالاستلام الإلكتروني المترتب على إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني والذي يرد من المرسل إليه ويكون بمثابة تأشيرة وختم توقيع. في المقابل نجد المادة 12 نظمت رخصة تمديد الآجال في حالة انقضاء هاته الآجال إلى اليوم الموالي وذلك في حالة عدم التمكن من إرسال هاته الوثائق الكترونيا بسبب ظروف خارج إرادة المرسل. وأكدت المادة 13 على تحصيل المصاريف وغيرها من الحقوق المستحقة للخزينة العمومية وفقاً للتشريع الساري المفعول وذلك في حالة تسليم الوثائق بالطريق الإلكتروني، وهذا يدل على التزام المشرع بتحصيل هاته الموارد لفائدة الخزينة العمومية، وفي الفقرة الأخيرة من هاته المادة نجد المشرع أحال كليات تطبيق هذا الإجراء إلى نصوص تنظيمية أخرى.

3. استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية:

يعتبر هذا الإجراء حديث حيث جاءت به المواد 14 و15 و16 تحت الفصل الرابع من هذا القانون، ويهدف هذا الإجراء إلى إدراج تقنية المحادثات عن بعد بالصوت والصورة، إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، وتمكن هذه التقنية قاضي التحقيق من سماع أو استجواب أشخاص عن بعد أو في إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، كما تمكن جهات الحكم من استعمالها من أجل سماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء وهذا ما نصت عليه المادة 14، ونجد الفقرة ما قبل الأخيرة نصت على

¹ محمد العيداني، يوسف زروق، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 07، ع. 1 (2020): 507، <https://asjp.cerist.dz/en/article/108180>.

أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، أما الفقرة الأخيرة نصت على أن تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط.

أما المادة 15 فقد نصت على الإجراءات ومن يمكنهم استعمال المحادثات (القاضي، جهات الحكم)، أما المادة 16 فقد اتخذت القرب معيارا لتحديد المحكمة التي يجب فيها على المعني الإدلاء بتصريحاته لكن وفق شرط وهو حضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، أما إذا كان الشخص المسموع محبوسا تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس وفقا للكيفيات المحددة في الفقرة السابقة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 14 من هذا القانون.

نجد المشرع من خلال الفصل الخامس تحت عنوان الأحكام الجزائية خاصة المواد 17 و18 قد سطر عقوبات جزائية تتمثل في الحبس من سنة (1) إلى خمس سنوات (05) وبغرامة مالية تتراوح بين 100.000 دج إلى 500.000 دج لكل شخص يستعمل بطريقة غير قانونية العناصر الشخصية المتصلة بإنشاء توقيع يتعلق بتوقيع شخص آخر، وكل شخص حائز شهادة الكترونية يواصل استعمالها رغم علمه بانتهاء مدة صلاحيتها أو إلغائها.¹

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المشرع الجزائري، من خلال سن القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، قد أرسى دعائم الإطار التشريعي الكفيل بإطلاق مسار التحول الرقمي داخل مرفق العدالة، إذ شكل هذا النص القانوني منطلقا فعليا لتكريس الرقمنة عبر إدماج تطبيقات العدالة الالكترونية التي أضحت اليوم تجسيدا عمليا لتحديث المنظومة القضائية ومؤشرا على تطويرها. لكن في المقابل نلاحظ من خلال هذا القانون 03-15 أن المشرع تطرق للتصديق الالكتروني لكنه أهمل ولم يتكلم عن التوقيع الالكتروني لكن الأمر الإيجابي أن المشرع تدارك هذا الأمر وذلك بإصدار قانون خاص بتوقيع الالكتروني وهو القانون 04-15.

¹ قانون عصرنة العدالة لسنة 2015، رقم 03-15، 06.

ثانياً: الإطار المؤسسي (الهيئات والجهات) المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة.

تسعى المنظومة القضائية المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة إلى تعزيز حقوق الأفراد وحرياتهم، وذلك من خلال السهر على التطبيق الحسن للقانون، ووضع عديد من الآليات خاصة الآليات التنظيمية المتمثلة في الهيئات والجهات، على غرار المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة والمفتشية العامة لوزارة العدل ومختلف فروع هاته الهيئات، والتي تهدف إلى بناء نظام قضائي ذكي، سريع، شفاف، ومتمحور حول المواطن.

1. المديرية العامة لعصرنة العدالة.

عملاً بتوصيات اللجنة المنصبة لإصلاح العدالة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، والذي استحدث لأول مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة قطاع العدالة.

ويمكن تقديم تعريف للمديرية العامة لعصرنة العدالة بأنها مديرية عامة تم استحداثها لتتولى مهمة القيام بعصرنة النظام القضائي، حيث تنظمه وسيره الداخلي وعلاقتها بالمحيط الوطني والدولي، كما تسهر مديرية عصرنة العدالة على عصرنة القطاع وتهدف للتكفل بإنجاز برامج الإصلاح وإدخال التكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل الجهات القضائية للتحول نحو الإدارة الرقمية. والتي من مهامها ما يلي:¹

- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ورقمتها ومتابعة إنجاز ذلك.

- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات الإلكترونية المستعملة في الجهات القضائية.

- ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

1-1 الهيكل التنظيمي للمديرية العامة:

تتضمن المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة مديريتين، مديرية الاستشراف والتنظيم والتي بدورها تنقسم إلى مديرية فرعية للاستشراف ومديرية فرعية للتنظيم، ثم مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام

¹ المرسوم التنفيذي لسنة 2004، رقم 04-333، ع. 67 ج. ر. 14.

والاتصال وبدورها تنقسم إلى مديرية فرعية لأنظمة الإعلام الآلي والمديرية الفرعية لتطبيقات الإعلام الآلي.¹

أ- مديرية الاستشراف والتنظيم:

تتولى إنجاز كل دراسة تتعلق بقطاع العدالة وبتصور تنظيم النظام القضائي وكذا مناهج العمل قصد السير الحسن لجهاز العدالة، أوكلت لها المهام التالية:

- القيام بتصور المخطط العام لتنظيم الجهاز القضائي حسب المعايير التي تراعي على الخصوص تركز السكان والدور الاقتصادي للمناطق بالرجوع إلى المقاييس الدولية.
- إجراء التقييم المستمر للمرفق العام للعدالة ومناهج العمل القضائي والإداري.
- تحليل المعطيات المتعلقة بسير الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بالتنسيق مع المصالح المعنية.
- حيث تضم مديرية الاستشراف والتنظيم مديريتين فرعيتين هما:
- المديرية الفرعية للاستشراف: وتكلف بما يأتي:

- القيام بتصور المخطط العام لتنظيم الجهاز القضائي.
- تحديد مصادر المعلومات الواجب جمعها وتركيزها ومعالجتها ونشرها، وطبيعة هذه المعلومات ونوعيتها وحجمها.
- إبداء توصيات لرفع مستوى نجاعة الهيكل وملاءمتها ومتابعة تطبيقها.
- اقتراح كل التدابير الكفيلة بترشيد إجراءات العمل وتبسيطها وتخفيض كلفتها وبالرفع من مردودية المستخدمين.
- ضبط مقاييس الإجراءات والمستندات والوثائق المستعملة في الهياكل القضائية والإدارية وضمان تنسيقها.

- تحديد المعايير في مجال الموارد البشرية والوسائل المادية والمالية المخصصة لمختلف الهياكل.
- المشاركة في تصور البطاقات التقنية الإنجازات الجديدة في إطار عصرنة قطاع العدالة والسجون.
- المديرية الفرعية للتنظيم: وتكلف بما يأتي:²

- القيام بالتدقيق والدراسات حول تنظيم مصالح الإدارة العدالة وهياكلها.
- القيام بكل دراسة مقارنة تسمح بتقدير نجاعة النظام القضائي بالنسبة للمقاييس الدولية.

¹ طيب بلواضح، خليفة النهبي، "الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية 06، ع 1 (2020): 144، <https://asjp.cerist.dz/en/article/106262>.

² المرسوم التنفيذي لسنة 2004، رقم 04-333، ع 67 ج ر 15.

- مساعدة الهيئة المكلفة بتنشيط ومتابعة إصلاح العدالة في مهمتها.

ب- مديرية الاعلام الآلي وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

تعمل هذه المديرية على ترقية تنظيم قطاع العدالة وعصرنتها بإدخال الإعلام الآلي وتعميمه ووضع شبكات عصرية لتبادل المعلومات بين مختلف هياكل القطاع وتكفل بهذه الصفة بما يأتي:

- ضمان ترقية استعمال المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل مستويات قطاع العدالة.
- تحديد الحاجات من التجهيزات وتطبيقات الإعلام الآلي وضمان متابعة إنجازها وصيانتها.
- متابعة تطور تكنولوجيات الإعلام.
- إدخال المعايير العصرية في مجال الهاتف والدخول للأنترنات ووضع شبكة أنترنات خاصة في قطاع العدالة.

- السهر على الاستخدام الحسن للشبكات المعلوماتية وتوسيع استعمالها.
- السهر على ترقية استعمال أحدث الوسائل المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال الجديدة المتعلقة بنشاط العدالة.

وتتضمن مديريتين (2) فرعيتين:¹

- المديرية الفرعية لأنظمة الإعلام الآلي: وتكفل بما يأتي:

- إعداد المخطط الرئيسي لإدخال الإعلام الآلي إلى قطاع العدالة.
- تقييم تكلفة عملية إدخال الإعلام الآلي إلى القطاع والوسائل المرافقة.
- تحضير دفاتر الشروط المتعلقة بالدراسات والإنجازات الواجب تحقيقها.
- إجراء تقييم للقدرة الوظيفية لأنظمة الإعلام الآلي مع أهداف القطاع.
- وضع الآليات الكفيلة بضمان الصيانة الفعالة لتجهيزات الإعلام الآلي.
- السهر على إقامة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- المديرية الفرعية لتطبيقات الإعلام الآلي: وتكفل بما يأتي:

- اقتناء وإعداد برامج إدخال الإعلام الآلي على المهام المرجعية.
- ترقية إدخال المعلوماتية بصفة تدريجية فيما يخص إعداد الوثائق القضائية وغير القضائية.
- توفير شروط الوصول إلى بنوك المعطيات القانونية الداخلية والخارجية.
- ضمان متابعة برامج وتطبيقات الإعلام الآلي وتنفيذها.

¹ المرسوم التنفيذي لسنة 2004، رقم 04-333، ع. 67 ج. 15.

• المساهمة في تأسيس بنك معطيات معلوماتي لصالح القطاع.

• تنظيم شبكات جمع المعلومات ونقلها واستغلالها وتخزينها وتوزيعها.

1-2 التوجهات الرئيسية لمديرية عصرنة العدالة:

تتميز المديرية بتوجهات رئيسية خاصة بها والتي تعد بمثابة المحاور الرئيسية التي يقوم عليها عملها وتسعى لتطبيقها ووضعها حيز التنفيذ على أرض الواقع، وتتمثل هذه التوجهات فيما يلي:

• **تحسين الخدمة العمومية:** إن الهدف الأسمى من عصرنة قطاع العدالة هو التوجه نحو تقديم أحسن الخدمات وتحقيق المصلحة العامة من خلال ضمان استفاضة أكبر عدد ممكن من المواطنين من الخدمات التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

• **ضمان اتصال دائم ومتطور:** إن أي مشروع لا يحقق نتائج بمناى عن الإعلام والتحسيس، وذلك بإشراك المعنيين به في بواعثه ودواعيه وهو ما تم توخيه بالجوء إلى استعمال وسائل حديثة وعصرية لاتصال على مستوى الإدارة المركزية لوزارة العدل، وعلى مستوى الجهات القضائية وضمان تأمينها والمساهمة في تدعيم تفتح القطاع على المحيط الإلكتروني وترقية محيط ثقافي مناسب لأداء عصري.

• **الشفافية في الإعلام والاتاحة للجميع:** لم تقتصر عملية الإصلاح على تحسين الآليات وإنما شملت كذلك ما يسهم للاقتصاد في الوسائل المادية والموارد المالية، والرفع من مستوى المعرفة والكفاءة المهنية لدى العاملين بالقطاع واختيار المناهج والتنظيم وفق مقاييس محددة، وقد تم الاعتماد على أسلوب التدرج في إنجاز المشاريع كخيار تكميلي.¹

لمديرية عصرنة قطاع العدالة العديد من المراكز التابعة لها والتي تتمثل في مركز النداء الذي تم استحداثه قصد التكفل بانشغالات المواطنين والرد على استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني من خلال الرقم الأخضر (1078)، وكذلك المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي نظرا لطبيعة الخدمات العمومية لمرفق العدالة وحساسية المعطيات القضائية وذلك لارتباطها بالمصالح الخاصة بالمواطنين فإن حماية هذه الأنظمة والسهر على السير الحسن والمستمر لها تعد ضرورة استراتيجية ملحة، ولحماية هاته المعطيات تم إنشاء موقع احتياطي لحماية مركز البيانات الأساسي التابع لوزارة الدفاع وهذا يسمح باستمرار سير مجمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة عن الموقع المركزي الأساسي، أيضا مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني الذي دخل حيز الخدمة بداية من 13 سبتمبر 2014 حيث قام بإصدار وتزويد القضاة والنواب العامون وأمناء الضبط عبر كامل التراب

¹ كرازدي، "دور الإدارة الإلكترونية"، 461.

الوطني بشارات الكترونية مخصصة لتخزين الإمضاء الالكتروني الشخصي لكل واحد فيهم، وكما يسمح بتبادل الوثائق الكترونيا بين الجهات القضائية وبين الجهات الأخرى.¹

2. المفتشية العامة لوزارة العدل:

تم استحداث المفتشية العامة لوزارة العدل باعتبارها جهاز رقابة تابع لوزارة العدل والتي تعمل تحت سلطة مباشرة لوزير العدل، حافظ الأختام، حيث عرفت هاته المفتشية عدة تغيرات في التنظيم والهيكلية.

2-1 صلاحيات المفتشية العامة لوزارة العدل:

إن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف صريح لهاته المفتشية، بل تم الإشارة إليها في المرسوم التنفيذي رقم 05-322 المؤرخ في 13 سبتمبر 2005 المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة العدل وسير مهامها بالمادة رقم 05 "يسير المفتشية العامة مفتش عام ويساعده 24 مفتش ومدير دراسات، ينشط المفتش العام وينسق نشاطات أعضاء المفتشية العامة الذي يمارس عليه من السلطة السلمية، يتلقى المفتش العام تفويضات بالإمضاء من وزير العدل حافظ الأختام في حدود صلاحياته"،² هذا المرسوم ألغى نظام المفتشيات الجهوية وأعاد تحديث أنماط التفتيش بإقرار الرقابة الفجائية، ومركزية المفتشية العامة بإعادة هيكلتها، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-307 المؤرخ في 05 سبتمبر 2013 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 05-322 حيث تم رفع عدد المفتشين إلى 30 مفتش.

تكلف المفتشية بنوعين من المهام القضائية الأولى هي المهام العادية، والثانية المهام الالكترونية التي تتولاها لفرض الرقابة على كل أعمال الجهات القضائية الالكترونية.³

أ- مهام المفتشية العامة لوزارة العدل في الرقابة على أعمال الوزارة العادية: تكلف المفتشية في الرقابة على أعمال الوزارة العادية بالمهام التالية:

- الوقاية من أي تقصير يحتمل حدوثه.
- المساهمة في تنشيط حركية العمل القضائي وضمان ديمومته.
- تفعيل الخدمات المرفقية وترقية الأداء القضائي المرفقي.
- المساهمة في توحيد مناهج العمل بصفة عامة والتحكم في تسيير الدعوى القضائية بصفة خاصة
- رصد الاختلالات الوظيفية واقتراح الحلول المناسبة لها، وكذا مواطن الضعف في آليات أداء العمل وفي تقييمه وإزالة العراقيل.

¹ موقع وزارة العدل، تم الوصول في 26-03-2026 على الساعة 12:11، <https://www.mjustice.gov.dz/ar>.

² المرسوم التنفيذي لسنة 2005، رقم 05-322، ع. 63 ج. ر. 12.

³ كرازدي، "دور الإدارة الالكترونية"، 462.

ب- مهام المفتشية العامة لوزارة العدل في المجال الإلكتروني:

تعتبر أهم وظيفة تقوم بها هاته المفتشية منذ إنشائها هي مراقبة الأعمال القضائية، لكن بفضل التطور الحاصل في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال، أصبحت المفتشية أمام حتمية إضافة مهام الكترونية جديدة على غرار الرقابة على أمن المحررات القضائية الالكترونية، مراقبة مدى تأمينها وسريتها، فخصوصية هذا النوع من المحررات وطبيعتها الافتراضية تحتم الخروج من الوسائل التقليدية للرقابة واعتماد آليات تقنية متطورة للتأكد من صحتها ومدى تأمينها.

كانت وزارة العدل أمام حتمية ضرورية في توفير تكوينات اللازمة لقضاة المفتشية خاصة في مجال التقنيات الالكترونية الحديثة التي أدخلت إلى الوزارة للقيام بمهمة الرقابة على الأعمال والمحررات الالكترونية على أكمل وجه، وذلك من خلال:

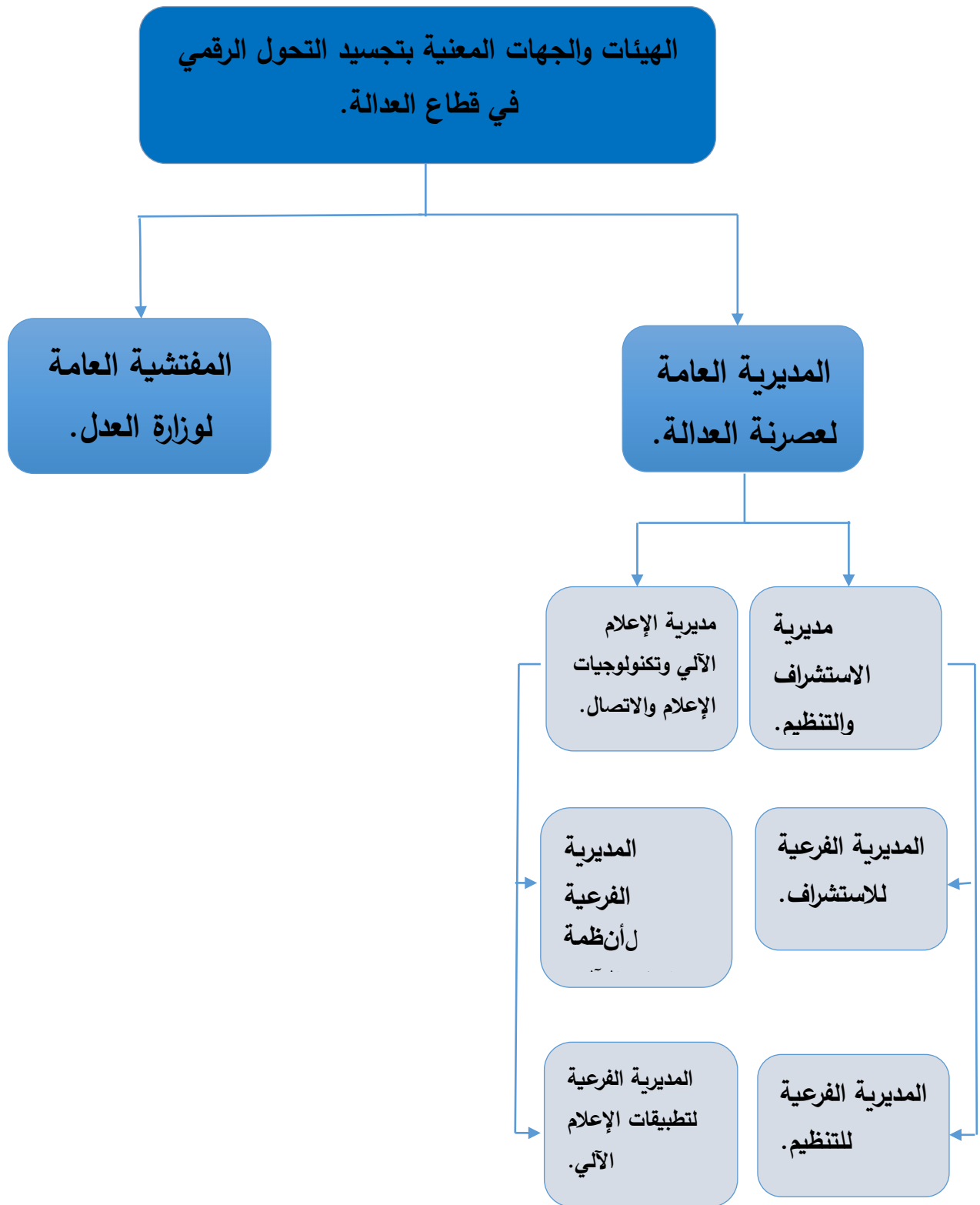
- السهر على تعميم عملية التوقيع الإلكتروني وحسن سيرها من خلال مراقبة مدى التزام المعنيين، (قضاة، أمناء ضبط)، بتوقيع كافة المحررات الصادرة عنهم (أحكام قضائية، شهادات الجنسية) كل في مجال اختصاصه.

- إجراء التفتيشات الميدانية الضرورية للرقابة.

- إجراء عمليات فحص بعدية للتوقيعات الالكترونية والتأكد من التصديق عليها.

- مراقبة مدى التزام المعنيين، باستعمال الشرائح المشخصة للتوقيع الإلكتروني ضمن الإطار القانوني المحدد لهم، وعدم الخروج عنه، تفاديا لأي خرق أو سوء استعمال.¹

¹ كرازدي، "دور الإدارة الالكترونية"، 464.



الشكل رقم (5): يبين الهيئات والجهات المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة.

المصدر: (من إعداد الطلبة).

المبحث الثاني: مشاريع وإنجازات التحول الرقمي في قطاع العدالة.

تماشياً مع سياسة الدولة الرامية إلى عصرنه وتطوير المرافق العامة، وذلك بغية تجسيد دولة القانون والعدل والإنصاف، أولت الجزائر اهتماماً بالغاً بمرفق العدالة،¹ ويعتبر هذا الأخير سواء بالنسبة للجزائر أو للعالم ككل ذو أهمية استراتيجية حيث تتولى الدولة إدارته وتسييره، فانتهجت سياسة إصلاح عميقة حيث ارتكزت على إدراج واستغلال أحدث التقنيات الحديثة في العمل القضائي من أجل عصرنه العدالة وضمان الشفافية وتحسين الخدمة العمومية.

بالرغم من عمل الدولة الجزائرية على تجسيد فكرة الرقمنة في قطاع العدالة وتسخير جل المتطلبات التي تساهم بشكل كبير لبلوغ الأهداف المسطرة لتسهيل الحصول على الخدمات، إلا أن هذا لم يمنع من وجود معيقات وتحديات تخللت عملية وفكرة الرقمنة في قطاع العدالة، في المقابل تسعى الدولة لتحديد آفاق ورؤى مستقبلية سعياً منها لتسهيل الخدمات ومواجهة التحديات وذلك لبلوغ عدالة رقمية على أكمل وجه.

سنطرق في هذا المبحث المقسم لمطلبين حيث سيقدم المطلب الأول رقمنة الإجراءات القضائية والخدمات العدلية، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى تحديات وآفاق التحول الرقمي في قطاع العدالة.

المطلب الأول: رقمنة الإجراءات القضائية والخدمات العدلية.

أظهرت الرقمنة الإدارية انعكاساتها على مرفق القضاء وذلك بتحسين خدمات العمل القضائي خاصة في إطار تقريب الإدارة من المواطن، وتماشياً مع مختلف التنظيمات والقوانين والمراسيم التي أقرها المشرع الجزائري في مجال عصرنه قطاع العدالة حيث قام بتكريس أسس قانونية لتحقيق رقمنة المرفق القضائي وذلك من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة لتحسين الخدمات العمومية.

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إبراز الإجراءات القضائية المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي (أولاً)، وكذلك التطرق إلى الخدمات العدلية (القانونية) المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي (ثانياً).

¹ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 18.

أولاً: الإجراءات القضائية المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي.

بادرت اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة منذ تنصيبها إلى دراسة أوضاع قطاع العدالة حيث قامت بإدراج واستغلال تكنولوجيا والإعلام والاتصال في المرفق القضائي، وفي هذا الصدد عملت اللجنة على تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآلية التي تسعى إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن، ويبرز ذلك من خلال اتباع إجراءات جديدة فقد تم العمل على إنجازها وتطبيقها على أرض الواقع.

1. الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

لقد تم برمجة الشبكة القطاعية لوزارة العدل في شهر سبتمبر سنة 2004، وتم العمل بها في نوفمبر سنة 2005، كقاعدة تحتية قابلة للتوسع في التطبيقات المعلوماتية التي يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار تراعي معها ضمان النوعية والانتقان إلى جانب ضمان الأمن المعلوماتي، كما تم تدعيم كل الجهات القضائية وكذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009،¹ كما تم إنجاز شبك إلكتروني على مستوى كل الجهات القضائية والذي يعتبر بوابة إلكترونية قامت بتسخيرها وزارة العدل لخدمة المواطنين والإجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية في وقت قياسي، كما يمكن الشباك الإلكتروني من استقبال المواطنين والمحامين، وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاءات لكل فئة إضافة إلى إنجاز أرضية مركزية لتعزيز الشبكة قصد توفير أدوات للتسيير والتدقيق، وإنجاز شبكة اتصالات عبر الأقمار الصناعية وتثبيتها، وفي إطار التعاون الدولي مع اللجنة الأوروبية تم وضع شبكة قمر صناعي (VAST) موازاة مع الشبكة الخطية.²

ولقد حقق إحداث الشبكة القطاعية لوزارة العدل الأهداف التالية:

- التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع بخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي.
- الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.
- القضاء على العزلة في بعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية.
- تسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعاليات الملتقيات المحلية والوطنية والدولية والاجتماعات والتكوين عن بعد.³

¹ مقورة، عصينة قطاع العدالة في الجزائر، 72.

² مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 21.

³ بوبكر، خماسية، دور الإدارة الإلكترونية، 221.

2. المنظومة المعلوماتية لتسيير الملفات القضائية:

بالرجوع لنص المادة 02 من القانون 15-03، تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية لمختلف المعطيات المتعلقة بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع. ويعتبر إدخال التكنولوجيا والوسائل الحديثة في قطاع العدالة عنصر مهم وضروري وفي المقابل لابد من الضمان والحرص على أمن المعلومات التي يتحكم فيها مرفق العدالة من خلال حفظها، تسليمها وإصدارها.

2-1 نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي:

يعتبر النظام الآلي لتسيير الملف القضائي مكسبا حقيقيا في مجال إصلاح وعصرنة العدالة بالجزائر حيث ترتكز عليه العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى، وهو عبارة عن تطبيق (برنامج معلوماتي) يعمل على ترجمة العمل القضائي إلى آليات إلكترونية تمكن من التحكم في الملف القضائي (مدني، جزائي، إداري) ومتابعته آليا منذ دخوله إلى الهيئات القضائية بمختلف درجاتها سواء المحكمة، المجلس، المحكمة العليا وكذا المحاكم الإدارية إلى غاية صدور الحكم أو القرار، ويتم العمل بهذا النظام في عدد قليل من الدول وقد عرف هذا النظام العديد من التحسينات والتغييرات منذ إنشائه وذلك تماشيا والتعديلات في بعض القوانين،¹ ويسمح هذا النظام بالمتابعة وتسيير للملفات القضائية من خلال تقديم العديد من الخدمات التي هي في صالح المتقاضين من جهة وهي كذلك في صالح هيئة الدفاع والقضاة من جهة أخرى،² وهذا النظام في تطور مستمر وذلك من أجل السعي لتقديم أحسن الخدمات للمواطنين في أقل وقت ممكن و بأخفض التكاليف، ومن بين الخدمات العمومية التي يقدمها هذا النظام ما يلي:³

• **مآل الملف القضائي:** يهدف إلى تقريب العدالة من المواطن والتخفيف من عبئ التنقل إلى الجهات القضائية، حيث في سنة 2010 تم استحداث نافذة تمكن المتقاضي أو وكيله من معرفة مآل قضيته (حفظ الملف، تم الفصل في القضية، المداولة والنظر) وتتبع مسار الإجراءات المتخذة بخصوص ذلك من خلال التقدم والحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور الصادرة من الجهة القضائية المجدولة لقضيته.

بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 218. ¹

² العيد هدي، "واقع وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر قطاع العدالة أنموذجا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 05، ع.02 (2020): 1067، <https://asjp.cerist.dz/en/article/144921>.

³ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 219.

• **التبليغ عبر SMS:** هي تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة برسالة نصية قصيرة عبر الهاتف النقال، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين الكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي، وتسمح هذه الخدمة بتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير نفقات التبليغ وتسهيل وصول المعلومة القضائية في وقت قياسي.

لقد سعت وزارة العدل إعادة بناء نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائية باستخدام برامج مفتوحة المصدر **OPEN SOURCE**، الهدف من ذلك بناء وتطوير نظام معلوماتي خاص بوزارة العدل الجزائرية غير مقلد، نظام جديد يسمح بتخفيف التكاليف وإلغاء التبعية للمؤسسات الأجنبية. ويسمح كذلك هذا النظام بما يلي:

- السرعة في تقاضي الدعاوى القضائية بفضل التسيير ومتابعة معالجة الملفات القضائية من خلال نظام معلوماتي منذ انطلاق الدعوى القضائية إلى غاية الحكم النهائي لها.
- انعكاس الشفافية والموضوعية من خلال تنفيذ الإجراءات القضائية منذ انطلاقتها وتطور مراحلها وهذا بفضل اللجوء الآني للملفات من قبل جميع الأطراف المتدخلة بما في ذلك المواطن المعني بالأمر والمحامي عن طريق الاستشارة عن بعد أو الشباك الإلكتروني.
- تسليط الضوء على القرارات السياسية العامة بفضل نتائج إحصائيات موثوق بها ومنظمة ترسم الوضع على الدعاوي القضائية سواء كانت مدنية أو جنائية أو إدارية.

2-2 نظام التسيير الآلي لملفات مساعدي القضاء:

يتضمن هذا النظام قاعدة معطيات تجمع أهم المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء، بمختلف الأصناف من خبراء ومحضرين قضائيين، وموثقين ومحامين، محافظي البيع بالمزايدة والمترجمين حيث يعمل هذا النظام على وجه الخصوص بالتحكم في التعيينات وحركة التنقلات، أماكن العمل، بالإضافة إلى التحكم في المتابعات التأديبية والجزائية عند الاقتضاء.¹

ويشكل هذا النظام أداة في خدمة تطوير وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي العدالة حيث يسمح ب:

- انتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي يعتمد على التوثيق إلى تسيير آلي يساهم في تسيير العملي للقضاة على مستوى الجهات.
- يضمن التسيير الحسن للملفات.

¹ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 25.

- يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وباقي موظفي العدالة.¹

2-3 نظام تسيير الأوامر بالقبض ونظام متابعة المحبوسين:

هو نظام الي تجمع فيه كل الأوامر القبض الصادرة عبر التراب الوطني وكذا الاخطارات الخاصة بالكف عن البحث ويكفي ادخال اسم شخص ليعرف ان كان مطلوباً للعدلة أو لاسيما في الموائى والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الامن والدرك الوطني وغيرها، بالإضافة الى نظام التسيير العقابي والذي لا يختلف كثيرا عن نظام تسيير الأوامر بالقبض حيث يعمل هذا النظام على تسيير ملفات الأشخاص المتواجدون في المؤسسات العقابية ومتابعتهم بطريقة الالكترونية حتى بعد خروجهم من السجن، يبقى الملف محفوظ الكترونيا في حال عودتهم الى السجن وحتى ان تم تغيير المؤسسة العقابية لدات السجن يتم العودة لنفس الملف والعمل به.²

وكذلك هذا النظام به قاعدة معطيات وطنية تسمح بسرعة النشر والتوزيع للأشخاص المبحوث عنهم في إطار القانون وبسرعة وفعالية، فهو الية معلوماتية متوفرة حاليا وموضوعة للاستعمال والاستغلال، وهي في متناول رجال القضاء وأعوان الضبطية القضائية في إطار تنفيذ أوامر القضاء،³ ويعد نظام متابعة المحبوسين أداة مهمة لرسم وتنفيذ سياسة فعالة في مجال إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يسمح بالتحكم في تسيير متابعة وضعيات المساجين وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية، حيث يمكن تحديد مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه.⁴

2-4 النظام الآلي لتسيير ملف الأرشفة التاريخي:

يسعى هذا النظام بالتكفل بفئة المحبوسين أثناء فترة حرب التحرير الكبرى، ويهدف إلى:

- تقديم خدمة للمساجين القدامى إبان الحرب التحريرية.
- حفظ هذه الوثائق المهمة من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية.

¹ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 223.

² مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 73.

³ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 26.

⁴ مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 73.

حيث وفي نفس السياق تم اعتماد نظام آخر يتمثل في رقمنة الأرشيف القضائي الذي يهدف إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره من خلال الاستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد تلف وضياع الوثائق وجعل عمليات البحث والاسترجاع تتم بسرعة وفعالية أكبر.¹

2-5 أنظمة دعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي:

إن السير الحسن لقطاع العدالة يستلزم توفير أنظمة حديثة للنشاط القضائي التي تساعد على اتخاذ القرارات لرسم السياسات، تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم الجوانب العمل الإداري فهي تسعى إلى اختيار الحل الأنسب للمشكلة وذلك بالبحث عن الحلول الممكنة والبدائل المتاحة.

2-5-1 نظام الجدول التحليلي:

هو نظام يساعد في عملية اتخاذ القرار، حيث بدأت ملامح بروزه في ديسمبر 2003، واستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004، فهو وسيلة للتنظيم العقلاني إذ يوفر في آن واحد مؤشرات تحليلية للتطورات

الحاصلة في القطاع، وقراءة شاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهياكل القضائية والوسائل المادية،² وهو بذلك يعد أداة تسمح بتحديد مدى إنجاز أهداف السياسة العامة كما يقدم دراسة معمقة حول قضية أو موضوع معين، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد موقع الجهات والمؤسسات القضائية.
- تقديم أرقام دالة حول الوسائل والهياكل والموارد البشرية والمالية، وكذا النشاط القضائي.
- تقديم مؤشرات حول نسبة التغطية القضائية.
- تقديم دقيقة معينة وباستمرار حول الموارد البشرية والنشاط القضائي لكل جهة قضائية أو مؤسسة.³

2-5-2 نظام الخريطة (البطاقة) القضائية:

يعتبر مشروع الخريطة القضائية الذي انطلق سنة 2005، نظام آلي يساعد على اتخاذ ورسم السياسات وكأداة للمساعدة في عملية إنشاء جهات قضائية جديدة، وفي عقلنة توزيع القضاة، بناءً على التشخيص المقدم في الجدول التحليلي لمعطيات النشاط وحجمه حيث هذه الآلية تسمح ب:

- توزيع الموارد البشرية، من القضاة وموظفي أمانة الضبط، والأعوان المتخصصين توزيعاً عقلانياً على الجهات القضائية.

¹ بوبكر، خماسية، دور الإدارة الالكترونية، 223-224.

² كرازيدي، "دور الإدارة الالكترونية"، 504.

³ بوبكر، خماسية، "دور الإدارة الالكترونية"، 225.

• تمكين المجلس الأعلى للقضاء من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة وبموضوعية.

• تصنيف الجهات القضائية حسب معايير ومقاييس معتمدة عالميا.

• تحديد الاحتياجات الجديدة من الموارد البشرية، وكذا التوزيع الجغرافي للهيكل القضائية حسب مقاييس تضمن تغطية قضائية عادلة وفعالة.¹

2-6 نظام شخصية شريحة الإمضاء الالكتروني:

في عصر رقمنة العدالة قد استحدث مركز خاص بالإمضاء الالكتروني وهو المركز الوطني لشخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني وذلك بتاريخ 13 سبتمبر 2014²، بغرض تبادل الوثائق عبر الطرق الالكترونية وإمكانية الاستغناء عن الدعائم الورقية، ويطلع هذا المركز الذي يتوفر على تجهيزات ومعدات عصرية بالمهام التالية:³

• تسجيل أعوان وزارة العدل.

• شخصنة مفاتيح المتدخلين (قضاة، أعوان الضبط...) في النظام المعلوماتي وضمان المراقبة النوعية للبطاقة الالكترونية التي تحتوي على شريحة التوقيع الالكتروني.

• تسيير أنظمة مركز الشخصية وقواعد بياناته.

• القيام بعمليات التكوين والمرافقة لفائدة المستعملين.

• ضمان تطوير نظام الشريحة الالكترونية وتسييره.

• إعداد تقارير وحوصلات حول مجالات التطبيق والنشاط.

2-7 نظام المحاكمات عن بعد:

في عملية عصرنة أساليب التسيير القضائي ومن أجل السير الحسن لمرفق العدالة، بادرت وزارة العدل بإدراج منظومات المعلومات المركزية التي تتمثل في استخدام تقنية حديثة تتمثل في تقنية المحادثة المرئية عن بعد والتي تعد من بين الوسائل الحديثة المستعملة أثناء الإجراءات القضائية لاسيما إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية، ونظرا لأهمية هذه التقنية بادرت كل دول العالم باستخدامها وذلك بفضل الفوائد والمزايا

¹ طيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز التحدي (دار القصة للنشر 2008) 187-188.

² مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 73.

³ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 213.

التي قدمتها خاصة في زمن الأوبئة (وباء كورونا) والجزائر كانت من بين الدول التي استخدمت هذه التقنية وأقرتها بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.¹

المشرع الجزائري وكغيره من التشريعات نص على هذه التقنية لكن لم يعطي تعريف صريح، وبالعودة إلى الفقه نجد تعريف المحادثة المرئية عن بعد بأنها "نظام جديد يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أروقة المحاكم بفضل شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر التراب الوطني مما يسمح التحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد".²



الصورة رقم (1): توضيح نظام المحاكمات عن بعد.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) مولد بالذكاء الاصطناعي.

إن سماع واستجواب المحبوسين عن بعد يسهل الأمر بالنسبة للمحبوس أو للجهة القضائية حيث لا يبقى المحبوس في انتظار أمر الاستخراج والتحويل الذي تصدره النيابة العامة والذي يتطلب تنفيذه عدة أيام، لاسيما إذا كان المحبوس بعيد المسافة من جهة المحاكمة ما يدفع لتوفير الجهد والمال والقضاء على الإجراءات المعقدة.³

في الجزائر تم تنظيم العديد من المحاكمات الوطنية عن بعد وكانت الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، أما عن أول محاكمة دولية فقد تمت بتاريخ 11 جويلية 2016 بمجلس قضاء مسيلة-

¹ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 225.

² مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، 74.

³ الطيب بلواضح، الذهبي حليفة، "الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية"، مجلة الدراسات القانونية

والسياسية 06، ع.01 (2020): 148، <https://asjp.cerist.dz/en/article/106262>.

أين تم الاستماع للشاهد بمجلس قضاء "نانتير" الفرنسية، وقد تم تقديم العديد من الطلبات من طرف المحامين من أجل الاستفادة من تقنية المحاكمة عن بعد، وحسب المختصين سترفع هذه التقنية الضغط على القاضي وتقلص عدد الملفات التي تطرح أمامه يوميا وتساعد في تقادي التأخير والأخطاء.¹

إن لتطبيق المحادثة المرئية عن بعد لابد من توفر العديد من الشروط التي نص عليها المشرع في المادة 14 من القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، التي تحدد الشروط التالية:

- بعد المسافة أو حسن سير العدالة.
- احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- احترام سرية الإرسال وأمانته.
- احترام شرط الموافقة المسبقة.
- تكيف الجريمة عن أنها جنحة.

2-8 السوار الإلكتروني (نظام المراقبة الإلكترونية):

إن التوقيف للنظر لما يحمله من نقاط سلبية في منظومة العدالة الجزائية، وهذا من خلال ارتفاع عدد المحبوسين في الحبس المؤقت والحاجة إلى تقليص أكبر عدد ممكن من المحبوسين في السجون، ومن خلال رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة وذلك بإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال القضائي تم استغلال تقنية السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية) كتدبير من تدابير الرقابة القضائية، يعد مستعملا ليس في مجال الرقابة قبل الحكم وإنما من أحد بدائل العقوبة السالبة للحرية.



الصورة رقم (2): تبين تقنية السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية).

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاستعانة <https://www.almamlakatv.com/news/176410>.

¹ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 225.

يعتبر السوار الالكتروني طريقة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج حدود السجون، يعتمد على الالتزام الشخص بالبقاء في منزله خلال ساعات محددة من طرف القضاء على أن يحمل الشخص المعني سوارا الكترونيا في قدمه وإذا ابتعدت عن قدمه يتم إنذار المراقب مباشرة بطريقة الكترونية، ويسمح هذا الإجراء بقضاء المحكوم عليه كل عقوباته أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية.¹

إن وفق ما نص عليه القانون الجزائري فإن نظام السوار الالكتروني يمكن تطبيقه على الأشخاص الطبيعية دون غيرهم، فيستحيل الأمر تطبيقه على الأشخاص المعنوية ولتطبيقه لابد توفر جملة من الشروط منها:

2-8-1 شروط تطبيق السوار الالكتروني (المراقبة الالكترونية) بالنسبة للأشخاص:

بالعودة إلى قانون رقم 01-18 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين خاصة المادة 150 منه التي حددت الفئات العمرية التي يمكن أن تطبق عليها تقنية السوار الالكتروني.

- بالنسبة للبالغين: حسب نص المادة 150 مكرر 07 من قانون 01-18 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، أنه يمكن وضع سوار الكتروني كإجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، لكل شخص بلغ سن 19 سنة كاملة، يشترط ألا يمس ذلك بصحة وسلامة وهو بذلك يشمل النساء والرجال.²

- بالنسبة للقصر: تنص المادة 150 مكرر 02 من القانون 01-18 سالف الذكر على أنه لا يمكن أن يستفيد القاصر الذي لم يبلغ سن الرشد بعد من نظام الرقابة الالكترونية إلا بعد موافقة ممثله القانوني.³ بالإضافة إلى الشروط التي نصت عليها المادة 150 مكرر 03 من القانون 01-18 السالف الذكر:

- أن يكون الحكم نهائيا.
- أن يثبت المعني مقر السكن وإقامته ثابتا.
- أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه.

¹ قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين لسنة 2018، رقم 01-18، ع.05 ج.ر، المعدل والمتمم للقانون 05-04، 10.

² عامر جوهر، طاهر عباس، "السوار الالكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، ع.16 (مارس 2018): 188، <https://asjp.cerist.dz/en/article/45166>.

³ القانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين لسنة 2018، رقم 01-18، 11.

2-8-2 شروط تطبيق السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية) بالنسبة لنوعية العقوبة:

لتطبيق السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية) يجب أن تتوفر على عدة شروط تتعلق بنوعية العقوبة.

- **شرط الحكم بعقوبة سالبة للحرية:** يتم تطبيق السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية) كبديل لتطبيق العقوبة التي لا تتجاوز مدتها ثلاث 03 سنوات (قصيرة المدة) وهذا لتفادي مساوئ العقوبة السالبة للحرية، فإن الأصل في الرقابة الإلكترونية كبديل للعقوبة هي تجنب احتكاك المحكوم عليه بالمجرمين أكثر خطورة منه فإن بقاءه في المؤسسة العقابية لا يحسن من سلوكه أو يصلحه وإنما قد يجعل منه محترفا في الإجرام.

نلاحظ أنه هناك اختلاف بين المشرع الجزائري ونظيره المشرع الفرنسي وهذا من خلال تقدير مدة العقوبة السالبة للحرية، المشرع الفرنسي قام بتقدير مدة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في العقوبات التي لا تتجاوز مدتها السنتين أو ما تبقى منها لا يتجاوز هذه المدة، إن تطبيق المراقبة الإلكترونية في التشريع الفرنسي قسمت إلى قسمين وهما: الوضع تحت الرقابة الإلكترونية الثابت **le placement sous surveillance électronique fixe** والوضع تحت الرقابة الإلكترونية المتحرك **le placement sous surveillance électronique mobile**.

- **مدة العقوبة المحكوم بها أو المتبقية:** تنص المادة 150 مكرر 01 من قانون بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين "أن قاضي تطبيق العقوبات يمكنه أن يقرر تنفيذ العقوبة تحت نظام المراقبة الإلكترونية في حالة الإدانة بعقوبة سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها ثلاث (03) سنوات أو في حالة ما إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة...".

ومدة الحبس هي المدة المنطوق بها من طرف قاضي الحكم وليس المدة المنصوص عليها في نص التجريم وهذا يعني أن الحد الأقصى لمدة المراقبة الإلكترونية هي ثلاث (03) سنوات ويمكن أن تكون أقل.¹

2-8-3 تقييم تقنية السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية):

تتأرجح الآثار الناجمة عن استعمال وتطبيق تقنية السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية) بين نقاط إيجابية وأخرى سلبية وهذا سواء بالنسبة للمحكوم عليه أو بالنسبة للدولة.

- تتمثل إيجابيات تطبيق السوار الإلكتروني بالنسبة للدولة في تخفيض تكلفة إدارة السجون وأيضا التقليل من جرائم العود، أما بالنسبة للمحكوم عليه تكمن إيجابيات تطبيق السوار الإلكتروني في العديد من

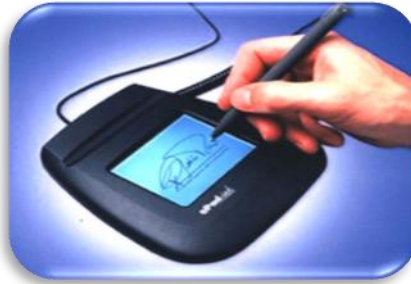
¹ فريد روابج، "السوار الإلكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 04، ع.02 (2019): 232، <https://asjp.cerist.dz/en/article/92167>.

الجوانب سواء من الجانب الاقتصادي، يكون المحكوم عليه أمام فرصة مواصلة الدراسة، التكوين العمل...، أما من الناحية الاجتماعية فيكون المحكوم عليه له الفرصة في البقاء مع أسرته ومجتمعه.

• أما سلبيات تطبيق السوار الإلكتروني بالنسبة للدولة فتتمثل في عدم رضا المجتمع لأن في نظرهم هاته التقنية لا تحقق وظيفة الردع والتأهيل وخاصة وأنها لا تتم إلا بناءا على رضا المحكوم عليه، أما بالنسبة للمحكوم عليه قد يؤثر السوار الإلكتروني عليه نفسيا من خلال انعزاله عن العالم الخارجي وظهور أمراض على المدى الطويل لارتدائه لمدة ثلاث سنوات.¹

3. التوقيع والتصديق الإلكتروني:

سعت وزارة العدل إلى تجسيد مشروع إدماج تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني كآلية جديدة في المجال القضائي من أجل ترقية الخدمة العمومية المقدمة من طرف مرفق العدالة.



الصورة رقم (3): توضح تقنية التوقيع الإلكتروني.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على، <https://cte.univ->

[setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=22563&chapterid=6180](https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=22563&chapterid=6180)

¹ جوهري، عباس، السوار الإلكتروني إجراء بديل، 192-193.

3-1 التوقيع الإلكتروني:

يعد التوقيع الإلكتروني من بين أهم التقنيات الحديثة لحماية المعاملات الإلكترونية، بفضل الطابع الأمني والخصوصية العالية.

يمكننا تعريف التوقيع الكلاسيكي (الورقي هو التأشير أو وضع علامة على السند أو بصمة إبهام للتعبير عن القبول بما ورد فيه، أو أنه علامة خاصة بالشخص الموقع تحدد شخصيته والتعرف عليه بسهولة¹.

أما بالنسبة للتوقيع الإلكتروني فهو استخدام رمز أو شفرة أو رقم بطريقة موثوقة تتضمن التوقيع بالوثيقة الإلكترونية وتثبت هوية الشخص في آن واحد²، وعرف بأنه مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع من أجله³، عرف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني في المادة 02 من القانون 04-15 الذي يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين التي تنص على: "بيانات في شكل الكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق"⁴.

وكذلك عرفته المادة الثانية من قانون الأونيسترال النموذجي لسنة 2001 التوقيع الإلكتروني: "أنه بيانات في شكل الإلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها ومرتبطة بها منطقيا يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى هذه الرسالة ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة فيها"⁵. ويتميز التوقيع الإلكتروني بعدة خصائص منها:

- يتكون التوقيع الإلكتروني من عناصر متفردة وسمات خاصة بالموقع، تتخذ شكل أرقام أو حروف أو إشارات أو رموز أو غيرها.
- أنه يحدد شخصية الموقع ويميزه عن غيره، كما أنه يعبر عن رضا الموقع بالمضمون المحرر.
- التوقيع الإلكتروني يتصل برسالة الكترونية وهي عبارة عن معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة الكترونية.

¹ أمينة قهواجي، ليلي مطالي، "الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون 04، ع.08 (2018): 20، <https://asjp.cerist.dz/en/article/92356>.

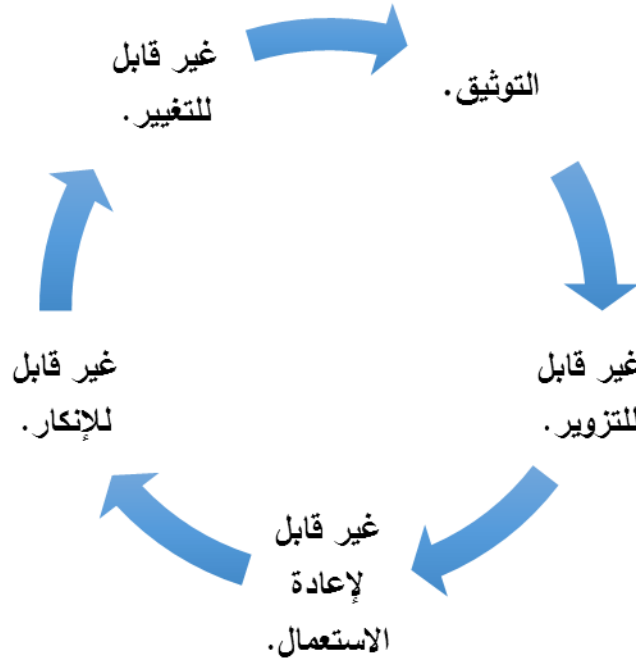
² طه عيساني، "التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 06، ع.01 (2019): 562، <https://asjp.cerist.dz/en/article/82084>.

³ عيساني، التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية، 562.

⁴ قانون يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين لسنة 2015، رقم 04-15، ع.06 ج.ر، 07.

⁵ قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001، 02.

- يحقق أغراض ووظائف التوقيع التقليدي متى كان صحيحا وأمكن إثبات نسبته إلى موقعه.
- يحقق الأمان والخصوصية والسرية في نسبته لموقعه، بالنسبة للمتعاملين مع أنواعه وخاصة مستخدمي شبكة الانترنت وعقود التجارة الدولية، ويتم ذلك عن طريق إمكانية تحديد هوية الموقع ومن ثم حماية المؤسسات من عمليات تزوير التوقيعات.¹
- وللتوقيع الالكتروني خصائص ومميزات أخرى وهي كما يلي:
- التوثيق: يمكن التعرف على هوية الموقع بصفة مؤكدة.
- غير قابل للتزوير: لا يمكن تزوير التوقيع الالكتروني في جميع الحالات.
- غير قابل لإعادة الاستعمال: لا يمكن إعادة استعمال التوقيع الالكتروني أو تحويله إلى وثيقة أو سند غير مرتبط به.
- غير قابل للتغيير: لا يمكن تغيير التوقيع الالكتروني.
- غير قابل للإنكار: لا يمكن للشخص الموقع إنكار توقيعه الالكتروني.²



الشكل رقم (6): يوضح أهم خصائص ومميزات التوقيع الالكتروني.

المصدر:

بالاعتماد على موقع وزارة العدل، تم الوصول إليه يوم 12 أبريل 2026 على الساعة 11:18،

[./https://www.mjustice.gov.dz/ar](https://www.mjustice.gov.dz/ar)

¹ قهواجي، مطالي، الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق، 21.

² التوقيع الالكتروني، الموقع الرسمي لوزارة العدل.

3-1-3 أشكال التوقيع الإلكتروني:

تتعدد صور وأشكال التوقيع الإلكتروني وهذا باختلاف الطريقة التي يتم بها هذا التوقيع، ونورد فيما يلي أهم أشكال التوقيع الإلكتروني:

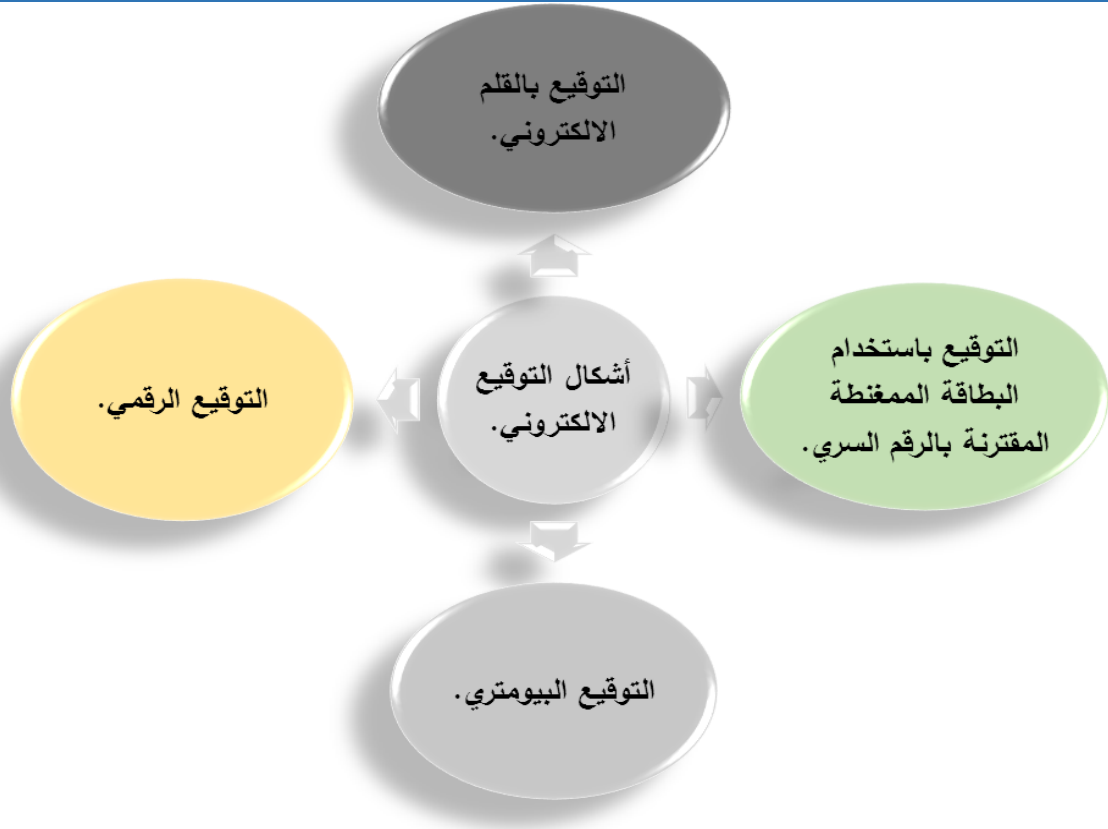
- **التوقيع بالقلم الإلكتروني:** بناء على هذا الشكل يتم نقل التوقيع اليدوي التقليدي عن طريق الماسح الضوئي ثم نقل الصورة إلى الملف المراد إضافة التوقيع إليه من أجل إضفاء الحجية اللازمة، مثال (بطاقة التعريف الوطنية البيومترية أو جواز السفر)

- **التوقيع باستخدام البطاقة الممغنطة المقترنة بالرقم السري:** تعتبر هذه الصورة للتوقيع الإلكتروني معروفة لدى كافة الناس إذ لا تحتاج لتوفر الأنترنت أو أجهزة الحاسوب وتظهر استعمالات هذه الصورة لدى البنوك ومؤسسات الائتمان.

- **التوقيع البيومتري:** يعتمد هذا الشكل من التوقيع على الصفات والخواص الفيزيائية والطبيعية والسلوكية للأفراد التي تختلف من شخص إلى آخر مثل البصمة الشخصية، مسح العين البشرية وغيرها من الخواص.

- **التوقيع الرقمي:** يتمثل في منظومة بيانات في صورة مشفرة حيث يكون بإمكان المرسل إليه التأكد من مصدرها ومضمونها، التوقيعات الرقمية الأكثر استعمالا تتمثل في التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح.¹

¹ قهواجي، مطالي، الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق، 24-26.



الشكل رقم (7): يوضح أشكال التوقيع الإلكتروني.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على أمينة قهواجي، ليلي مطالي، "الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون 04، ع.08

(2018): <https://asjp.cerist.dz/en/article/92356>

2-3 التصديق الإلكتروني:

إن عملية تبادل المعلومات والوثائق بالطريقة الإلكترونية في العالم الافتراضي يعرضنا للعديد من المخاطر كسرقة الهوية لدى بات من الضروري توفير الأمن الإلكتروني للتصدي لهذه المخاطر وذلك بفضل وضع آليات تتمثل في التصديق الإلكتروني.

يمكن تعريف التصديق الإلكتروني في معناه العام بأنه "عملية التأكد بالنسبة للتصرفات القانونية، وذلك بأن يقوم موظف عام مختص بوضع تأكيده أو ختمه على صحة ما يحتوي المستند المقدم للتوثيق

وصحة نسبيته إلى ما وقع عليه، أو هو وسيلة فنية آمنة للتحقق من صحة التوقيع أو المحرر حيث يتم نسبته إلى شخص أو كيان معين عبر جهة موثوقة.¹

وقام بتعريفه قانون الأونسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لعام 2001 على أنه "يعني رسالة بيانات أو سجل آخر يؤكدان الارتباط بين الموقع وبيانات إنشاء التوقيع".²

أما المشرع الجزائري فقد عرفه في المادة 02 الفقرة 07 من قانون رقم 15-04 الذي يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكتروني بأنه "وثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع".³

إن التصديق الالكتروني أصبح له أهمية محورية في ظل التحول الرقمي خاصة في المجالات القانونية والإدارية، ويمكن إبراز أهميته فيما يلي:

- تعزيز الثقة في المعاملات الالكترونية: يساهم التصديق الالكتروني في ضمان هوية الأطراف المتعاملة عبر الانترنت، مما يعزز الثقة بين المتعاملين ويحد من حالات التزوير والانتحال والوقوع في القرصة بكل أشكالها.

- إضفاء الحجية القانونية للوثائق: يساهم التصديق الإلكتروني للوثائق من اكتسابها الحجية القانونية وقيمة معترف بها أمام الجهات القضائية المختلفة، بحيث يمكن للمتعامل بهذه التقنية الاحتجاج بها أمام القضاء مثلها مثل الوثائق التقليدية.⁴

ثانيا: الخدمات العدلية المستحدثة في قطاع العدالة في عهد التحول الرقمي.

أدى التحول الرقمي إلى استحداث خدمات عدلية حديثة في قطاع العدالة مما ساهم في استحداث خدمات عدلية حديثة في قطاع العدالة، أدت إلى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الأداء أيضا مكنت هذه الخدمات المستحدثة تسهيل الوصول إلى العدالة بما يعزز فعالية المرفق القضائي بما يواكب متطلبات العصر الرقمي، ومن بين هذه الخدمات (نظام صحيفة السوابق القضائية الكترونيا، استحداث تقنية البريد الالكتروني، التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، سحب الأحكام القضائية الكترونيا من طرف المحامين).

¹ أمال بوبكر، "التصديق الالكتروني في النظام القانوني الجزائري"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، ع.03 (سبتمبر 2018): 212، <https://asjp.cerist.dz/en/article/124496>.

² عيساني، التوقيع الالكتروني كآلية لحماية المعاملات الالكترونية، 564.

³ قانون يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكتروني لسنة 2015، رقم 15-04، 07.

⁴ بوبكر، التصديق الالكتروني، 213-214.

1. نظام صحيفة السوابق القضائية الالكترونية:

يعتبر النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية نقطة محورية في مجال عصرنه قطاع العدالة في الجزائر¹، هو نظام يتيح للمواطن الحصول على الصحيفة رقم 03 والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية، ويعد هذا النظام مستحدث من طرف المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية الذي تم استلامه بتاريخ 06 فيفري 2004²، إذ أصبح بإمكان المواطن استخراج البطاقة رقم 03 من أي محكمة عبر التراب الوطني في وقت قياسي³.

تعرف صحيفة السوابق القضائية بأنها وثيقة يتم الجمع فيها كل الإدانات الجزائية النهائية باسم الأشخاص المدنين، يتم تنظيمها وجمعها وكيفية مسكها واستغلالها في مصالح تابعة للجهاز القضائي تحت وصاية وزارة العدل.

1-1 نماذج صحيفة السوابق القضائية:

تنقسم صحيفة السوابق القضائية إلى ثلاثة أقسام⁴:

1-1-1 الصحيفة رقم 01:

تعتبر تسمية داخلية تقوم بإعدادها المحاكم والمجالس، تحفظ على مستوى مصلحة السوابق القضائية وتدور بها أحكام الإدانة.

1-1-2 الصحيفة رقم 02:

تشمل بيان كامل بكل القسائم الحاصلة رقم 01 المتصلة بالشخص نفسه، تعدها وتصدرها المحاكم والمجالس القضائية لمكان ميلاد المعني وتسلم إلى:

- أعضاء النيابة.
- قضاة التحقيق.
- وزير الداخلية.
- رؤساء المحاكم لضمها إلى قضايا الإفلاس والتسوية القضائية.
- السلطات العسكرية بالنسبة للشبان الذين يطلبون الالتحاق بالجيش الشعبي الوطني.

¹ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 221.

² مقورة، عصرنه قطاع العدالة في الجزائر، 73.

³ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 22.

⁴ الموقع الرسمي لوزارة العدل، "صحيفة السوابق القضائية"، تم الوصول إليه يوم 13 أفريل 2026، على الساعة

11:41، <https://www.mjjustice.gov.dz/ar>.

• مصالح الرقابة التربوية.

• المصالح العامة للدولة التي تتلقى طلبات الالتحاق بالوظائف.

1-1-3 الصحيفة رقم 03:

لقد تم إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصو بصحيفة السوابق القضائية، وضعت حيز الخدمة في 25 فيفري 2014 لخدمة المواطن، وفي إطار تقديم الخدمات عن بعد تم إقرار استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت، حيث مكنت كل جزائري مقيم بداخل الوطن أو خارجه أو أقام به فترو معينة أن يطلب ويتلقى عن طريق الانترنت القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به متى كانت خالية من أي عقوبة¹، حيث يتم طلب هته الصحيفة دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهات القضائية، ويتم ذلك عن طريق القيام بخطوات التسجيل التالية:

• الولوج إلى واجهة طلب استخراج صحيفة السوابق القضائية عبر الأنترنت المتاحة عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل.

• ملء استمارة طلب الاستفادة من هذه الصحيفة وذلك بإدخال البيانات الشخصية الخاصة بالهوية والهاتف المحمول.

• النقر على زر التسجيل.

• النقر على زر (ok)، الذي يظهر في نافذة تأكيد المعلومات المدخلة (الموافقة على أن المعلومات صحيحة)

• إدخال رمز التأكيد الذي سيتلقاه الشخص عبر هاتفه المحمول ثم النقر على الزر (ok) فتظهر القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية في شكل PDF موقعة الكترونيا قابلة للحفظ والطباعة.

¹ نوال مغزيلي، "تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000" (أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بونيندر - قسنطينة 03-، 2018)، 365، <https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/2179>

الصورة رقم (3): توضيح طلب واستخراج القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على موقع وزارة العدل، تم الوصول إليه يوم 13 أفريل 2026، على

الساعة 13:07 <https://e-casier.mjjustice.dz>.

وفي حالة محاولة الشخص استخراج وثيقة صحيفة السوابق القضائية مرة أخرى لا يعيد نفس الخطوات المذكورة سابقا، وإنما يقوم بإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور لسحب القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية، وأيضا إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور للولوج إلى بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة العدل.¹

¹ موقع وزارة العدل، "صحيفة السوابق القضائية".

الصورة رقم(4) توضح طلب واستخراج القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت للمرة الثانية.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على موقع وزارة العدل، تم الاطلاع عليه في 13 أفريل 2026، على

الساعة 1:30، <https://portail.mjustice.dz/remote/login?lang=en>.

2. استحداث تقنية البريد الالكتروني:

ظهر البريد الالكتروني حيث أصبح استعماله ضروريا وذلك باستغلال الانترنت في الحياة اليومية، يستخدم في شتى المجالات من أجل نقل ملفات بأقصى سرعة ممكنة.

يمكن تعريف البريد الالكتروني هو " طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات"، والبريد الالكتروني هو بريد عادي مثل البريد التقليدي يحتاجه الشخص لإرسال رسالة إلكترونية للمرسل إليه، حيث يحتاج توفير دعامة الكترونية، ويعرف كذلك "عبارة عن معلومات مخزنة يتم تبادلها بين المستخدمين عبر وسيلة الاتصالات، وبشكل عام هو رسالة تحتوي على نصوص أو ملفات أو

صور أو مرفقات، يتم إرسالها عبر شبكة الانترنت من جهة معينة إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.¹

2-1 الطبيعة الفنية للبريد الالكتروني:

تتشابه العناوين البريدية في شكلها حيث تتكون من جزئين يفصل بينهما الرمز @ وتكون على الشكل التالي: **biloabdo@gmail.com**.

ويلاحظ من ذلك أن الجزء الأول من العنوان الذي يقع على يسار الرمز @ يذل على اسم المستخدم والذي قد يكون عبارة عن اسمه الحقيقي أو مجرد رمز له أو حتى اسم مستعار وهذا يميزها على بقية المستخدمين، أما الجزء الواقع على يمين الرمز @ فيشير دائما إلى مقدم الخدمة وهذا القسم يتكون من اسم المضيف واسم الدومين الذي يشير إلى نوع نشاط الدومين، أما com يدل على النشاط الخاص والرمز edu يرمز للجامعات، أما gov فيشير إلى الهيئات الحكومية، ويدل الرمز org على المنظمات العالمية.²

2-2 محاسن ومساوئ البريد الالكتروني:

للبريد الالكتروني العديد من المحاسن بحكم التطور التكنولوجي الحاصل في العالم الرقمي، وفي المقابل نجد له نقاط سلبية سنذكرها فيما يلي:³

2-2-1 إيجابيات البريد الالكتروني:

- السرعة والعمل بدون انقطاع.
- ترقية محادثات البريد عبر المحادثة والفيديو.
- يؤمن الرسائل ويحفظ الخصوصية.
- الخدمة بدون تكاليف ولا أعباء مالية.
- مرونة عالية وكفاءة جيدة في الإرسال.

2-2-2 سلبيات البريد الالكتروني:

- إمكانية الوصول إلى المعلومات وقرصنتها.

¹ حسين نواره، "الحق في البريد الالكتروني"، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية 04، ع.2 (2021): 29،

<https://asjp.cerist.dz/en/article/153526>

² رمضان قنفود، "الطبيعة القانونية لبريد الإلكتروني ومدى حجية في الإثبات"، مجلة الدراسات القانونية 03، ع.02 (2017):

<https://asjp.cerist.dz/en/article/40447>, 04

³ نواره، الحق في البريد الالكتروني، 32-34.

• كثرة الرسائل الالكترونية العشوائية.

• عدم التعامل بالعاطفة أي لا تحتوي على انعكاسات صوتية أو عاطفية.

3. استخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت.

بفضل التحول الرقمي أصبح بإمكان كل جزائري سواء كان داخل الوطن أو خارجه، أن يطلب ويتلقى شهادة الجنسية الخاصة به أنيا عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل وذلك باتباعه خطوات أساسية،¹ بأن يتقدم شخصا من شبك أي محكمة عبر التراب الوطني للتسجيل مرفق بالمستندات المطلوبة من أجل الحصول على شهادة الجنسية ليستلم عبده أمين الضبط وثيقة تتضمن الاسم واللقب الشخصيين وكذا اسم المستخدم وكلمة السر الشخصيين، وبعد تلقي طالب الشهادة لرسالة نصية قصيرة SMS عبر الهاتف الشخصي خلال 48 ساعة الموالية بها اسم المستخدم وكلمة مرور أكران،² جديان وسريان تتيح له إمكانية الولوج الى طلب الخدمة عبر موقع ال "واب" لوزارة العدل، وبعدها يمكنه تحميل الجنسية بصيغ PDF موقعة الكترونيا وعليها "كود أبار" (code à barres) قابلة للطباعة والسحب.

كما أصبح بإمكان مكتسبي الجنسية سحب نسخة طبق الأصل من مرسوم التجنس بالجنسية الجزائرية لصاحبها عن طريق الأنترنت وهذا من خلال الولوج إلى الموقع الالكتروني لوزارة العدل.

4. آلية التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية.

من أجل مواصلة رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري من خلال سلسلة الإصلاحات العميقة،³ أتيحت الفرصة للمواطنين الجزائريين العديد من الخدمات الإلكترونية، أهمها خدمة التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية وهذا دون عناء التنقل للجهات القضائية المعنية من أجل إيداع طلبات التصحيح وهذه الخدمة ليست مقتصرة على الموجودين دخل التراب الوطني بل تشمل أيضا الجالية المقيمة بالخارج حيث قامت وزارة العدل وبتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية بوضع هذه الآلية بتاريخ 22 جوان 2016،⁴ وتهدف هذه الخدمة بتقريب الإدارة من المواطن ومن أجل تخفيف عليه تكاليف ومصاريف التنقل وتكون هذه الخدمة في مدة زمنية قصيرة.⁵

¹ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 22.

² مغزيلي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الرشيد، 366.

³ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 22.

⁴ بواشري، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، 228.

⁵ مقورة، عصينة قطاع العدالة في الجزائر، 75.

من أجل الحصول على خدمة التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج لابد من اتباع مراحل وخطوات أساسية وهي كما يلي:¹

المرحلة الأولى: مرحلة تقديم طلب التصحيح.

من خلال هذه المرحلة التي تعتبر المرحلة الأساسية في عملية التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، حيث يقوم المعني بإيداع وثائق ملف التصحيح أو القيد على مستوى مكتب الحالة المدنية المخصص لهذا الغرض بالسفارة أو القنصلية أو القنصلية العامة، مع اعفائه من تقديم وثائق الحالة المدنية الموجودة بالسجل الآلي للحالة المدنية (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية) فيقوم العون الدبلوماسي بمهمة التأكد من هوية صاحب الطلب وكذلك التحقق من صحة البيانات المقدمة إليه من طرف مقدم الطلب.

المرحلة الثانية: مرحلة الإرسال الإلكتروني لطلب التصحيح.

يتولى العون الدبلوماسي أو القنصلي المكلف بتلقي طلبات التصحيح بالولوج الى بوابة الخدمات الإلكترونية <https://portais.mjjustice.dz>، بوزارة العدل الخاصة باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور اللذان يمنحان له مسبقا من طرف وزارة العدل.

المرحلة الثالثة: مرحلة دراسة طلب التصحيح والفصل فيه.

يقوم القاضي المكلف بالحالة المدنية على مستوى الجهة القضائية المختصة، دراسة الطلب ومعالجته بتطبيقه تسيير الملف القضائي في الجزء الخاص بطلبات تصحيح الحالة المدنية، بعد أن يقدم وكيل الجمهورية التماساته حوله (عريضة توقع الكترونيا ضمن التطبيق)، ليتم بعدها إصدار أمر قضائي موقع الكترونيا بشأن الطلب (يتضمن التصحيح أو القيد أو رفض الطلب)، ويرسل إلى وكيل الجمهورية بصفة آلية، ليسعى في تنفيذه.

ثم يقوم وكيل الجمهورية بإرسال الأمر الفاصل في طلب التصحيح أو القيد، الكترونيا إلى المصالح المعنية وفق الإجراءات المتبعة في طلب التصحيح أو القيد إلكترونيا إلى المصالح المعنية بوزارة العدل لتتولى بدورها إرسالها آليا إلى الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المختصة بتنفيذه.

ومن جهة أخرى، يقوم وكيل الجمهورية بإرسال الأمر (المتضمن التصحيح أو القيد) بصفة آلية إلى المصالح المعنية بوزارة الشؤون الخارجية لتتولى تنفيذه بالتأشير على السجلات المودعة على مستواها.²

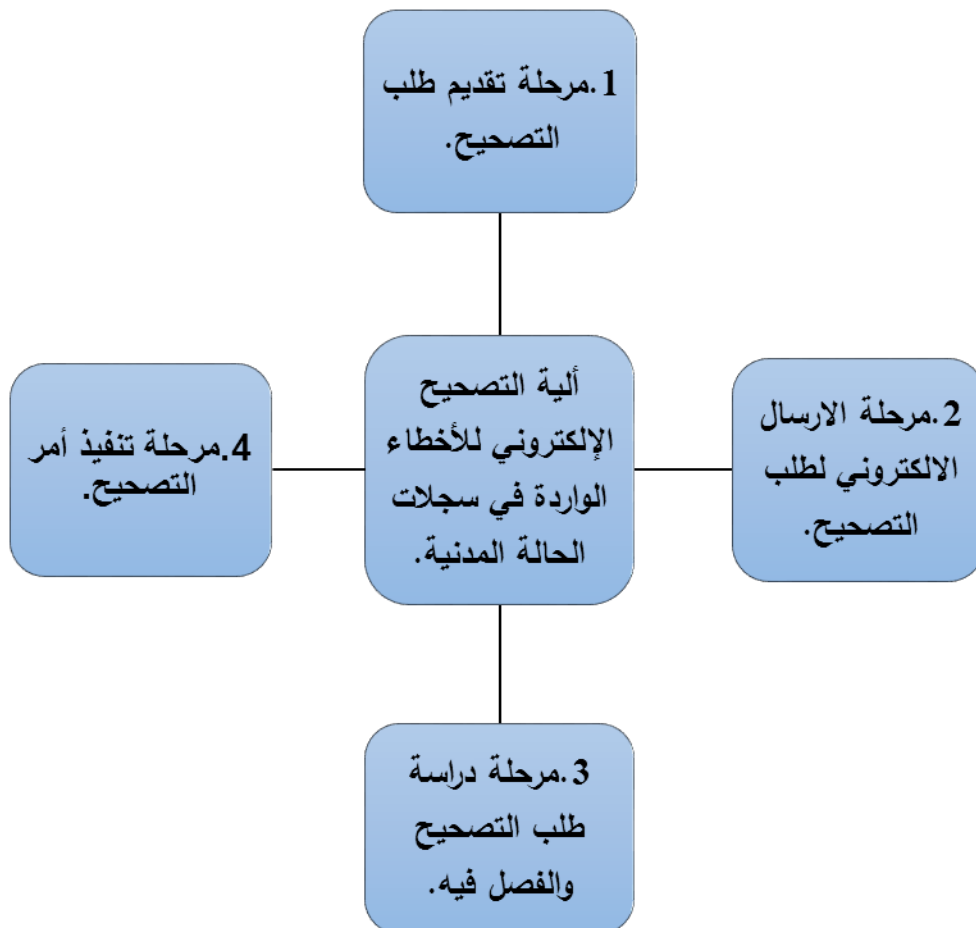
¹ مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 23.

² مزيتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 24.

المرحلة الرابعة: مرحلة تنفيذ أمر التصحيح.

يتم تنفيذ أمر التصحيح عن طريق التأشير ضابط الحالة المدنية في الخارج، بمضمون التصحيح على هامش العقد في سجل الحالة المدنية الممسوك على مستوى المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبعدها يتم تبليغ الطرف المعني بالأمر الصادر، سواء تضمن التصحيح أو رفض الطلب.

من خلال هذه المراحل يتضح لنا أن عملية تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية أصبحت الكترونية على عكس ما كانت عليه سابقاً، حيث تتم عبر أربعة مراحل أساسية بداية من مرحلة تقديم طلب التصحيح إلى غاية مرحلة تنفيذ أمر التصحيح، والهدف منها تقريب الإدارة من المواطن، تخفيف أعباء التنقل وتقليل المصاريف وتحقيق الثقة بين الإدارة والمواطن.



الشكل رقم (8): يوضح مراحل آلية تصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية.

المصدر:

(من إعداد الطلبة) بالاعتماد على مزييتي، مظاهر رقمنة مرفق العدالة، 24.

5. تمكين المحامين من سحب نسخ من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا:

في إطار تسهيل الخدمات القضائية وتخفيف الأعباء على المحامين أطلقت وزارة العدل خدمة سحب الأحكام القضائية إلكترونيا، حيث يمكن للمحامي المسجل بإحدى المنظمات الجهوية للمحامين عبر التراب الوطني، أن يسحب النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية الخاصة بموكليه، أنيا عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، وذلك بعد قيامه مرة واحدة فقط، بالخطوات الآتية:

أ. تقربه شخصا من أمانة الضبط لدى أي جهة قضائية عبر التراب الوطني مرفقا ب:¹

- بطاقته المهنية.

- رقم هاتفه المحمول.

المحامي غير المدرج ضمن التطبيق المعدل للاستفادة من هذه الخدمة الإلكترونية عن بعد، أو المدرج بها بمعطيات غير مطابقة للمعلومات الخاصة به، تسلم له استمارة على مستوى أمانة الضبط لملئها بالمعلومات المطلوبة أو الصحيحة والعودة مرة ثانية في الموعد الذي يحدده له أمين الضبط لاستكمال المراحل الأساسية.

ب. استلامه من أمين الضبط مستندا ورقيا يتضمن:

- اللقب والاسم الشخصيين.

- اسم المستخدم وكلمة مرور الشخصيين.

ج. تلقيه عبر هاتفه المحمول خلال ثمان وأربعين (48) ساعة الموالية رسالة نصية قصيرة (SMS) بها اسم مستخدم وكلمة مرور آخران جديان وسريان، وبعدها يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة سحب النسخ العادية للأحكام والقرارات والأوامر والمحركات القضائية الخاصة بموكله عن طريق الانترنت عبر موقع وزارة العدل وذلك باتباع الخطوات التالية:

- الدخول إلى البوابة <https://portail.mjustice.dz>.

- إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور المرسلين عبر SMS.

- النقر على زر الدخول لتفتح نافذة ثانية...

- النقر على زر التحميل لتظهر مباشرة على شاشة الحاسوب الوثيقة القضائية المطلوبة، في شكل PDF موقعة إلكترونيا وعليها كود أبار (code à barres) قابلة للحفظ والطباعة.

¹ موقع وزارة العدل، "سحب الأحكام من طرف المحامين"

كذلك يمكن للمحامين تبادل العرائض إلكترونيا خارج الجلسات، مما يقلل من الحاجة إلى التنقل ويوفر الوقت والجهد.



الصورة رقم (6) توضح واجهة المنصة الرقمية لسحب الأحكام من طرف المحامين.

المصدر:

موقع وزارة العدل تم الوصول إليه يوم 14 أفريل 2026 على الساعة 12:30،

<https://ejugement.mjustice.dz/login>.

المطلب الثاني: تحديات التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائري.

رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية من أجل عصرنه قطاع العدالة منذ عدة سنوات، من خلال تسخير مختلف الإمكانيات سواء المادية أو البشرية، وسن ترسانة قانونية تهدف إلى تنظيم وضبط عملية العصرنه، إلا أن هذا لم يمنع من وجود جملة من التحديات والمعوقات التي تخللت هذه العملية وأثرت على وتيرتها، ومع ذلك فإن إمكانية تجاوز هذه العراقيل يظل ممكنا ومتاحا وهذا من خلال تبني آفاق ورؤى مستقبلية قائمة على تعزيز البنية التحتية الرقمية وبلوغ عدالة رقمية ناجعة، بإدخال تقنيات حديثة على غرار الذكاء الاصطناعي ووسائل أخرى متطورة تساعد في إصدار الأحكام والقرارات القضائية.

نسعى من خلال هذا المطلب أولاً لدراسة "التحديات التشريعية"، أما ثانياً "سنتطرق إلى التحديات السياسية"، في حين سندرس "التحديات التقنية والتكنولوجية" ثالثاً، أيضاً سنبرز "التحديات البشرية والمالية" رابعاً، وأيضاً "التحديات الأمنية (المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني)" خامساً.

أولاً: التحديات التشريعية:

تواجه عملية عصرنه قطاع العدالة جملة من التحديات والمعوقات المختلفة التي أثرت على تحقيق الأهداف المسطرة في هذا القطاع على غرار التحديات التشريعية، السياسية، الإدارية، المالية، التقنية وتحديات الأمن السيبراني.

تسعى الجزائري حالياً على توفير الإطار القانوني (التشريعي) الذي يشكل المرجع الحقيقي للتحولات الرقمية، وهو يشكل قفزة نوعية في تجسيد وترسيخ الإدارة الالكترونية وعصرنه كل قطاعات الدولة، في المقابل من ذلك إذا كان هذا الإطار ضعيف وغير قادر على مواجهة التحديات والعقبات القانونية قد يحد ذلك من شأن التحول الرقمي، حيث نكون أمام العديد من الإشكالات أهمها ما يلي:

1- محدودية التشريعات المتعلقة بالتحول الرقمي: إن عدم مسايرة التشريعات للتحول الرقمي فمع التقدم المذهل في استعمالات شبكة المعلومات أصبحت الجريمة المعلوماتية كإحدى أهم الجرائم مما يشكل هاجساً أمام التحول الرقمي وتحدياً من نوع آخر أمام هذه العملية،¹ وكذلك بطئ مواكبة التشريعات مع تطورات التحول الرقمي الأمر الذي يتطلب تدخلاً تشريعياً وذلك بسن قوانين جديدة تتماشى مع التحول

¹ مروان دهمه، "الإدارة الالكترونية في الجزائر بين حماية الانتقال ورهانات التحول"، مخبر القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي، 08، ع. 02 (2024): 139، <https://asjp.cerist.dz/en/article/253286>.

الرقمي وأيضا تحيين التشريعات سارية المفعول وضعف مواكبة التطور التكنولوجي في المجال القانوني خاصة ما يتعلق منها بالإجراءات القضائية.¹

2-نقص الهيكلية القانونية للتحول الرقمي:

تسعى الجزائر على إدراج إصلاحات وتوليد الأنظمة القانونية لتنظيم عملية التحول الرقمي، حيث تعزم اليوم على مشروع قانون يشكل مرجعا قانونيا يسمح بتأطير وضبط قطاع الرقمنة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في هذا المجال، إلى جانب سعيها الدائم على الاستفادة من الكفاءات والخبرات الدولية وتجسيد التعاون المشترك وذلك بإبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول الرقمي.²

يعد التدخل التشريعي الركيزة المحورية لضمان نجاح الإدارة الالكترونية في الجزائر، إذ يستدعي التحول الرقمي صياغة قانونية شاملة تضبط المسائل التقنية وتحمي المعطيات الشخصية وتكافح الجرائم السيبرانية، ويعد تحديث المنظومة القانونية حتمية ضرورية والأخذ بالتجارب الدولية هو الضمان الوحيد لإيجاد إطار مرجعي متكامل للتحول الرقمي.

ثانيا: التحديات السياسية:

يعتبر ملف التحول الرقمي في الجزائر ضمن أولويات الاجتماعات الوزارية والحكومية، وهذا يعكس مدى التزام الجهات الرسمية على مجارة الواقع ورفع مستوى الأداء في مختلف القطاعات، فإن إنجاح هذه العملية يتطلب بناء رؤية واقعية واستراتيجية طويلة المدى بتطوير قطاعات الدولة ولأن هذه العملية ترتبط أساسا بإرادة سياسية قوية، فإن القيادة المركزية الممثلة في السلطة السياسية هي التي تتحمل مسؤولية رسم التوجيهات العامة ووضع خارطة طريق شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع المحلي وتباين الظروف بين مختلف الجهات،³ في المقابل إن ضعف الإرادة السياسية وتردد صانعي القرار في تبني الخيارات الرقمية، أحد أبرز العوائق أمام تجسيد التحول الرقمي، ويزداد هذا الوضع تعقيدا في ظل محدودية الاهتمام بالمشاريع الرقمية وغياب آليات المتابعة والتقييم من قبل الهيئات العليا، الأمر الذي

¹ عبد القادر مرزوق، "مجهودات رقمنة قطاع العدالة: بين مقتضيات العصرية وتحديات الواقع"، مجلة القانون 12، ع.2 (2023):

57، <https://asjp.cerist.dz/en/article/235741>.

² دهمة، الإدارة الالكترونية في الجزائر، 140.

³ دهمة، الإدارة الالكترونية في الجزائر، 64.

يؤدي إلى ضعف التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية وهذا يفرز اختلالات تنظيمية تحد من فعالية تنفيذ البرامج الرقمية.¹

إن التخطيط السياسي وعدم وجود خطط استراتيجية لتبني نظام الإدارة الإلكترونية يؤدي حتما إلى مقاطعة أو عرقلة تطبيقها، فلا يكفي أن يكون المشروع حبر على ورق، بل يقتضي الأمر وجود إرادة وقناعة سياسية حقيقية بضرورة تطبيق هذا النظام لما يقدمه من تسهيلات ودفع للأمام على جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية.²

ثالثا: التحديات التقنية والتكنولوجية:

يعد إدخال الوسائل التقنية الحديثة والتكنولوجية من أهم صور التحول الرقمي في قطاع العدالة في الجزائر، حيث تقابله عراقيل تتمثل في ضعف البنية التحتية الخاصة بعملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، بسبب تأخر وعجز قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة بمختلف أنواعها وبالإضافة إلى تباين الخدمات المقدمة عن طريق الانترنت من منطقة إلى أخرى، وأيضا التطور المتسارع في مجال تكنولوجيات المعلومات وعدم ثبات التقنيات المستخدمة في هذا المجال وبرمجيتها خلق نوع من عدم الاستقرار وعدم الوثوق بتلك القرارات.³

كما أن غياب الوعي المعلوماتي والحاسوبي لدى بعض الإداريين،⁴ ما يؤدي إلى الصعوبة في مواكبة التحديثات الحاصلة في الأنظمة المعلوماتية، إلى جانب ذلك الخوف والتجنب للاستعمال التقني نظرا لقلّة الوعي في المجال لما تتيحه شبكة الأنترنت من فرص معرفية وبحثية واستثمارية، وأيضا محدودية امتلاك الأجهزة الإلكترونية لدى بعض الأشخاص والإدارات وهذا جعلها لا تزال تعاني من آثار العمل التقليدي، ففي كثير من الأحيان نجد مؤسسة تعتمد الإدارة الإلكترونية نظريا، في حين أنها لا تحتوي على الحواسيب والأجهزة الكافية لتغطية العملية في المقابل إن وجدت تكون قديمة تقنيا، بطيئة الأداء، تقتصر للسرعة وعدم الدقة وفي بعض الحالات تكون في عطل دائم مما ينعكس سلبا على عملية المعالجة،⁵

¹ Mohamed Dehane, Goui Bouhania, " Digital transformation in The Algerian Judicial Sector, " *Journal of Al-NAQED for Political studies* 09, N.2 (2025): 555-556, <https://asjp.cerist.dz/en/article/276706>.

² عائشة عينوش، "معوقات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، *مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية* (2021): 217، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/822/1/3/183345>.

³ مقورة، *عصرنة قطاع العدالة في الجزائر*، 75.

⁴ رابح وافي، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية -قطاع العدالة نموذجا- (أطروحة دكتوراه جامعة محمد بوضياف -المسيلة- 2019)، 78، <https://depot.univ-msila.dz/items/ecbcaa64-0488-44f0-8867-b417391c9e15>.

⁵ محمد بن اعراب، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع. 19 (ديسمبر 2014): 69، <https://asjp.cerist.dz/en/article/1383>.

وكذلك الحاجة إلى وتطوير البرمجيات والتطبيقات الرقمية الخاصة بمنظومة قطاع العدالة وأيضاً الحاجة إلى توسعة ربط الهيئات القضائية إلكترونياً بينها وبين غيرها من جهات أعوان القضاء لذا يستلزم على الحكومة الاستثمار في البنى التحتية واقتناء أحدث التقنيات مما ينعكس إيجاباً على نوع الخدمة المقدمة للمواطن، ويساهم في تحقيق الرضا والثقة مع الإدارة.

رابعاً: التحديات المالية والبشرية:

يعد المورد البشري والمالي عنصرين أساسيين لتجسيد التحول الرقمي وتطوير التقنيات المعلوماتية وتوفيرها بشكل كافٍ لتسهيل الحصول على الخدمات بأفضل وأسرع الطرق الممكنة، ولكن هذه التقنيات تواجهها عقبات وتحديات، نذكر منها:

1-التحديات البشرية:

يعد العامل البشري عامل رئيسي ومهم في عملية العصرية الإدارية لذلك فإن المستوى التكنولوجي للفرد وقدرته على مواكبة التطورات الحاصلة يلعب دور مهم في نجاح سير التحول الرقمي، حيث أن أهم المعوقات البشرية راجعة إلى انعدام الثقافة الالكترونية التي تشير إلى جهل نسبة من الموظفين الإداريين التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم لكيفية التعامل معها واستعمالها،¹ بالإضافة على غياب وانعدام الدورات التكوينية والتدريبية التي من شأنها تطوير قدرات ومهارات الفرد في التعامل مع مختلف التقنيات والاستفادة من مزاياها المختلفة،²

كما تعتبر مقاومة التغيير ورفض كل ما هو جديد من أبرز التحديات الصعبة التي واجهت ومازالت تواجه بشكل كبير مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر، حيث ينتشر هذا التوجه داخل مختلف الإدارات والمؤسسات وهذا راجع إلى غياب ثقافة تنظيمية فعالة بين الموظفين الإداريين، حيث يمكن إرجاع سبب مقاومة التغيير إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

- نقص المعلومات يؤدي إلى خلق الغموض بين الأفراد.
- التخوف من عدم نجاح فكرة الإدارة الالكترونية.
- عدم بدل مجهودات إضافية لتطوير التقنيات، والخوف من الفشل وفقدان المنصب.
- ضعف المستوى المعرفي المتعلق بهته التقنيات.

¹ نوال قادة بن عبد الله، محمد سعيد بن حمو، "تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الفكر المتوسطي، 11، ع. 2 (2022): 589، <https://asjp.cerist.dz/en/article/210226>.

² مقورة، عصرية قطاع العدالة في الجزائر، 76.

2-التحديات المالية:

يعتبر المورد المالي عامل لا يقل أهمية عن المورد البشري بحكم أنه الممول الرئيسي لعملية العصرية، حيث لا يمكن توفير المعدات والوسائل التكنولوجية في غياب الغلاف المالي الذي يغطي تكاليف شراؤها، لأن مشروع مثل مشروع الإدارة الالكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتناسب مع هذا الأسلوب التقني الحديث، وتتمثل أهم العقبات المالية فيما يلي¹:

- قلة الموارد المتاحة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحدد فيها الإنفاق.
- ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات.
- ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية.
- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت.

خامسا: التحديات الأمنية (المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني).

بفضل التطور الهائل في تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال يشهد العالم تحولا رقميا رهيبا في شتى المجالات خاصة المجال القضائي الذي أصبح يعتمد بشكل كلي على الوسائل الرقمية في تقديم الخدمات، غير أنه في المقابل من ذلك تواجهه تحديات أمنية جديدة خاصة في مجال الأمن السيبراني، حيث يعرف هذا الأخير بأنه قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق أو الحوادث الغير المتوقعة التي تستهدف البيانات،² وبالرغم ما يحتويه من آثار إيجابية من حماية للمعلومات والبيانات والأنظمة التقنية فهو يواجه تحديات عديدة منها:

- التخوف الكبير لدى المتعاملين مع الإدارات من محاولات الاختراق التي تتعرض لها البيانات الخاصة بهم أو استغلالها في أعمال غير مشروعة.
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.
- غياب ثقافة الأمن السيبراني ما يؤدي إلى تعرض الأمن المعلوماتي للمؤسسات للتهديدات والهجمات الالكترونية.

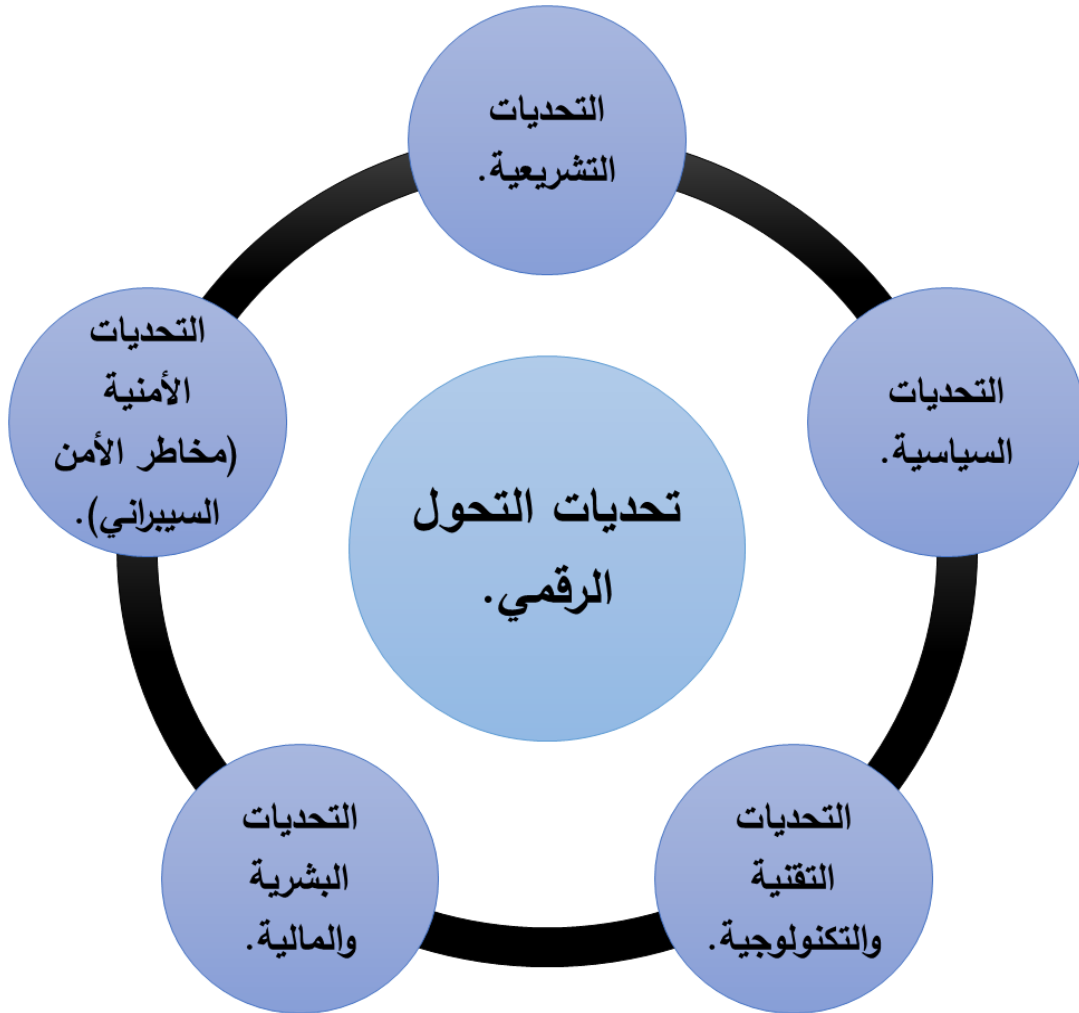
- وجود العديد من الفيروسات والتي تتناقل بين أجهزة الحاسوب من خلال شبكة المعلومات الدولية.

تعرضت بعض الجهات القضائية للعديد من الهجمات السيبرانية وهذا ما يستدعي توفير الحماية اللازمة، وهذا من خلال ما يلي:

¹ وافي، أثر استخدام الإدارة الالكترونية، 81.

² ليلي بن برغوث، "الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي"، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي 10، ع. 1 (2023): 447، <https://asjp.cerist.dz/en/article/218972>.

- تشفير الالكتروني للمعلومات لما يوفره من حماية للمعلومات.
 - دمج البصمة الالكترونية للرسائل الالكترونية.
 - تحديث الأنظمة التقنية لسد كل ثغرة تسمح بقرصنة البيانات مثل جدران الحماية (FireWalls)
 - استخدام الشبكة الافتراضية الخاصة VPN لتأمين الشبكات ومنع الوصول الغير مصرح به.
- إن تعرض النظام القضائي الرقمي للهجمات السيبرانية يؤثر بشكل كبير على مصداقيته وثقة المرتفقين فيه، لأنه في حالة تعرضه للاختراق أو تسريب البيانات الحساسة يفقد المواطنون ثقتهم في هذا النظام مما يعزز عدم الرضا والقلق اتجاه معلوماتهم الشخصية.¹



الشكل رقم (9): يوضح تحديات التحول الرقمي.

المصدر:

من إعداد الطلبة (بتصرف)

¹ فيصل الهادي، محمد شهبوب، "أمن وخصوصية البيانات في ظل الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN)"، مجلة الدولية للعلوم والتقنية، ع.28، <https://www.stcrs.com.ly/istj/docs/volumes/Network%20-VPN-%20technology.pdf>، 05

خلاصة الفصل الثاني:

في ختام هذا الفصل الذي كان بعنوان قطاع العدالة في الجزائر "في ظل التحول الرقمي بين الواقع والتحديات"، نخلص إلى أن الجزائر سعت إلى تحديث الإدارة العمومية ككل وقطاع العدالة بصفة خاصة من خلال إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل القضائي بغية تسهيل الإجراءات القضائية وتقديم أحسن الخدمات.

يعتبر التحول نحو الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة ليس وليد الصدفة بل كان وفق برامج حكومية ووفق خطط ممنهجة حيث أول بداية كانت بعد التغيير الكبير الذي مس دستور سنة 1996، حيث بدأت بؤادر هذا التحول إنطلاقا من العديد من الجوانب سواء كانت جوانب تشريعية من خلال وضع إطار قانوني فقامت بسن مجموعة من القوانين على غرار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة وأيضا القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، أما عن الجوانب التنظيمية فتمحورت في المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة ومختلف فروعها والمفتشية العامة لوزارة العدل، من أجل الوصول إلى أهداف سواء كانت على مستوى القطاع أو على المستوى الوطني.

يعتبر قطاع العدالة القطاع الذي قطع أشواط في التحول نحو الإدارة الإلكترونية وكان له حصة الأسد من خلال المشاريع والإنجازات التي تم تجسيدها على مستواه، على غرار الخدمات الإلكترونية التي أصبح يقدمها مثل صحيفة السوابق القضائية القسيمة رقم (03) عبر الانترنت وكذلك التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية بالنسبة للمقيمين هنا في الجزائر أو حتى الجالية المقيمة في الخارج من أجل تقريب الإدارة من المواطن، إضافة إلى سحب الأحكام من طرف المحامين بالطريقة الإلكترونية دون تكبد عناء التنقل إلى الجهات القضائية.

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في رقمنة قطاع العدالة إلا أنها واجهت تحديات وعقبات تخللت عملية العصرنة، سواء كانت تحديات تشريعية تكمن في محدودية التشريعات المتعلقة بالتحول الرقمي وكذلك نقص الهيكلية القانونية التي من شأنها تنظيم هذه العملية، أما عن التحديات السياسية تكمن في تردد صانعي القرار في تبني الخيارات الرقمية وهذا يؤثر بشكل كبير على نجاح عملية العصرنة وتبقى حبر على ورق، كذلك عدم توفر الوسائل الحديثة وتباين في الخدمات المقدمة من منطقة إلى أخرى يؤثر بشكل مباشر على الأهداف المسطرة، أما عن التحديات المالية والبشرية من خلال عدم تخصيص أموال كافية لاقتناء أحدث المعدات والوسائل الفعالة وغياب الوعي المعلوماتي ومقاومة التغيير سواء من طرف القائمين على العمل أو من طرف المرتفقين، أما عن التحدي والهاجس الأكبر يكمن في الجانب الأمني

وتداعيات الأمن السيبراني الذي يهدد أمن وسلامة المعلومات الشخصية الخاصة بالأفراد، في المقابل من ذلك إن إمكانية تجاوز هذه العراقيل يظل ممكنا ومتاحا وهذا من خلال تبني آفاق ورؤى مستقبلية قائمة على تعزيز البنية التحتية الرقمية وبلوغ عدالة رقمية ناجعة.

خاتمة.

يعد التحول الرقمي خيار استراتيجي لتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية وتتمثل هذه الأخيرة في إدراج واستعمال الأنظمة والوسائل الحديثة في العمل الإداري بهدف تقديم خدمة متميزة وذات جودة وكفاءة عالية، وسعت الجزائر على تجسيد مختلف مشاريع التحول الرقمي في مختلف القطاعات ويعتبر قطاع العدالة من بين القطاعات الهامة التي جسدت فكرة الرقمنة، وتم تعزيز هذا التحول الرقمي بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تكفلت بتنظيم هذا التحول وآلياته على غرار قانون 03-15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة الذي ساهم بشكل كبير في تسهيل الإجراءات القضائية والخدمات العدلية للمواطنين، كما حققت إنجازات ومشاريع الكترونية تسهل الخدمة وتقلل الوقت والتكاليف على المواطن، لاسيما فيما يتعلق بالوثائق الإدارية كشهادة الجنسية الالكترونية وصحيفة السوابق العدلية وأيضاً سحب الأحكام القضائية الكترونياً من طرف المحامين، بالإضافة إلى الاعتماد على قواعد بيانات رقمية وأنظمة معلوماتية حديثة وهذا ما انعكس بالإيجاب على المرتفقين، لتحقيق عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية لابد من توفير مجموعة من العوامل والمتطلبات الأساسية وبدونها يؤدي لعرقلة هذه العملية، حيث يتطلب توفير أطر قانونية لتنظيم عملية الرقمنة وكذلك وجود إرادة سياسية من طرف الحكومة وصانعي القرار بالإضافة إلى توفير معدات ومختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تحتاج بدورها إلى موارد مالية وبشرية لتسييرها، وفي المقابل يواجه هذا التحول تحديات وعقبات تخللت عملية العصرنة من أهمها ضعف الإرادة السياسية وضعف الأطر القانونية ومحدودياتها، أيضاً النقص في المورد المالي ما يقابله النقص في المعدات التقنية الحديثة، بالإضافة إلى الضعف في الوعي المعلوماتي ومقاومة التغيير، والتخوف من الاستعمال التكنولوجي لإمكانية تعرض المعلومات والبيانات الشخصية للتسريب والقرصنة واستعمالها في أغراض إجرامية وغير قانونية، ويبقى أمل تجاوز هذه العراقيل ممكناً ومتاحاً بوضع آفاق ودراسات استراتيجية للوصول إلى عدالة رقمية.

ومن خلال دراستنا لموضوع التحول الرقمي في قطاع العدالة في الجزائر، تم الوصول لمجموعة من النتائج التي شكلت أساساً لاقتراح جملة من التوصيات:

أولاً: النتائج.

- الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية كان بفضل التطور المتسارع الذي يشهده العالم الرقمي في الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- بروز التحول الرقمي كحتمية ضرورية فرضها العصر الرقمي وكخيار استراتيجي لمواكبة تطورات العصر الحالي.

• يعد قطاع العدالة في الجزائر من أبرز القطاعات التي تبنت فكرة التحول الرقمي، حيث ساهم ذلك في تحسين جودة الخدمات المقدمة والقضاء على عائق الزمان والمكان والتقليل من المعاملات الورقية والإجراءات الإدارية المعقدة.

• ركز قطاع العدالة على المعدات والوسائل العصرية إضافة إلى الموارد المالية والبشرية التي ساعدت على تحقيق الأهداف التي من خلالها تساهم في تطوير وعصرنة هذا القطاع.

• تم تجسيد عدة مشاريع التي تخدم القطاع من جهة وتخدم المرتفقين من جهة أخرى من تطبيقات وبرامج رقمية التي تسهل الحصول على الخدمات القضائية على غرار (شهادة الجنسية الالكترونية، صحيفة السوابق القضائية، التصحيح الآلي للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية...).

• يواجه التحول الرقمي عراقيل وتحديات كثيرة أخطرها تهديدات الأمن السيبراني والقرصنة التي كانت سببا في عزوف الأشخاص عن استعمال الوسائل الرقمية لما تشكله من خطر على البيانات والمعلومات الشخصية، وهذا بدوره يقضي على الثقة بين الإدارة والمرتفقين ويعرقل نجاح عملية التحول الرقمي.

ثانياً: التوصيات.

• تطوير وإعادة النظر في الأطر القانونية المتعلقة بعصرنة قطاع العدالة وجعلها متناسبة وتتوافق مع الأنظمة الرقمية الحديثة.

• توفير كل المعدات والمستلزمات الرقمية لإنجاح عملية الرقمنة من خلال إبرام اتفاقيات دولية في مجال اقتناء أحدث التقنيات.

• توسيع دائرة الخدمات الرقمية لتشمل مختلف الإجراءات القضائية بشكل شامل ومتكامل.

• الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لأنها تمثل الأساس لكل الخدمات القضائية الإلكترونية وذلك من خلال تعميم شبكة الانترنت والأنظمة المعلوماتية على كافة التراب الوطني.

• الاهتمام أكثر بالعنصر البشري الذي له أدوار فعالة والعمل على إشراكه في مجال التحول الرقمي في قطاع العدالة والقيام بدورات تكوينية في المجال الإلكتروني تتماشى والتطورات الحاصلة.

• العمل على القيام بدورات تحسيسية لفائدة المواطنين من أجل حثهم على ضرورة التعامل مع العدالة الإلكترونية من خلال شرح وتبسيط طرق التعامل واستعمال التقنيات الرقمية الحديثة.

• مواكبة آخر التحديثات للبرامج والتطبيقات لسد الثغرات الإلكترونية المحتملة وحماية الأنظمة والبيانات والمعلومات الشخصية من القرصنة.

- إدراج أحدث التقنيات في العمل القضائي على غرار الذكاء الاصطناعي والقاضي الإلكتروني بما يدعم اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام القضائية مما يسهل العمل وبلوغ عدالة رقمية ناجعة.
- الاستعانة بالنماذج والخبرات الدولية التي قطعت أشواط في مجال العصرية والاستفادة منها بما يخدم القطاع.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: المصادر.

-النصوص القانونية.

أ-النصوص التشريعية.

-القوانين.

1. قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية لسنة 2001.
2. قانون يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها لسنة 2009، رقم 04-09، ع.47، الجريدة الرسمية.
3. قانون عصرنه العدالة لسنة 2015، رقم 03-15، ع.06 الجريدة الرسمية.
4. قانون يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين لسنة 2015، رقم 04-15، ع.06 الجريدة الرسمية.
5. قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين لسنة 2018، رقم 01-18، ع.05 الجريدة الرسمية، المعدل والمتمم للقانون 04-05.
6. قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لسنة 2018، رقم 07-18، ع.34 الجريدة الرسمية.

ب-النصوص التنظيمية.

• المراسيم.

1. المرسوم الرئاسي لسنة 1999، رقم 99-234، ع. 74 الجريدة الرسمية.
2. المرسوم التنفيذي لسنة 2002، رقم 02-411، ع. 80 الجريدة الرسمية.
3. المرسوم التنفيذي لسنة 2004، رقم 04-333، ع.67 الجريدة الرسمية.
4. المرسوم التنفيذي لسنة 2005، رقم 05-322، ع.63 الجريدة الرسمية.

ثانياً: المراجع.

-الكتب.

1. بوحوش عمار، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين (دار الغرب الإسلامي 2006).
2. حسين محمد الحسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011).
3. طيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز التحدي (دار القصبه للنشر 2008).

قائمة المصادر والمراجع.

4. كافي مصطفى يوسف، *الإدارة الإلكترونية* (دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
5. محمود عبد الفتاح رضوان، *الإدارة الإلكترونية* (المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012).
6. نجم عبود نجم، *الإدارة والمعرفة الإلكترونية: الاستراتيجية-الوظائف-المجالات* (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007).
- ثالثا: الأطروحات والمذكرات.
- أطروحات الدكتوراه.

1. بوخنوفة عبد الوهاب ، "المدرسة، التلميذ والمعلم، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007)، <https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://b.uctet.theses-algerie.com/files/repositories-dz/1571763205323256.pdf>.
2. قادة دليلية، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017) <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/844>.
3. كرازي سارة، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية قطاع العدالة أنموذجا" (أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2022)، <https://depot.univ-msila.dz/items/91362060-360d-453c-9fd1-ca2de7633bb7>.
4. مغزيلي نوال، "تكنولوجيا الإعلام والاتصال والحكم الرشيد: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 2000" (أطروحة دكتوراه، جامعة صالح بونيندر -قسنطينة 03-، 2018)، <https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/2179>.
5. وافي رابح، أثر استخدام الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية -قطاع العدالة نموذجاً- (أطروحة دكتوراه جامعة محمد بوضياف -المسيلة- 2019)، <https://depot.univ-msila.dz/items/ecbcaa64-0488-44f0-8867-b417391c9e15>.

رابعا: المقالات.

أ-باللغة العربية:

1. بلواضح طيب، النهبي خليفة، "الخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال عصنة العدالة الجزائرية، مجلة الدراسة القانونية والسياسية 06، ع. 1 (2020)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/106262>

2. بن اعراب محمد، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، ع.19 (ديسمبر 2014)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/1383>.
3. بن برغوث ليلي، "الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي"، *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي* 10، ع.1 (2023)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/218972>.
4. بن جرادة عبد الرحمان، مهنوي عبد القادر، "تاريخ الإدارة الإلكترونية،" *الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، ع.8 (ديسمبر 2018)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/81842>.
5. بواشري أمينة، سالم بركاهم، "الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)،" *المجلة العلمية لجامعة الجزائر* 3، ع.11 (2018)، https://asjp.cerist.dz/en/article/60266?utm_source=
6. بوبكر آمال، "التصديق الإلكتروني في النظام القانوني الجزائري"، *مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية*، ع.03 (سبتمبر 2018)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/124496>.
7. بوبكر صبرينة، خماسية حفيظة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية"، *مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية*، ع.2 (جوان 2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/22017>.
8. بوضياف إسمهان، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي* 06، ع.2، (2022)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/204791>.
9. توفيق غفصي، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، *مجلة دفاتر اقتصادية* 10، ع.1 (2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/91930>.
10. جوهري عامر، عباسة طاهر، "السور الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، *مجلة الاجتهاد القضائي*، ع.16 (مارس 2018)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/45166>.
11. حرفوش مدني، "التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة"، *حوليات جامعة الجزائر* 37، ع.2، (2023)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/22955>.
12. روابح فريد، "السور الإلكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس"، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية* 04، ع.02 (2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/92167>.

13. عائشة عينوش، "معوقات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية (2021) <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/822/1/3/183345>.
14. عبد الرحمن ياسر، "إدارة الموارد البشرية وتحديات التحول الرقمي في منظمات الأعمال"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية (جوان 2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/133057>.
15. عفيف هناء، "الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو الاختيار"، مجلة اقتصاد المال والأعمال 06، ع. 01، (2022)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/187444>.
16. العيداني محمد، زروق يوسف، "رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 07، ع. 1 (2020)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/108180>.
17. عيساني طه، "التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 06، ع. 01 (2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/82084>.
18. فيسة نورة سليمان، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية 04، ع. 3 (2021)، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/620/4/3/173123>.
19. قادة نوال بن عبد الله، بن حمو محمد سعيد، "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الفكرة المتوسّطة 11، ع. 2 (2022)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/210226>.
20. قنفود رمضان، "الطبيعة القانونية لبريد الإلكتروني ومدى حجية في الإثبات"، مجلة الدراسات القانونية 03، ع. 02 (2017)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/40447>.
21. قهواجي أمينة، مطالي ليلي، "الإطار المفاهيمي والقانوني للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون 04، ع. 08 (2018)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/92356>.
22. مدحت محمد أبو النصر، "التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية: الواقع والمأمول"، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات 4، ع. 11 (2023)، https://jinfo.journals.ekb.eg/article_294077.html.
23. مرزوق عبد القادر، "مجهودات رقمنة قطاع العدالة: بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع"، مجلة القانون 12، ع. 2 (2023)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/235741>.

24. مروان دهمه، "الإدارة الالكترونية في الجزائر بين حتمية الانتقال ورهانات التحول"، مخبر القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي 08، ع.02 (2024) <https://asjp.cerist.dz/en/article/253286>.
25. مزيتي فاتح، "مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين"، مجلة ببايوفيايا لدراسة المكتبات والمعلومات، ع. 4 (ديسمبر 2019)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/123724>.
26. مسعداوي يوسف، "مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة دراسات الاقتصاديات ع.05، ع.1 (2014)، <http://journals.lagh-univ.dz/index.php/djei/article/view/546/489>.
27. مقورة مفيدة، "عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 07، ع.02 (2021)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/173929>.
28. موسى عبد الناصر، القريشي محمد، "مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"، مجلة الباحث، ع.9 (2011)، <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/9/9/603>.
29. نواره حسين، "الحق في البريد الالكتروني"، مجلة البحوث القانونية الاقتصادية 04، ع.2 (2021)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/153526>.
30. الهادي فيصل، الهادي محمد، "أمن وخصوصية البيانات في ظل الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN)"، مجلة الدولة الدولية للعلوم والتقنية، ع.28، <https://www.stcrs.com.ly/istj/docs/volumes/Network%20-VPN-%20technology.pdf>.
31. هدي العبد، "واقع وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر قطاع العدالة أنموذجا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 05، ع.02 (2020)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/144921>.
- 32.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Mohamed Dehane, Goui Bouhania, " Digital transformation in The Algerian Judicial Sector, " *Journal of Al-NAQED for Political studies* 09, N.2 (2025)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/276706>.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

1. الموقع: https://www.coe.int/en/web/cepej/glossary-2?utm_source. تم الاطلاع عليه يوم 19-02-2026 على الساعة 13:30.
2. موقع وزارة العدل، تم الوصول في 26-03-2026 على الساعة 12:11،
[#/https://www.mjustice.gov.dz/ar](https://www.mjustice.gov.dz/ar)
3. الموقع الرسمي لوزارة العدل، "صحيفة السوابق القضائية"، تم الوصول إليه يوم 13 أبريل 2026،
على الساعة 11:41، [./https://www.mjustice.gov.dz/ar](https://www.mjustice.gov.dz/ar).

فهرس الجداول والصور والأشكال.

فهرس الجداول:

رقم الجدول.	عنوان الجدول.	الصفحة.
01	المقارنة بين وظائف الإدارة التقليدية (الورقية) والإدارة الحديثة (الالكترونية)	21

فهرس الصور:

رقم الصورة.	عنوان الصورة.	الصفحة.
01	نظام المحاكمات عن بعد.	56
02	تبين تقنية السوار الالكتروني (المراقبة الالكترونية).	57
03	توضح تقنية التوقيع الالكتروني.	60
04	توضح طلب واستخراج القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت.	68
05	توضح طلب واستخراج القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية عبر الانترنت للمرة الثانية.	69
06	توضح واجهة المنصة الرقمية لسحب الأحكام من طرف المحامين.	75

فهرس الأشكال:

رقم الشكل.	عنوان الشكل.	الصفحة.
01	مبادئ التحول الرقمي.	16
02	أسباب ودوافع التحول الرقمي.	18
03	خصائص التحول الرقمي.	25
04	متطلبات التحول الرقمي.	28
05	الهيئات والجهات المعنية بتجسيد التحول الرقمي في قطاع العدالة.	48
06	أهم خصائص ومميزات التوقيع الالكتروني.	62
07	أشكال التوقيع الالكتروني.	64
08	مراحل آلية تصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية.	73
09	يوضح تحديات التحول الرقمي.	81

